سيكري ميكري المراب ميري المحاث المحاث المحاث المحاث المحاث المحاث المحال المحارب المحادث المحادث المحادث المعاد المائة المائة

طبئعة جديدة صحيحة ومنفَّحة المستقدة المستقدة المستفرية





DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI

Publishing & Distributing

دار إحياء التراث الغربي

شِى **ئىڭْلۇڭلالگەنچىڭ** فىقىقىقىقەكلام الىچىرب

بِنْ مِ اللَّهِ ٱلتَّمْنِ ٱلرَّحَيْنِ الرَّحَيْنِ

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلوات وأزكى التحيات على نبينا محمد المصطفى الأمين وحبيب إله العالمين وعلى آله الميامين الطاهرين وصحبه المتقين العارفين.

وبعد:

فبين يديك أخي القارىء العزيز كتاب: «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» مع شرحه، هذا الكتاب الذي استجلب مآثر النحاة، واهتمام رعيل كبير من أعلام الإسلام المتقدمين والمتأخرين، فتوجهة الحفاظ وأئمة النحو والأدب والمعرفة إلى دراسة هذا السفر وتفصيل مضامينه وحل رموزه.

واعتنى العلماء وبعض المجاميع العلمية بتدريس هذا الكتاب لأهميته وسعة مطالبه، مع كتابه الأول «قطر الندى وبل الصدى».

وتعتبر هذه الكتب وأمثالها الأساس لفهم المضامين والنصوص العربية، وكجوهر لوضع قواعد اللغة العربية التي يحتاجها العلماء والمفكرون والمفسرون وغيرهم من أئمة الحديث. فعلى علماء المتسقبل وشباب الغد الاستفادة من هذه الكت لتقوية لغتهم الأم أو الأساس، والتي باتت في هذه الأيام ضعيفة لما دخل عليها من اللغات الأخرى ولما اكتسبه أبناؤنا من هجرتهم إلى بلاد الافرنج وإتيانهم بلغات مختلفي إضافة إلى الثقافة الغربية المنحطة التي رافقتهم إلى بلاد الإسلام، فاصبحوا يتغنون بها كبديل لثقافة الإسلام المحمدي الأصيل.

نسأل الله أن يدبّ في شباب وعلماء المستقبل الوعي والشجاعة والعفّة للدفاع عن

الإسلام وثقافته الصحيحة ولغته الأصلية التي هي ركيزة المثقفين والعلماء العاملين.

صاحب هذا الكتاب هو: الشيخ الإمام العالم العلامة العامل الجامع لأشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره، صدر المحققين وبركة المسلمين، جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. صاحب التصانيف الكثيرة والمتنوعة في النحو والأدب والاعراب والألغاز والقراءات وغير ذلك مما اشتهر وذاع في البلاد الإسلامية وغيرها.

قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه.

وقد تخرج على يديه الكثير من النحاة والعلماء حتى أصبحوا مشهورين معروفين في تدريس النحو في المجامع العلمية في مختلف البلاد.

وكان المترجم له رحمه الله مع ذلك يتصف بالتواضع والبر والتحنن للفقراء، كان رقيق القلب شديد السُفقة على الاخرين، واسع الصدر يقبل النقاش العلمي ويستجيب للاشكالات الموجهة إليه كعادة العلماء الأبرار والمفكرين الأخيار.

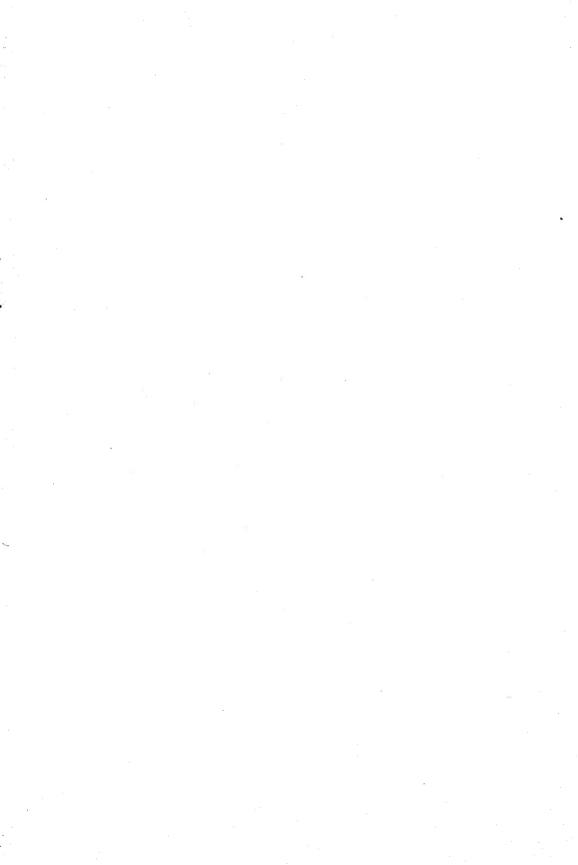
نفعنا الله بهذا السفر الجليل لفهم كتاب الله العزيز وحديث النبي الكريم محمد بن عبد الله على وأحاديث أهل بيته وصحابته الميامين، والتابعين وتابعي التابعين والحمد لله رب العالمين.

لجنة التحقيق في دار إحياء التراث

«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: «ابن هشام أنْحى من سيبويه».

"إن ابن هشام على عِلْم حَمِّ يَشْهَدُ بَعُلُوِّ قدره في صناعة النحو" الوكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل المَوْصِلِ الذين ٱقْتَفَوْا أَثَرَ" البن جِنيِّ واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب «دالِّ على قوَّة ملكته وَاطِّلاَعِهِ».

«ابن خلدون»



بِنْ مِ اللَّهِ ٱلتَّمْنِ ٱلرَّحِيهِ

مقدمة المؤلَّف

قال الشَّيْخُ، الإمامُ، العالم، العلاَّمةُ، العاملُ، الجامع لأَشْتاتِ الفضائل، وحيدُ دهرهِ، وفريدُ عصرهِ، صَدْرُ المحقِّقين، وبَرَكة المسلمين، جمالُ الدِّين أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ الشيخ جمالِ الدِّين يُوسُفَ بن ِ أحمدَ بن عبدِ الله بن هشام ، الأنصاريُّ. تَغَمَّدَه الله برحمته، وأسكنه فَسيحَ جنَّته.

أول ما أقول: إنّي أحْمَدُ الله العليّ الأكرم، الذي عَلَّمَ بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، ثم أُنْبِعُ ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وقُدْوة للعامِلِينَ، محمَّدِ النبيِّ الأُميِّ، والرَّسول العربيِّ، وعلى آله الهادين، وصحبه الرافعين لقواعد الدِّين.

وبعد، فهذا كتابٌ شَرَحْتُ به مُخْتَصَرِي المسمَّى بـ«شذور الذهب، في معرفة كلام العرب» تَمَّمْتُ به شواهده، وجمعت به شوارِدَهُ، ومَكَّنْتُ من اقتناص أوَابِدِه رَائِدَة، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمِدْت فيه إلى لَفِّ المَبَانِي والأَقْسَام، لا إلى نَشْرِ القواعد والأحكام، والتزمْتُ فيه أنني كلما مررت ببيت مِنْ شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيتُ على لفظٍ مُسْتَغْرَب أردفته بما يُزِيلُ استغرابه، وكلما أنهيْتُ مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريبُ الطالب، وتعريفه السلوكَ إلى أمثال هذهِ المطالب.

والله تعالى أسأل أن ينفعني وإيَّاكم بذلك؛ إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكَّلت وإليه أُنيب.

الكلمة وأقسامها

تعريف الكلمة

قلت: الْكَلِمَة قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

وأقول: في الْكَلِمَةِ ثلاثُ لُغاتٍ ، ولها معنيان:

أما لغاتها فَكَلِمةٌ، على وزن نَبِقَةٍ، وهي الفُصْحَى ولغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التَّنْزِيلُ وجمعها كَلِمٌ كَنَبِقٍ، وكِلْمَةٌ، على وزن سِدْرَةٍ، وكَلْمَةٌ على وزن تَمْرَةٍ، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كِلْمٌ كَسِدْرٍ، والثانية كَلْمٌ كَتَمْرٍ.

وكذلك كل ما كان على وزن فَعِل ما تحود كَبِد وَكَتِف ما با على وزن فَعِل ما تحود فيه اللغات الثلاث، فإن كان الوسط حرف حَلْق جاز فيه لغة رابعة، وهي إتباع الأول للثاني في الكسر، نحو: فِخِذٍ وَشِهدَ.

وأما معنياها فأحدهما اصطلاحيٌّ، وهو ما ذكرت.

والمرادُ بالقول ِ: اللفظُ الدالُّ على معنَّى، كَرَجُل ٍ وَفَرَس ٍ، بخلاف الخط مَثَلاً فإنه وإن دل على معنَّى لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المُهمَل ِ ـ نحو: دَيْز: مقلوبَ زَيْدٍ ـ فإنه وإن كان لفظاً لكنه لا يدلُّ على مَعْنَى، فلا يُسمَّى شيء من ذلك ونحوِهِ قَولاً.

والمراد بالمفرد: ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءِ مَعْنَاهُ، كما مَثَّلْنَا من قولنا رَجُلِ وَفَرَسٍ، ألا ترى أن أجزاء كل منهما ـ وهي حروفه الثلاثة ـ إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جُمْلَتُهُ، بخلاف قولنا: "غُلاَمُ زَيْدٍ" فإنه مركب، لأن كلاً من جزءيه ـ وهما غلام، وزيد ـ دالٌ على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة «غلام زيد».

والمعنى الثاني لغويّ، وهو الجُمَلُ المفيدة، قال الله تعالى: ﴿كَلَّأَ إِنَّهَا كَلِمَةُ هُوَ قَايِلُهُمَّا﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٠] إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ لَعَلِّيَ أَعْمَلُ صَلِيحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.

* * *

و «كَلاَّ» في العربية على ثلاثة أوجه: حرف ِ رَدْع ٍ وَزَجْرٍ، وبمعنى حَقًّا، وبمعنى

إي: فالأول كما في هذه الآية، أي: انْتَهِ عن هذه المقالة، فلا سبيل إلى الرجوع، والثاني نحو: ﴿كُلّا إِنَّ ٱلْإِنسَنَ لَطُغَيِّ ﴿ الْعَلْقِ: الآية ٢] أي حَقًّا؛ إذ لم يتقدم على ذلك ما يُزْجَرُ عنه، كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأن حَقًّا تُفْتَحُ «أَنَّ» بعدها، وكذلك ألا التي بمعناها، فكذا ينبغي في «كَلاً»، والأوْلَى أن تُفَسَّرَ «كلا» في الآية بمعنى «أَلاَ» التي يُسْتَفْتَحُ بها الكلام، وتلك تكسر بعدها «إِنَّ»، نحو: ﴿أَلاَ وَلَى اللهِ لاَ خَوْفُ عَلَيْهِم ﴿ أَيُونس: الآية ٢٢]، والثالث قبل القسم، نحو: ﴿كَلا وَالْهَرَ إِنَّ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ والقمر، كذا قال النَّضْرُ بن شُمَيْل، وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع، تكون بمعنى ألا (٤)(٥).

و "إنَّ حرفُ تأكيد يَنْصِبُ الاسمَ بالاتفاق، ويرفع الخَبَر خلافاً للكوفيين، والضميرُ اسمُهَا، وهو راجع إلى المقالة، و "كلِمَةٌ خبرها، و "هُوَ قائِلُهَا" جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفةٌ لكلمة، وكذا شأنُ الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف فهي أحْوَالٌ، ك (جَاء زَيْدٌ يَضْحَكُ)».

* * *

أقسام الكلمة

ثم قلبت: وهِيَ اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ.

وأقول: الكلمة جِنْسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غيرُ، أَجْمَعَ على ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله.

قالوا: ودليل الْحَصْرِ أن المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحَدَثٌ، ورابطة للحدث بالذات؛ فالذاتُ الاسمُ، والحدثُ الفعلُ، والرابطة الحرفُ. وأن الكلمة إن دلَّتْ على معنى في غيرها فهي: الحرفُ، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دَلَّتْ على زمان مُحَصَّل فهي: الفعل، وإلاَّ فهي الاسم.

قال ابن الخَبَّاز: ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٍّ، والأمور العقلية، لا تختلف باختلاف اللغات، انتهى.

ولكلِّ من هذه الثلاثة مَعْنَى في الاصطلاح، ومَعْنَى في اللغة:

الاسم اصطلاحاً ولغة

فالاسم في الاصطلاح: ما دل على مَعْنَى في نفسه غيرِ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة سِمَةُ الشيء: أي عَلاَمته، وهو بهذا الاعتبار يَشْمَل الكلمات ِ الثلاثَ؛ فإن كلاً منها على معناه.

الفعل اصطلاحاً ولغة

والفعل في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة نَفْسُ الحدث ِ الذي يُحْدِثه الفاعل: من قيام، أو قعود، أو نحوهما.

الحرف اصطلاحاً ولغة

والحرف في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في غيره، وفي اللغة: طَرَفُ الشيء، كَحَرْفِ الحبل، وفي التنزيل: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفِ ﴾ [الحَجّ: الآية ١١] الآية: أي عَلَى طَرَف وجانِب من الدين، أي لا يدخل فيه عَلَى ثَبَات وتمكن؛ فهو إن أصابه خير - من صحَّةٍ وكثرة مال ونحوهما - اطمأن به، وإن أصابته فتنة - أي سر، من مرض أو فقر أو نحوهما - انْقَلَبَ عَلَى وجهه عنه.

* * *

والواو عاطفة و «مِنْ» جارة معناها التبعيض، و «النَّاسِ» مجرور بها، واللام فيه لتعريف الجنس، و «مَنْ» مبتدأ تَقَدَّم خَبَرُهُ في الجار والمجرور، و «يَعْبُدُ» فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصِب والجازم، والفاعل مستتر عائد على «مَنْ» اعتبار لفظها، و «اللَّه» نصّبٌ بالفعل، والجملة صِلَةٌ لِمَنْ إن قُدِّرت مَنْ معرفة بمعنى الذي، وصِفَةٌ إن قُدِّرت نكرةً بمعنى ناسٍ، وعلى الأول فلا موضع لها، وكذا كل جملة وقعَتْ صِلَةً، وعلى الثاني موضعها رَفْعٌ، وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها، و «على حَرْفٍ» جار ومجرور في موضع نصب على الحال: أي مُتَطَرِّفاً مُسْتَوْفِزاً «فإنْ» الفاء عاطفة، وإن: حرف شَرْطٍ «أصابه» فعل ماض في موضع جزم لأنه فعل الشرط، والهاء مفعول، و «خَيْرٌ» فاعل، و «اطْمَأَنَّ» فعل ماض، والفاعل مستتر، و «به» ومجرور متعلق باطمأنَّ، وقِسْ على هذا

بقية الآيةِ.

وفيها قراءة غريبة، وهي: (خَسِرَ الدُّنْيَا والآخِرَةِ) بخفض «الآخرة» وتوجيهُهَا أن «خَسِرَ» ليس فعلاً مبنيًا على الفتح، بل هو وصْفٌ مُعْرَبٌ بمنزلة فَهِم وفَطِن، وهو منصوب على الحال، ونظيره قراءة الأعرج: (خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ) إلا أن هذا اسمُ فاعل فلا يلتبس بالفعل، وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به.

* * *

الاسم وعلاماته

ثم قلت: فالاسمُ: ما يَقْبَلُ أَلْ، أوِ النَّدَاء، أو الإسْنَادَ إليه.

من علامات الاسم قبول «أل»

وأقول: ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قَسِيمَيْهِ؛ إحداها: «أل» وهذه العبارة أولى من عبارة مَنْ يقول الألف واللام» لأنه لا يقال في «هل» الهاء واللام، ولا في «بل» الباء واللام، وذلك كَالرَّجُل والكتاب والدَّارِ، وقول أبي الطيب: [البسيط]

١ ـ الحَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ وَالرَّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالقَلَمُ
 نهذه الكلمات السبع أسماء؛ لدخول «أل» عليها.

* * *

فإن قلت: فكيف دخلت على الفعل في قول الفَرَزْدَق: [البسيط]

٢ ـ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكومَتُهُ وَلا الأصِيلِ وَلا ذِي الرَّأي والجَـدَلَ
 قلت: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال الْجُرْجاني ما معناه: إن استعمال مِثْلِ ذلك في النثر خطأ بإجماع، أي أنه لا يُقَاسُ عليه، و «أل» في ذلك اسم موصول بمعنى الذي.

١ _ هذا البيت لأبي الطيب أحمد بن الحسين.

٢ _ هذا البيت للفرزدق.

من علامات الاسم: النّداء

الثانية: النّداء نحو: ﴿ يَتَأَيُّهَا النِّيُّ ﴾ [الأنفال: الآية ٦٤] ﴿ يَنَوُحُ اَهْبِطَ ﴾ [هُود: الآية ٤٨] ﴿ يَنَاوُوكُ مَا جِعْتَنَا بِبَيِنَةٍ ﴾ [هُود: الآية ٤٨] ﴿ يَنَاهُودُ مَا جِعْتَنَا بِبَيِنَةٍ ﴾ [هُود: الآية ٥٣] ﴿ يَنَاهُ عَيْنَ أَصُلُونُكُ تَأْمُ لُكَ ﴾ [هُود: الآية ٥٣] ﴿ يَنَاهُ عَيْنَ أَصَلُونُكُ تَأْمُ لُكَ ﴾ [هُود: الآية ٥٧] ﴿ يَنَاهُ عَيْنَ أَصَلُونُكُ تَأْمُ لُكَ ﴾ [هُود: الآية ٥٧] فكل من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يا» اسم، وهكذا كل مُنَادًى.

فإن قلت: فما تصنع في قراءة الكسائي ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا للَّهِ فَإِنه يقف عَلَى (أَلَا يَا) ويبتدى باسْجُدُوا، بالأمر، وقوله تعالى: ﴿يَلْيَئْنَا نُرَدُ ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٧]، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يوم القيامة»؛ فدخل حرفُ النداءِ فيهنَّ عَلَى ما ليس باسم؟

قلت: اختلف في ذلك ونحوه عَلَى مذهبين؛ أحدهما: أن المنادى محذوف، أي يا هؤلاء اسْجُدُوا، ويا قوم ليتنا نُرَدُّ، ويا قوم رُبَّ كَاسيةٍ في الدنيا، والثاني أن «يا» فيهن للتنبيه، لا للنداء.

* * *

من علامات الاسم الإسناد إليه

الثالثة: الإسنادُ إليه، وهو: أن يُسْنَدَ إليه ما تَتِمُّ به الفائدة، سواء كَان المسنَدُ فعلاً أو اسماً أو جملة؛ فالفعل ك «قَامَ زَيْدٌ» فقام: فعلٌ مسند، وزيد: اسم مُسْنَدٌ إليه، والاسم نحو: «زَيْدٌ أخوكَ» فالأخ: مُسْنَدٌ، وزيد: اسم مسند إليه، والجملة نحو: «أنا قمت» فقام: فعل مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مُسْنَدَة إلى أنا.

فإن قلت: فما تصنع في إسنادهم «خَيْرٌ» إلى «تَسْمَع» في قولهم: «تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» مع أَنَّ «تَسْمَع» فعلٌ بالاتفاق؟

قلت: «تسمع» عَلَى إضمار «أن» والمعنى أنْ تَسْمَعَ، والذي حَسَّنَ حذف «أنْ» الأولى ثبوتُ «أن» الثانية، وقد روي «أن تَسْمَع» بثبوت «أن» على الأصل، و «أنْ» والفعلُ في تأويل مَصْدَرٍ، أي سَمَاعُكَ؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم.

* * *

أقسام الفعل وعلاماتها

ثم قلت: والفِعْلُ إمَّا ماضٍ، وَهُو: مَا يَقْبَل تاء التأنيث الساكِنَةَ كَقَامَتْ وقَعَدَتْ، ومِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ، أو أَمْرٌ، وَهُوَ: ما دَلَّ على الطلَبِ مع قَبُولِ ياء المخاطَبَة كَقُومِي، ومنهُ هَاتِ وَتَعَالَ، أو مُضارعٌ، وهو: ما يَقْبَلُ لم كَلَمْ يَقَمْ، وافتِتَاحُهُ بحَرْفٍ من «نَأَيْتُ»: مَضْمُومٍ إن كان الماضي رُبَاعِيًّا كأُدَحْرِجُ وأجيبُ، ومَفْتُوح في غَيْرِهِ كأضْرِبُ وأَسْتَخْرِجُ.

وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ، ولكل منها علامة تدل عليه.

علامة الفعل الماضي

فعلامة الماضي تاء التأنيث الساكنةُ كقامت وقَعَدَتْ، ومنه قولُ الشاعر: [الطويل]
٣- أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ، ثمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَنْهَتُ
وبذلك اسْتُدِلَّ على أن «عَسَى، ولَيْسَ» ليسا حرفين كما قال ابن السَّرَّاج وتعلب في

٣ ـ هذا البيت لجعفر بن عليه.

عسى وكما قال الفارسيُّ في ليس، وعلى أن «نِعْمَ» ليست اسماً كما يقول الفرَّاءُ ومَنْ رافقه، بل هي أفعال ماضية؛ لاتصال التاء المذكورة بها، وذلك كقولك: «لَيْسَتْ هند ظالمة فعسَتْ أن تُفْلح» وقوله عليه الصلاة والسَّلام: «مَنْ تَوَضَّأ يومَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ» وقول الشاعر:

٤ - نِعْمَتْ جزاء المُتَّقِينَ الْجَنَّهُ ذَارُ الأمَانِي والمُنَى والمِنَّهُ والمِنَّهُ والمِنْهُ والحرزتُ بالساكنة عن المتحركة، فإنَّهَا خاصَّة بالأسماء، كقائمة وقاعدة.

علامة فعل الأمر

وعلامة الأمر مجموعُ شيئين لا بدَّ منهما؛ أحدهما: أن يَدُلُّ على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿ فَكُلِى وَاشْرِى وَقَرِّى عَيْنَاً ﴾ [مريم: الآية ٢٦] ومنه «هَاتِ» بكسر التاء، و «تَعَالَ» بفتح اللام، خلافاً للزَّمَخْشَرِي في زَعْمِه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: «هَاتي» بكسر التاء، و «تَعَالَى» بفتح اللام، قال الشاعر: [الطويل]

٥ - إِذَا قُلْتُ هَاتِي نُولِينِي تمايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَبًّا المُخَلْخَلِ

والعامة تقول: [تَعَالِي] بكسر اللام، وعليه قولُ بعض المحدثِينَ: [الطويل]

٦ - تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

والصوابُ الفتحُ كما يقال: أخْشَى وأَسْعَى.

فلو لم تدلَّ الكلمةُ على الطلب وقبلت ياء المخاطبة، نحو: «تَقُومِينَ وتَقْعُدِينَ» أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو: «نَزَال ِ يَا هِنْدُ» بمعنى انْزِلي؛ فليست بفعل أمْر.

٤ _ هذا البيت لم ينسب لقاتل.

٥ ـ هذا البيت لامرىء القيس.

⁷ ـ هذا البيت لأبي فراس الحمداني.

علامة الفعل المضارع

وعلاَمَةُ المضارع: أن يقبل دخول «لم» كقولك: «لَمْ يَقُمْ، ولَمْ يَقْعُدْ».

ولا بُدَّ من كونه مفتتحاً بحرف من أحْرُفِ «نأيت» نحو: «نقُوم، وأقُوم، ويَقُوم زيدٌ، وتَقُوم يا زَيْدُ» ويجب فَتْحُ هذه الأحرف إن كان الماضي غير رباعي، سواء نقص عنها كما مثلنا، أو زاد عليها نحو: «يَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِج» وضَمُّها إن كان رباعيًّا، سواء كان كله أصولاً، نحو: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ» أو واحد من أحرفه زائداً، نحو: «أجابَ يُجِيبُ» وذلك لأن أجاب وزنه أفْعَلَ، وكذا كل كلمة وَجَدْتَ أحرفها أربعة لا غير، وأول تلك الأربعة همزة؛ فاحكم بأنها زائدة، نحو: أحْمَد وإصْبَع وإثْمِد، ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى: ﴿لَمْ يَكِلَدُ وَلَمْ يَكُن لَمُ كُفُواً أَحَدُا ﴾.

* * *

(لم) حرف جزم لنفي المضارع وقُلْبِه ماضياً، تقول: "يقوم زيد" فيكونُ الفعلُ مرفوعاً لخلوه من الناصب والجازم، ومحتملاً للحال والاستقبال؛ فإذا دخلت عليه "لم" جَزَمَتْهُ وقَلَبته إلى معنى المضي، وفي الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية؛ وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مَنَابَ الفاعل، ولا ضمير في الثالث؛ لأنه قد رفع الظاهر، وهو (أحدٌ) فإنه اسم (يكن) و (كُفواً) خبرها، وجَوَّزُوا أن يكون حالاً على أنه في الأصل صفة لأحد، ونعت النكرةِ إذا تَقَدَّم عليها انتصبَ على الحال، كقوله: [مجزوء الوافر]

٧ ـ لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشاً طَـلَـلُ يَــلُـوحُ كَـاأَنَّــهُ خِــلَــلُ

أصله: لميَّة طَلَلٌ مُوحِشٌ، وعلى هذا فالخَبَرُ الجارُّ والمجرور، والظاهر الأول، وعليه العمل؛ ففي الآية دليلٌ على جواز الفَصْلِ بين كان ومعموليها بمعمول معمولها، إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جارًا ومجروراً، نحو: «كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِساً» و «كَانَ عِنْدَكَ عَمْرٌو جَالِساً» وهذا مما لا خلاف فيه.

٧ ـ هذا البيت لكثير عزة.

علامة الحرف وأنواعه

ثم قلت: وَالْحَرْفُ مَا عَدَا ذَلِكَ، كَهَلْ وَفِي وَلَمْ.

وأقولُ: يُعْرَفُ الحرفُ بأن لا يَقْبَلَ شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يدخل على الأسماء والأفعال: كَهَلْ، مثالُ دخولها على الاسم قولُه تعالى:
 ﴿ فَهَلْ أَنتُمُ شَكِكُونَ ﴾ [الأنبياء: الآية ٨٠] ، ومثالُ دُخولها عَلَى الفعل قولُه تعالى:
 ﴿ وَهَلَ أَتَنكَ نَبُوا الْفَحْصِمِ ﴾ [ص: الآية ٢١] .

٢ ـ وما يختص بالأسماء: كَفِي، في قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلتَّمَآهِ رِزْفُكُو وَمَا تُوعَدُونَ ﴿ ﴾
 [الذَّاريَات: الآية ٢٢] .

٣ ـ وما يختص بالأفعال: كَلَمْ، في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكِلَدُ وَلَمْ يُولَـدُ ﴿ ﴾
 [الإخلاص: الآية ٣] .

وهنا تنبيه، وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حُذِفَتْ، كقولك في وَعَدَ: يَعِدُ، وفي وَزَنَ: يَزِنُ، وبهذا تعلم لأيّ شيء حُذِفَتْ في (يَلِدُ) وثَبَتَتْ في (يُولَدُ). (يُولَدُ).

الكلام والإعراب

تعريف الكلام اصطلاحاً ولغةً

ثم قلت: وَالْكَلاَمُ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ.

وأقول: للكلام معنيان: اصطلاحي، ولغوي:

فأما معناه في الاصصلاح: فهو القَوْلُ المفيد، وقد مَضَى تفسيرُ القول، وأما المفيد فهو الدالُّ على معنَّى يَحْسُنُ السكوتُ عليه نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» و «قَامَ أَخُوكَ» بخلاف نحو: «زَيْدٌ وَنحو: «غُلاَم زيد» ونحو: «الَّذِي قَامَ أَبُوهُ» فلا يُسَمَّى شيء من هذا مُفِيداً؛ لأنه لا يحسنُ السكوتُ عليه، فلا يُسَمَّى كلاماً.

وأما معناه في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الْحَدَث الذي هو التَّكْليمُ، تقول: «أَعْجَبَنِي كَلاَمُكَ زَيْداً» أي: تَكْلِيمُكَ إِيَّاهُ، وإذا استعمل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأَفْعَالِ كما في [هذا] المثال، وكقوله: [البسيط]

٨ - قَالُوا: كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

أي: تَكْلِيمُكَ هِنْداً؛ فه كَلاَمُكَ» مبتدأ ومضاف إليه، و ههنداً»: مفعول، وقوله: هوهي مصغية» جملة اسمية في موضع نصب على الحال، و هيشفيك» جملة فعليّة في موضع رفع على أنها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يُعَبَّر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قَامَ زيدٌ» أو «قَعَدَ عمرٌو» ونحو ذلك؛ فيسمى ذلك الذي تَخَيَّلْتهُ كلاماً؛ قال الأخطل:

9 - لاَ يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيب خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلاَم أَصِيلاً إِنَّا الْكَلاَم لَفُوَادِ وَلِيلاً الْكَلاَم لَفُوادِ وَلِيلاً الْكَلاَم لَفِي الْفُوَادِ وَلِيلاً

٨ ـ لم ينسب لقائل.

٩ - البيتان للأخطل.

والثالث: ما تَحْصُلُ به الفائدةُ، سواء كان لفظاً، أو خطًا، أو إشارة، أو ما نَطَقَ به لسانُ الحالِ، والدليلُ على ذلك في الخط قولُ العرب: «الْقَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ» وتسميتهم ما بين دَفَّتي المصحف «كلام الله»، والدليلُ عليه في الإشارة قولُه تعالى: ﴿ مَا يَتُكَ أَلَّا تُكَلِمُ النّاسَ ثَلَنْهُ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزُا ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤١]، فاستثني الرمز من الكلام، والأصْلُ في الاستثناء الاتِّصالُ، وأما قوله: [الطّويل]

١٠ - أَشَارَتْ بِطَرُفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا إِشَارَةَ مَحْزُونِ وَلَـمْ تَـتَكَـلَـمِ فَايُنتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ: مَرْحَباً وَأَهْلاً وَسَهْلاً بِٱلْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

فإنَّما نَفَى الْكَلاَم اللفظيَّ، لا مُطْلَقَ الكلام، ولو أراد بقوله: «ولم تتكلم» نَفْيَ غير الكَلاَم اللفظيِّ لانْتَقَضَ بقوله: «فأيقنت أن الطرف قد قَالَ مرحباً» لأنه أثْبَتَ للطرف قَوْلاً، بعد أن نَفَى الْكَلاَم، والمراد نَفْيُ الكَلاَم اللفظي، وإثبات الكلام اللغوي.

والدليلُ عليه فيما نَطَقَ به لسانُ الحال قولُ نُصَيْبِ : [الطويل]

١١ ـ فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِٱلَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ

وقال الله تعالى: ﴿قَالَتَا أَنْيِنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فُصّلَت: الآية ١١] ، فزعم قومٌ من العلماء أنهما تَكَلْمَتَا حقيقةً ، وقال آخَرُون: إنهما لما انْقَادَتَا لأمر الله عز وجلّ نُزِّلَ ذلك منزلةَ القولِ .

وفي الآية شاهدٌ ثان على إعطاء صفة ما لا يعقل حُكْمَ صفةِ مَنْ يعقل، إذا نسب إليه ما نسب إلى العقلاء، ألا ترى أن «طائعاً» قد جُمِعَ بالياءِ والنون لمَّا نُسِبَ لمَوْصُوفه القولُ؟

وشاهدٌ ثالث على أن النصب في نحو: «جَاءَ زَيْدٌ رَكْضاً» على الحال، وتأويل ركضاً براكضاً، لا على أنه مصدر لفعل محذوف: أي يَرْكُضُ رَكْضاً، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور، خلافاً لزاعمى ذلك، وَوَجْهُ الدليل أن «طائعين» حال، وهو في مقابلة

١٠ _ هذان البيتان لعمر بن أبي ربيعة.

١١ ـ هذا البيت لنصيب بن رباح الأموي.

(طَوْعاً أو كَرْهاً) فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين.

أقسام الكلام وأنواعه

ثم قلت: وَهُوَ خَبَرٌ، وَطَلَبٌ، وَإِنْشَاءٌ.

وأقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء، وَضَابِطُ ذلك أنه إمّا أن يحتمل التَّصْدِيقَ والتكذيب، أو لا؛ فإن احْتَمَلَهُمَا فهو الخبر، نحو: «قَامَ زيد» و «مَا قَامَ زيد»، وإن لم يحتملهما فإمّا أن يتأخر وُجُودُ معناه عن وجود لفظه، أو يَقْتَرِنَا؛ فإن تَأخّرَ عنه فهو الطَّلَبُ، نحو: «اضْرِب» و «لا تَضْرِب» و «هَلْ جَاءَكَ زَيْدٌ؟» وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: «أَنْتَ حُرِّ» وقولك لمن أوجب لك النكاح: «قَبِلْتُ هذَا النَّكَاح».

وهذا التقسيم تبعثُ فيه بعضَهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول «قُمْ» حَاصِلٌ عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنّما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اخْتَصَّ هذا النوعُ بأن إيجاد لَفْظِهِ إيجادٌ لمعناه سُمِّي إنشاء، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنشَأَنَهُنَ إِنشَاءُ ﴿ اللهِ عَالَى اللهُ عَالَا اللهُ عَالَى اللهُ عَنْ اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَنْ اللهُ عَالَى اللهُهُ عَالَى اللهُ عَلَى عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ ع

والذي حَسَّنَ ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَفُرْشٍ مَّرَفُوعَةٍ ﴿ الواقِعَة: الآية ٢٥] على المعنى المراد [وقيل: عائد على الفرش، وأن المراد الأزواج وهن مرفوعات على الأرائك؛ بدليل: ﴿ مُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَابِكِ مُتَكِفُونَ ﴿ فَي اللَّهِ ٢٥] ، أو مرفوعات بالفَضْل والجمال على نساء الدنيا].

باب الإعراب

تعريف الإعراب وبيان معناه لغةً واصطلاحاً

ثُمَ قلت: باب ـ الإعْرَابُ أثَرٌ ظَاهِرٌ أَو مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ العَامِلُ في آخِرِ الاِسْمِ المتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ المضارع.

وأقول: للإعراب معنيان: لغوي، وصناعي.

فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال: «أَعْرَبَ الرَّجُلُ عمَّا في نفسِهِ» إذا أَبَانَ عنه، وفي الحديث: «الْبِكْرُ تستأمَرُ، وإذْنُهَا صِمَاتُهَا، والأَيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا» أي: تُبَيِّن رضاها بصريح النطق.

ومعناه الاصطلاحي: ما ذكرت، مثال الآثار الظاهرة الضمَّةُ والفتحةُ والكسرة في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ» و «رأيْتُ زيداً» و «مَرَرْتُ بزيدٍ» ألا ترى أنها آثار ظاهرةٌ في آخر «زيد» جَاءَ، ورأى، والباء ـ ومثالُ الآثار المقدرة ما تعتقده مَنْوِيًا في آخر نحو: «الفتى» من قولك: «جَاءَ الْفَتَى» و «رأيت الْفَتَى» و «مررتُ بالْفَتَى»؛ فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركاتُ المقدرة إعرابٌ، كما أن الحركات الظاهرة في آخر «زيد» إعراب.

وخرج بقولي: «يجلبه العامل» نحو الضمة في النون في قوله تعالى: ﴿فَنَنْ أُوتِي اللهِ وَخَبَنُهُ أُوتِي إلى ما قبلها كِتَبَهُ الإسرَاء: الآية ٧١] في قراءة وَرْش ، بنقل حركة همزة أُوتِي إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال «قَدَ أَفْلَحَ» على قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة في دال ﴿اَلْحَمْدُ لِللهِ ﴾ [الفاتِحة: الآية ٢] في قراءة مَنْ أتبع الدال اللام؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دَخَلَتْ عليها؛ فليست إعراباً.

وقولي: «في آخر الكلمة» بيان لمحل الإعراب من الكلمة، وليس باحْتِرَاز؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بلى، وجد ذلك في «امرىءٍ» و «ابنم» ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرافعُ ضمَّ آخِرَهُمَا وما قبل آخِرهِمَا؛ فتقول: «هذا امْرُؤٌ وابنُمٌ» وإذا دخل عليهما الناصب

فتحهما فتقول: «رَأَيْتُ امْرَأُ وابْنَماً» وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول: «مَرَرْتُ بَامْرِىءٍ وابْنَمٍ» قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُقُا هَلَكَ﴾ [النِّساء: الآية ١٧٦] ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءِ﴾ [مريَم: الآية ٢٨] ﴿لِكُلِّ ٱمْرِي مِنْهُمْ يَوْمَهِذِ شَأَنُّ يُقْنِيدِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ ٢٣].

قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنهما مُعْربان من مكانين، وإذا فَرَّعْنَا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما في الحدِّ، وقال البصريون، وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها إتْبَاعٌ لها، وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما في الحد.

وارتفاع (أمْرُوُّ) في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إن هَلَكَ، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور، خلافاً للكوفيين؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية، وانتصابُهُ في الآية الثانية لأنه خَبَرُ (كان) وانجراره في الثالثة بالإضافة.

* * *

أنواع الإعراب

ثم قلت: وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ في ٱسْم ٍ وَفِعْل ٍ كَ«زَيْدٌ يَقُومُ» و «إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ» وجَرٌّ في اسم كَ«بِزَيْدٍ» وَجَزْمٌ في فِعْل ٍ كَ«لَمْ يَقُمْ».

والأصْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ بالضَّمَّةِ، والنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ، وَالْجَرِّ بِالْكَسْرَةِ، وَالْجَزْمِ بِالشَّكُونِ . بالشُّكُونِ .

وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب، وليس بشيء، وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

ا ـ ما هو مشترك بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب: مثالُ دخول الرفع فيهما «زَيْدٌ يَقُومُ» فـ «زيد» مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة، و «يقوم» مرفوع لأنه فعل مضارع خال عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه أيضاً الضمة، ومثالُ دخول النصب فيهما: «إنَّ زَيْداً لَنْ يَقُوم» فـ «زيداً» اسم منصوب بإن، وعلامة نصبه الفتحة، و «يَقُومَ» فعل مضارع

منصوب بلَنْ وعلامة نصبه أيضاً الفتحة.

٢ ـ وما هو خاص بالاسم، وهو الجر: نحو: «بِزَيْدٍ» ف«زَيْدٍ» مجرور بالباء: وعلامة
 جره الكسرة.

٣ ـ وما هو خاص بالفعل، وهو الجزم: نحو: «لَمْ يَقُمْ» فـ«يَقُمْ» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الحركة.

والأصْلُ في هذه الأنواع الأربعة أن يُدَلَّ على رفعها بالضمة، وعلى نصبها بالفتحة، وعلى جُرِّها بالكسرة، وعلى جزمها بالسكون، وهو حذف الحركة، وقد بينت ذلك كله في الأمثلة المذكورة.

وقال الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ لَفَسَكَتِ الْأَرْضُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١] .

إعراب ذلك (لَوْلاً) حرف يدل على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لَوْلاً زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ، تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد، و (دَفْعُ) مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحله مرفوع لأنه فاعل الدَّفْع، و (النَّاس) مفعول منصوب بالفتحة، والناصب له الدَّفْعُ؛ لأنه مصدر حالٌ مَحَلَّ أنْ والفعل، وكلُّ مصدر كان كذلك فإنه يعمل عَمَلَ الفعل: أي ولولا أن دَفَعَ اللَّهُ الناس، و (بعضَهُمْ) بدلُ بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا، والتقدير: ولولا دَفْعُ اللَّهِ الناس موجودٌ؛ والمعنى لولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لَغَلَبَ المفسدون وبطلت مَصَالح الأرض، وقال أبو العلاء المعرِّي في صفة السيف: [الوافر]

١٢ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عضب فَلَوْلاَ الْخِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاً فَلَوْلاً الْخِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاً فَآثِر ذِكْرَ الخبر، وهو «يمسكه».

* * *

١٢ _ هذا البيت لأبي العلاء المعرى.

ما خرج عن الأصل في الإعراب

ثم قلت: وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الأَصْلِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ.

أحدُهَا: مَا لاَ يَنْصَرِفُ؛ فإِنَّهُ يُجَرُّ بِٱلْفَتْحَةِ، نحْوُ: «بأَفْضَلَ مِنْهُ» إلا إنْ أُضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ أَلْ، نحوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ» و «بالأفضلِ».

وأقول: الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه، وقد خرج عن ذلك سبعَةُ أبوابٍ:

١ _ الاسم الذي لا ينصرف

الباب الأول: باب ما لا ينصرف: وحُكْمُه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين، وهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويخالفه في أمرين، وهما: أنه لا يُنَوَّنُ، وأنه يجر بالفتحة، نحو: «جَاءَني أَفْضَلُ مِنْهُ» و «رَأَيْتُ أَفْضَلُ مِنْهُ» و «مررتُ بأَفْضَلَ مِنْهُ» و قال الله تعالى: ﴿فَكُونُ لَهُ مَا يَشَآهُ مِن مَحْلِيب تعالى: ﴿فَكُونُ لَهُ مَا يَشَآهُ مِن مَحْلِيب وَتَمَرُيلَ ﴾ [النّساء: الآية ٢٨] ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآهُ مِن مَحْلِيب وَتَمَرُيلَ ﴾ [سَبَإ: الآية ١٣] ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَهِيمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [النّساء: الآية ١٣].

ويستثنى من قولنا «ما لا ينصرف» مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل؛ إحداهما: أن يضاف، والثانية: أن تصحبه الألف واللام، تقول: مررت بأفضَل القوم وبالأفْضَل ، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ فِي آخَسَنِ تَقْوِيمِ ﴾ [التّين: الآية ٤] .

اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى: ﴿ وَالْيَنِ وَالنَّيْوُنِ ﴿ ﴾ [النِّين: الآية ١] وما بعدهما، و (قد) لها أربعة معان، وذلك أنها تكون حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل، وتَوقع، فالتي للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴿ وَلَدْ زَكُ تَقَلُّبَ وَجُهِكَ فِ النَّمْ عَلَيْهِ حَقًا ﴿ وَلَا يَعْلَمُ مَا أَنتُم عليه حقًا ﴿ وَلَا يَقَلُّبَ وَجُهِكَ فِ السَّمَاءِ ﴾ [النّور: الآية ١٤٤] وعلى الماضي نحو: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ ﴾ [البَلَد: الآية ٤] اللّية؛ وكذا حيث جاءت [قد] بعد اللام فهي للتحقيق، والتي للتقريب تختص بالماضي نحو قول المؤذن: ﴿ قَدْ قَامَت ِ الصَّلاةُ ﴾ أي: قد حَانَ وَقْتَهَا، ولذلك يحسن وقوع الماضي موضِعَ الحال إذا كان معه قد، كقولك: رأيت زيداً قد عَزَم على الخروج، أي عازماً عليه، والتي للتقليل تختص بالمضارع، كقولهم: ﴿ قد يَصْدُقُ

الكذوب»، و «قد يعْثُرُ الجوادُ» [أي: ربما صدق الكذوب، وربما عثر الجوادُ] والتي للتوقُّع تختص بالماضي، قال سيبويه: وأما «قد فَعَل» فجواب «هل فَعَل»؛ لأن السائل ينتظر الجواب: أي يتوقَّعُهُ، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أنَّ الإنسان إذا سألَ عن فعل أو عُلِمَ أنه يَتَوَقَّعُ أن يخبر به قيل: قد فعل، وإذا كان الخبر مبتدأ قال: فعل كذا وكذا، ولم يأت بقد، فأعرفه.

٢ ـ ما جمع بالألف والتّاء

ثم قلت: الثاني مَا جُمِعَ بِألِف وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْن ، كَاهِنْدات النَّهُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ نَحْوُ: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ اللَّمَ اللَّهُ اللَّمَ اللَّهُ اللَّمَ اللَّهُ اللَّمَ اللَّهُ اللَّمَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللِّهُ اللَّهُ اللَّ

وأقول: الباب الثاني: مما خرج عن الأصل: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، سواء كان جمعاً لمذكر نحو: «إصْطَبْلاَت» كان جمعاً لمذكر نحو: «إصْطَبْلاَت» و «زَيْنَبَات» أو جمعاً لمذكر نحو: «إصْطَبْلاَت» و «حَمَّامَات»، وسواء كان سالماً كما مَثَّلْنَا، أو ذا تغير كـ«سَجَدَات» بفتح الجيم، و «غُرُفَات» بضم الراء وفتحها، و «سِدَرَات» بكسر الدال وفتحها.

فهذه كلها تُرُفَع بالضمة وتجر بالكسرة على الأصل، وتُنْصَب بالكسرة على خلاف الأصل، تقول: «جَاءَتِ الهِنْدَاتِ» و ﴿خَلَقَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّ

(خلق) فعل ماض، و (الله) فاعل، و (السَّمواتِ) مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة.

وقال الله تعالى: ﴿لَا تَنَبِعُوا خُطُوَتِ ٱلشَّيْطَانِ ۗ [النُّور: الآية ٢١] (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴿ إِنَّ ٱلْخَسَنَتِ يُذْهِبَنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ [هُود: الآية ١١٤] ، ونظائر ذلك كثيرة.

وَأُلْحِقَ بهذا الجمع «أُولاَتُ» فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وإن لم يكن جمعاً، وإنما هو اسم جمع؛ لأنه لا وَاحِدَ له من لفظه، حُمِلَ على جمع المؤنث، كما حُمِلَ

«أُولُو» على جمع المذكر كما سيأتي، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلِ﴾ [الطّلَاق: الآية [7]، (كُنَّ) كان واسمها، و (أُولاَتِ) خبرها، وعلامة نصبه الكسرة.

* * *

٣ _ الأسماء السّتة

ثم قلت: الثَّالِثُ «ذُو» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَمَا أُضِيفَ لِغَيْرِ الْيَاءِ مِنْ «أَبٍ» و «أَخٍ» و «حَمٍ» و «هَنٍ» و «فَمٍ» بغير ميم؛ فإنها تعرب بالواو والألف والياء.

وأقول: البابُ الثَّالثُ: مما خرج عن الأصل: الأسماءُ الستَّةُ المُعْتَلَةُ المُضَافَةُ إلى غير ياء المتكلم؛ فإنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتنصب بالألف نيابةً عن الفتحة، وتخفض بالياء نيابةً عن الكسرة.

وشَرْطُ الأوَّلِ منها ـ وهو ذُو ـ أن يكون بمعنى صاحب، تقول: «جَاءَنِي ذُو مالٍ» و «رأيتُ ذَا مَالٍ» و «مَرَرْتُ بِذِي مَالٍ»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ [الرّعد: الآية ٢] ، وقال تعالى: ﴿إِلَى ظِلِّ اللّهِ عَالَى: ﴿إِلَى ظِلِّ فِي اللّهِ شُعَبٍ ﴾ [المُرسَلات: الآية ٣٠] ، فوقع «ذُو» في الأول خبراً لأنَّ فرفع بالواو، وفي الثاني خبراً لكانَ فنصب بالألف، وفي الثالث صفة لِظِلِّ فجرَّ بالياء؛ لأن الصفة تتبع الموصوف.

وإذا لم يكن «ذُو» بمعنى صاحب؛ كان بمعنى الذي، وكان مبنيًا على سكون الواو، تقول: «جاءني ذُو قَامَ» و «رَأَيْتُ ذُو قَامَ» و «مَرَرْتُ بِذُو قَامَ» وهي لُغَة طيّىء، على أنّ منهم من يُجْرِيها مُجْرَى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء؛ فيقول: «جَاءني ذُو قَامَ» و «رَأَيْتُ ذَا قَامَ» ومَرَرْتُ بِذِي قَامَ» إلا أن ذلك شاذ، والمشهورُ ما قَدَّمناه، وَسُمِعَ من كلامهم: «لا وذُو في السماء عَرْشُه» فذو: موصولة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لَجُرَّتْ بواو القسم.

والخمسةُ الباقيةُ شَرْطُهَا أن تكون مضافَةً إلى غير ياء المتكلم، كقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْحٌ صَكِيرٌ ﴾ [القَصَص: الآية ٢٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَالٍ ثَمِينٍ ﴾ [يُوسُف: الآية ٨] وقوله تعالى: ﴿أَرْجِعُوٓا إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ [يُوسُف: الآية ٨] ، فوقع الأبُ في الآية

الأولى مرفوعاً بالابتداء، وفي الآية الثانية منصوباً بإناً، وفي الآية الثالثة مخفوضاً بإلى، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير الياء؛ فلهذا أعرب بالواو والألف والياء، وكذلك القولُ في الباقي.

ولو أُضِيفَت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أوَاخِرُها لمناسبة الياء، وكان إعرابها بحركات مُقَدَّرة قبل الياء؛ تقول: «هذَا أَبِي» و «رَأَيتُ أَبِي» و «مَرَرْتُ بِأَبِي» فَتُقَدَّرُ حركات الإعراب قبل ياء المتكلم، كما تفعل ذلك في نحو: «غُلاَمِي».

* * *

فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَلْاَ آخِي لَهُ يَسَّعُ وَسَعُونَ نَجَهُ ﴾ [ص: الآية ٢٣] فيحتمل (أخي) وجهين؛ أحدهما: أن يكون بدلاً من (هذا) فيكون منصوباً؛ لأن البدل يَتْبع المبدل منه، فكأنّه قال: إنَّ أخي، والثاني: أن يكون خبراً؛ فيكون مرفوعاً، وجملة: (له تسع وتسعون نعجة) خبر ثان على الوجه الثاني، وهو الخبر على الوجه الأول.

والثاني كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَآ أَمَلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِيٌّ﴾ [المَائدة: الآية ٢٥] فيحتمل (أخي) ثلاثة أوْجُهِ:

أحدها: أن يكون مرفوعاً، وذلك من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون عطفاً على الضمير في (أملك) ذكرهُ الزمخشري، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول: «أقوم زيد» فكذلك لا يُعْطَفُ الاسمُ الظاهرُ على الاسم المرفوع به.

فإن قلت: وأيضاً فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآقُكُمْ فِي ضَكَلِ مُبِينِ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٥٤]؟.

قلتُ: الفَصْلُ بين المعطوف والمعطوف عليه يَقُوم مَقَامَ التأكيد.

الثاني: أن يكون عطفاً على محل «إنَّ» واسمها، والتقدير: وأخي كذلك.

والفَرْقُ بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين، كما

تقول: إن زيداً منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: إن زيداً منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ.

الثاني: أن يكون منصوباً، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسم «إنَّ»، والثاني أن يكون معطوفاً على (نفسي).

والثالث: أن يكون مخفوضاً، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يُجِيزُهُ جمهورُ البصريين: لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

* * *

خلافهم في «الهن»

ثم قلت: والأَفْصَحُ في الهَن ِ النَّقْصُ.

وأقول: الهَنُ يُخَالِفُ الأبَ والأخَ والْحَمَ، من جهة أنها إذا أفردت نَقَصَتْ أَوَاخِرُهَا وصارت على حرفين، وإذا أُضِيفَت تمت فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبّ، بحذف اللام، وأصله «أبوه فإذا أضفته قلت: هذا أبُوكَ، وكذا الباقي، وأما «الهَنُ» فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ، وإذا أُضِيف بقي في اللغة الفُصْحَى على نَقْصِهِ، تقول: هذا هَنّ، وهذا هَنُك؛ فيكون في الإفراد والإضافة على حد سواء، ومن العرب مَنْ يستعمله تامًّا في حالة الإضافة؛ فيقول: هذا هَنُوك، ورأيت هَنَاك، ومررت بهنَيك، وهي لغة قليلة، ولقلتها لم يَطَّلع عليها الفرَّاء ولا أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ، فَادَّعَيَا أَن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكْثَرَ استعمالاً هي أفصَحُ قياساً، وذلك لأن ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أن يبقى على نقصه في الإضافة، وذلك نحو: «يَدٍ» أصلها يَدَيٌ، فحذفوا لامها في الإفراد، وهي الياء، وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا: هذه يَدٌ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام، قال الله تعالى: ﴿يَدُ اللّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمُ ﴾ [الفَتْح: الآية ١٠] وقال الله تعالى: ﴿وَمَا الله تعالى: ﴿وَمَا اللّه تعالى: ﴿وَمَا اللّه تعالى: ﴿وَمَا اللّه تعالى الله تعالى ال

فأما الآية الأولى ف(يد) فيها مبتدأ مرفوع بالضمة، و (الله) مضاف إليه مخفوض بالكسرة، و (فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو متعلق بمحذوف هو الخبر: أي كائنةٌ فوق أيديهم، و (أيديهم) مضاف ومضاف إليه، ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة لأن التكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها.

وأما الآية الثانية فاللام دالة على قَسَم مقدر: أي والله لئن، وتسمى اللام الموذِنة والموطّنة؛ لأنها آذَنَتْ بالقسم ووطّأت الجواب له، و (إنْ) حرف شرط، و (بسطت) فعل ماض وفاعل، و (إلَيَّ) جار ومجرور متعلق ببسطت، و (يدك) والفعل منصوبٌ بأن مضمرة بعدها جوازاً، لا بها نفسها خلافاً للكوفيين، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللام: أي للقتل، و (ما) نافية، و (أنا) اسمها إن قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ إن قدرت تميمية، والباء زائدة فلا تتعلق بشيء، وكذا جميعُ حروف الجر الزائدة، و (باسط خبر «ما» فيكون في موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع، والجملة جواب القسم؛ فلا محل لها من الإعراب، وهي دالة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: والله ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إلَيَّ يَدَكَ لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إلَيَّ يَدَكَ لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك أن بسطت إلَيَّ يَدَكَ لتقتلني فما

وأما الآية الثالثة فواضحة، والضِّغْثُ: قَبْضَةٌ من حشيش مختلطة الرَّطْبِ باليابِسِ.

٤ ـ المثنّى

ثم قلت: الرَّابِعُ الْمُثْنَى، كَالزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ، فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا المَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا.

وأقول: الباب الرابع مما خرج عن الأصل: المثنى، وهو، كُلُّ اسم دال على اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفين، وذلك نحو: الزيدان والهندان؛ إذ كل منهما دال على اثنين. والأصلُ فيهما: زيدٌ وزيدٌ، وهندٌ وهندٌ، كما قال الحجاج: "إنا الله، مُحَمَّدٌ ومحمد في يَوْمٍ» ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك كَرَاهيةً [منهم] للتطويل والتكرار.

وحُكْمُ هذا الباب أن يرفع بالألف نيابةً عن الضمة، وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة والفتحة، نحو: «جاء الزَّيْدَانِ» و «رأيت الزَّيْدَنْنِ» و «مَرَرْتُ بالزَّيْدَنْنِ» وكذلك تقول في «الهندان»، وإنما مثلتُ بالزيدان والهندان ليُعْلم أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء، بخلاف جمعهما السالم.

ومن شواهد الرفع قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱنَّعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المَائدة: الآية ٢٣] .

(قال) فعل ماض، و (رجلان) فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة الرفع هنا الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، ومعمول (يخافون) محذوف: أي يخافون الله، وجملة (أنعم الله عليهما) تحتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان. والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون، وبأنهما أنعم الله عليها بالإيمان، وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك: «جاءني زَيْدٌ رحمه الله!» فتكون معترضة بين القول والمَقُولِ، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة، ومثله في الاعتراض بالدُّعَاءِ قولُ الشاعِر: [السريع]

١٣ - إِنَّ النَّمَ انِينَ - وَبُلِّغتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ

ومن شواهد الجر قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا نُزِلَ هَاذَا الْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلِ مِنَ اَلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزّخرُف: الآية ١٦] ﴿ فَقَضَانُهُنَّ سَبِّعَ سَمَوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ [فُصَلَت: الآية ١٢] ﴿ فَقَ كَانَ لَكُمْ عَايَةٌ فِي فِشَتَيْنِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣] .

ومثالُ النصب قوله تعالى: ﴿رَبِّنَا ٓ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فُصّلَت: الآية ٢٩] .

(ربنا) منادًى [مضاف] حذف قبله حَرْفُ النداء، والتقدير: يا رَبَّنَا، و (أَرِ) فعل دُعَاء، ولا تقل فعل أمر تأدباً، والفاعلُ مستترٌ، و (نا) مفعول أول، و (اللذين) مفعول ثان، وعلامة نصبه الياء، وما بعده صلة.

١٣ ـ هذا البيت لأبي المنهال عوف بن ملحم.

أوجه القراءات في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَلْأَنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه: الآية ٦٣]

وقد اجتمع النصبُ بالياء والرفعُ بالألف في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَلَانِ لَسَحِرُنِ ﴾ [طه: الآية ٢٣] وفي هذا الموضع قراءات، إحداها: هذه، وهي تشديدُ النونِ من ﴿إنَّ و هفي بالياء، وهي قراءة أبي عَمْرو، وهي جارية على سَنَنِ العربية؛ فإن ﴿إنَّ تنصب الاسم وترفع الخبر، و «هذين» اسمها؛ فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى، و «ساحران» خبرها فرفعه بالألف، والثانية: ﴿إِنْ » بالتخفيف «هذَانِ » بالألف، وتوجيهُهَا أن الأصل (إنَّ هذَيْنِ) فخففت (إن) بحذف النون الثانية، وَأُهْمِلَتْ كما هو الأكثر فيها إذا خُقفَتْ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف، ونظيره ألك تقول: إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ فإذا خَقَفْت، فالأفْصَحُ أن تقول: إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ، على الابتداء والخبر؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَشِي لَمَا عَلَيًا حَافِظٌ ﴿ الطّارق: الآية ٤] ، الابتداء والخبر؛ قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَشِي لَمَا عَلَيّا حَافِظٌ ﴿ الطّارق: الآية ٤] ، والثالثة: ﴿إنَّ » التشديد «هذَانِ» بالألف، وهي مشكلة؛ لأن «إنَّ » المشَدَّدة يجب والثالثة: «إنَّ » بالتشديد (هذَانِ » بالألف، وهي مشكلة؛ لأن «إنَّ » المشَدَّدة يجب عليها إعمالُهَا؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى، وقد أجيب عليها بأوْجُهِ؛ أحدها: أن لُغة بَلْحَارث بن كَعْب، وخَنْعَمْ ، وزَبِيدٍ وَكِنَانة وآخرين استعمالُ المثنى بالألف دائماً؛ تقول: جاء الزَّيْدَان، ورأيت الزَّيْدَان، ومررت بالزَّيْدَان، قال: [الطويل]

١٤ - تَـزَوَّدَ مِـنَّا بَـيْـنَ أُذْنَـاهُ طَـعْـنَـةً

وقال الآخر: [الرّجز]

١٥ - إِنَّ أَبِاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف، وذاك مثال مجيء المجرور بالألف، والثاني: أن "إنَّ» بمعنى نَعَمْ مثلُهَا فيما حكي أن رجلاً سأل ابن الزُّبَيْرِ شيئاً فلم يُعْطِه، فقال: لعنَ اللهُ ناقة حَمَلَتْنِي إليك، فقال: إنّ ورَاكِبَهَا، أي: نعم ولعنَ الله رَاكِبَهَا، و "إن" التي بمعنى نَعَمْ لا تعمل شيئاً، كما أن نَعَمْ كذلك، ف(هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و (ساحران) خبر

١٤ ـ هذا صدر بيت لهوبر الحارثي.

١٥ ـ هذا البيت لرؤب بن العجاج.

لمبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خَبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، والثالث: أن الأصل إنَّه هذان لهما ساحران؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر "إنَّ» ثم حُذِف المبتدأ وهو كثير، وَحُذِف ضمير الشأن كما حُذِف من قوله على أنها مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ»، ومن قول بعض العرب: "إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذ». والرابع: أنه لما ثُنِّيَ «هذا» اجتمع ألفان: ألِفُ هذا، وألِفُ التثنية؛ فوجب حَذْفُ واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قَدَّرَ المحذوفة ألف «هذا» والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، وَمَنْ قَدَّرَ العَكْسَ لم يغير الألف عن لفظها، والخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الوَاحِدِ ـ وهو «هذا» _ جعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرعٌ عليه.

واختار هذا القولَ الإمامُ العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تَيْمِيَّةَ رحمه الله، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيًّا أَفْصَحُ من إعرابه، قال: وقد تَفَطَّنَ لذلك غيرُ واحدٍ من حُذّاق ِ النحاة.

ثم اعترض على نفسه بأمرين؛ أحدهما: أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى آبْنَتَى هَنتَيْنِ﴾ [القَصَص: الآية ٢٧] مع أن «هاتين» تثنية «هاتا» وهو مبني، والثاني: أن «الذي» مبني، وقد قالوا في تثنيتهِ اللَّذَيْنِ في الجر والنصب، وهي لُغَة القرآن كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آلُزِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّاناً﴾ [فُصّلَت: الآية ٢٩].

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء «هاتين» بالياء على لُغَة الإعراب لمناسبة «ابنتَيّ» قال: فالإعراب هنا أفْصَحُ من البناء؛ لأجل المناسبة، كما أن البناء في ﴿إِنْ هَلَانِ لَسَحِرَنِ ﴾ [طه: الآية ٦٣] أفْصَحُ من الإعراب؛ لمناسبة الألف في «هذان» للألف في «ساحران».

وأجاب عن الثاني بالفرق بين «اللذان» و «هذان» بأن «اللذان» تثنية اسم ثلاثي؛ فهو شبيه بالزيدان، و «هذان» تثنية اسم على حرفين؛ فهو عَرِيقٌ في البناء لشبهه بالحروف.

قال رحمه الله تعالى: وقد زعم قوم أن قراءة مَنْ قرأ (إن هذان) لحنٌ، وأن عثمان رضي الله عنه قال: إن في المصحف لحناً وَسَتُقِيمُهُ العرب بألسنتها، وهذا خَبَرٌ باطل لا

يصح من وُجُوهِ؛ أحدها: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يُقرُّونَ اللحنَ في القرآن، مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته؟ والثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟ والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم؛ لأن المصحف الكريم يَقِفُ عليه العربي والعجميُّ، والرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لُغة الأنصار فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان - رضي الله عنهم! - وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لُغة قريش، ولما بلغ عُمرَ رضي عثمان أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ: ﴿ حَنَى حِينِ ﴾ [الصَّافات: الآية ١٧٤] على لُغة فريش؛ فإن الله تعالى إنما أنزله هُذَيل أنْكَرَ ذلك عليه، وقال: أقْرِىء الناس بلغة قريش؛ فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم، ولم يُنْزِلْهُ بلغة هُذَيل، انتهى كلامه ملخصاً.

وقال المهدوي في شرح الهداية: وما روي عن عائشة ـ رضي الله عنها! ـ من قولها: "إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها" لم يصح، ولم يوجد في القرآن العظيم حَرْفٌ واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَأْنِيهِ ٱلْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِةٍ تَنزِيلٌ مِنْ حَرِيمٍ حَمِيدٍ والقرآن محفوظ في اللحن والزيادة والنقصان، انتهى.

وهذا الأثر إنّما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه، كما تقدم من كلام ابن تَيْمِيّة رحمه الله، لا عن عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدويُّ، وإنما المرويُّ عن عائشة ما رواه الفرَّاء عن أبي معاوية عن هشام بن عُرْوة عن أبيه أنها رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النِّساء: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَوْةُ ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٦] بعد قوله: ﴿لَيْكِنِ السَّلَوْدُنَ ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٦] وعن قوله تعالى في المائدة: ﴿إِنَّ اللِّينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّنِعُونَ ﴾ [المَائدة: ﴿إِنَّ اللِّينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّنِعُونَ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٦] ، وعن قوله تعالى في سورة طه: ﴿إِنْ هَلَانِ هَلَوْ وَالصَّنِعُونَ ﴾ [المَائدة: الآية ٣٦] ، وعن قوله تعالى في سورة طه: ﴿إِنْ هَلَانِ هَلَانِ هَلَهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عنها بهيدُ الثبوت عن عائشة رضي الله القصَّة الثعلبيّ وغيرُه من المفسرين، وهذا أيضاً بعيدُ الثبوت عن عائشة رضي الله عنها به فإن هذه القراءات كلها مُوجَهةٌ كما مرَّ في هذه الآية، وكما سيأتي إن شاء الله تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في

(المقيمين) و (الصابئون) وقراءة الأكثر في (إن هذان) فلا يَتَّجِهُ القولُ بأنها خَطَأ؛ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل.

ما يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ

ثم قلت: وَأُلْحِقَ بِهِ ٱثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ، مُطْلَقاً، وَكِلاَ وَكِلْتَا، مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَر.

وأقول: أُلحق بالمثنى خمسةُ ألفاظ - وهي: اثنان، للمذكَّرَيْن ، واثنتان، للمؤتّثيَّن ، واثنتان، للمؤتّثيَّن ، في لُغة الحجاز، وَثِنْتَان لهما في لُغة تميم - وهذه الثلاثة تَجْرِي مَجْرَى المثنى في إعرابه دائماً، من غير شرط، وإنما لم نُسَمِّهَا مُثَنَّاة لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين ؛ إذ لا مفرد لها، لا يقال: «اثْنٌ» ولا «اثْنَة» ولا «ثِنْت».

ومن شواهد رفعها بالألف قوله تعالى: ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ آثَنَا عَثْرَةَ عَيْنَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠] فراثنتا) فاعل بانفجرت، وقوله تعالى: ﴿ شَهَدَةُ بَيْنِكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْآية ٢٠٦] فراثنان) مرفوع: إما على أنه خبر المَوّتُ حِينَ الْوَصِيّةِ آثَنانِ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٠٦] فراثنان) مرفوع: إما على أنه خبر المبتدأ، وهو شهادة، وذلك على أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع [ارتفاعه] وإنما قَدَّرْنَا هذَا المضاف لأن المبتدأ لا بد أن يكونَ عينَ الْخَبَرِ نحو: «زيد أحوك» أو مشبها به نحو: «زيد أسد» والشهادة ليست نَفْسَ الاثنين ولا مشبهة بهما، وإما على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة، والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان.

ومن شواهد النصب قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهُمُ اَثْنَيْنِ﴾ [يس: الآية ١٤] ﴿قَالُواْ رَبَنَا الْمَتْنَا الْمُنْكِنِ﴾ [يس: الآية ١٤] ﴿قَالُواْ رَبَنَا الْمُنْكَانِ إِنَا اللّهِ ١٤] فَ(اثْنَيْنِ) مفعول به، و(اثنتين) مفعول مطلق: أي إماتتين، وكذلك: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا النَّنَايُنِ﴾ [غافر: الآية ١١] ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَبَعَثَنَا مِنْهُمُ اَثْنَى عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة: الآية ١٢] فَ(اثني) مفعولُ (بعثنا) وعلامَةُ نَصْبِهِ الياء.

والكلمتَانِ الرابعة والخامسة: كِلاَ، وَكِلْتَا، وَشَرْطُ إجرائهما مُجْرَى المثنى إضَافَتُهُمَا إلى المضمر، تقول: جاءني كِلاَهُمَا، ورأيت كِلَيْهِمَا، ومررت بِكِلَيْهِمَا، وكذا

في كلتا، قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغُنَّ عِندَكَ ٱلصِّكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا الإسرَاء: الآية [٢٣] ف(أحدهما) فاعل، و (كلاهما) معطوف عليه، والألف علامة لرفعه؛ لأنه مضاف إلى الضمير، ويقرأ (إمَّا يَبْلُغَانِ) بالألف؛ فالألف فاعل، و (أحدهما) فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إن يَبْلُغُهُ أحدهما أو كلاهما، وفائدة إعادة ذلك التوكيد، وقيل: إن (أحدهما) بَدل من الألف، أو فاعل (يبلغان) على أن الألف علامة، وليسا بشيء، فتأمل ذلك.

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مُقَدَّرة في تلك الألف، قال الله تعالى: ﴿ كُلْتَا الْبُنَيْنِ ءَانَتْ أَكُلَهَا ﴾ [الكهف: الآية ٣٣] أي: كل واحدة من الجنتين أعْظَتْ ثمرتَهَا ولم تنقص منه شيئًا، ف(كلتا) مبتدأ، و (آتت أكلها) فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرة على الألف؛ فإنه مضاف للظاهر.

٥ ـ جمع المذكّر السَّالم

ثم قلت: الخَامِسُ جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، كَالزَّيْدُونَ والمُسْلِمُونَ؛ فإنه يُرْفَعُ بالواو، ويُجَرُّ ويُنْصَبُ بالياء المَكْسُورِ ما قبلَهَا المَفْتُوحِ ما بَعْدَهَا.

وأقول: الباب الخامس: مما خرج عن الأصل: جمعُ المذكر السالمُ، واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهِنْدَات وزَيْنَبَات، وبالسالم عن المُكَسَّرِ كَغِلْمَان وزُيُودٍ.

وحُكْمُ هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: جَاءَ الزَّيدون والمسلمون، ومررت بالزَّيْدِينَ والمُسْلِمِينَ، ورَأَيت الزَّيْدِينَ والمُسْلِمِينَ، وإنما مثلتُ بالمثالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصِفَاتِهمْ.

* * *

فإن قلت: فما تصنع في (المُقيمِينَ) من قوله تعالى في سورة النساء: (لكن ِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤمِنُونَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ

الصَّلاَة ﴾ فإنه جاء بالياء، وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون بالواو؛ لأنه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت؟ وما تصنع بـ(الصابئون) من قوله تعالى في السورة التي تليها: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالصَّنِئُونَ ﴾ [المَائدة: الآية ٦٩] فإنه جاء بالواو، وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون (والصابئين) بالياء؛ لأنه معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب.

قلت: أما الآية الأولى ففيها أوْجُهُ، أرجَحُها وجهان؛ أحدهما: أن «المقيمين» نَصْبٌ على المدح، وتقديره: وأمْدَحُ المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين، وإنما قُطِعَت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فَصْل الصلاة على غيرها، وثانيهما: أنه مخفوض؛ لأنه معطوف على «ما» في قوله تعالى: ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤] أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وفي مصحف عبد الله (والمقيمون) بالواو وهي قراءة مالك بن دينار والْجَحْدَرِيِّ وعيسى الثَّقَفي، ولا إشكال فيها.

وأما الآية الثانية ففيها أيضاً أوْجُهُ، أرْجَحُها وَجْهَان؛ أحدهما: أن يكون ﴿ الّذِينَ وَالنَّيْوَنُ وَالنَّمْوَىٰ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٦] مرتفعاً بالابتداء، و ﴿ وَالصَّلِغُونَ وَالنَّمَوَىٰ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٩] عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عما في حَيِّز «إنَّ من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا بألسنتهم مَنْ آمن منهم - أي: بقلبه - بالله إلى آخر الآية، ثم قيل: والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك، والثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع (الذين هادوا) بالابتداء، وكُوْنِ ما بعده عطفاً عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر «إن» محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل: إن الذين آمنوا مَنْ آمَنَ منهم، ثم قيل: والذين هادوا إلخ، والوجه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أوْلى من العكس، وقرأ أُبَيُّ بن كَعْبٍ: (والصابئين) بالياء، وهي مَرْوِيَّةٌ عن ابن كَثِيرٍ، ولا إشكال فيها.

* * *

ما يلحق بجمع المذكر السّالم

ثم قلت: وَأُلْحِقَ بِهِ: أُولُو، وَعَالَمُونَ، وَأَرَضُونَ، وَسِنُونَ، وَعِشْرُونَ، وَبَابُهُمَا،

وَأَهْلُونَ، وَعِلَّيُّونَ، وَنَحْوُهُ.

وأقول: أُلْحِق بجمع المذكر السالم ألفاظ: منها أُولُو، وليسَ بجمع، وإنما هو اسم جَمْع لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذُو، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُلُ أُولُوا اللَّهَ إِلَا اللَّهَ ٢٦] .

(لا) ناهية (يَأْتَلِ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء، وأصله يَأْتَلِي، ومعناه يَحْلِفُ، وهو يفتعل من الألِيَّةِ، وهي اليمين، أو من قولهم: "مَا أَلُوْتُ جُهْداً" أي: مَا قَصَّرْتُ، وعلى الأول فأصْلُ (أن يؤتوا) على أن لا يؤتوا؛ فحذفت على ولا، كما قال الله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ أَن تَضِلُواً ﴾ [النِّساء: الآية ١٧٦]، أي: لأن لا تضلوا، وعلى الثاني فأصْلُهُ في أن يؤتوا، فحذفت "في" خاصة، وقرىء: (وَلاَ يَتَأَلَّ) وأصله يَتَألَّى، وهو يَتَفَعَّلُ من الألِيَّةِ، و (أُولُو) فاعل يأتل، وعلامة رفعه الواو، و (أُولِي) مفعول بيُؤتُوا، وعلامة نصبه الياء.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِ ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِى ٱلْأَلْبَبِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢١] ؛ فهذا مثالُ المجرور، وذانك مثالاً المرفوع والمنصوب.

ومنها «عَالَمُونَ» و «عِشْرُونَ» وبَابُهُ إلى التسعين؛ فإنها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها.

ومنها: "أَرْضُونَ" وهو بفتح الراء، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل؛ لأن مفرده أرْضٌ سَاكِنَ الراء، والأرض مؤنثة؛ بدليل: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلأَرْضُ أَنْقَالَهَا ﴿ الرَّلَوْلَة: الآية آرْضٌ سَاكِنَ الراء، والأرض مؤنثة؛ بدليل: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلأَرْضُ أَنْقَالَهَا ﴿ اللَّهِ الرَاء اللَّهِ اللَّهِ عَمَا لا يعقل قَطْعاً، وإنما حَقُّ هذا الإعراب - أي: الذي يجمع بالواو والنون - أن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل ، تقول: هذه أرضُونَ، ورأيت أرضِينَ، وفي الحديث: «مَنْ غَصَبَ قِيدَ شِبْرٍ مِنْ أَرْض طُوِّقَهُ مِنْ أَرْضِينَ، وفي الحديث: «مَنْ غَصَبَ قِيدَ شِبْرٍ مِنْ أَرْض طُوِّقَهُ مِنْ سَبْع ِ أَرَضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" وربما سكنت الراء في الضرورة، كقوله: [الطّويل]

١٦ ـ لَقَدْ ضَجَّت ِ الأرْضُونَ إِذْ قَامَ مِن بَنِي ﴿ هَــدَادٍ خَــطِـيبٌ فَــوْقَ أَعْــوَادِ مِــنْـبَــرِ

١٦ ـ لا يوجد لهذا البيت معين.

ومنها: «سِنُونَ» وهو كأرَضُونَ؛ لأنه جمع سَنَةٍ، وسَنَة مفتوحُ الأول، وسِنُونَ مكسور الأول، وسَنَة مؤنث غير عاقل، وأصله سَنَوٌ أو سَنَهٌ؛ بدليل قولهم في جمعه بالألف والتاء: سَنَوَات، وسَنَهَات، وقولهم في اشتقاق الفعل منه: سَانَهْتُ وَسَانَيْتُ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفةً ثلاثةً أَحْرُف .

ومن شواهد سنينَ قوله تعالى: ﴿ وَلِينُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثُ مِانَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف: الآية ٥٦] تقرأ (مائة) على وجهين: منونة، وغير منونة؛ فمن نَوَّنَهَا فـ «سنين» بدل من ثلاث؛ فهي منصوبة، والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مائة، والياء علامة الجر، وفيه نظر؛ لأن البدل يعتبر لصحته إحلاله محلَّ الأول مع بقاء المعنى، ولو قيل ثلاث سِنِينَ لاخْتَلَّ المعنى كما ترى، ومَنْ لم ينونها فسنين مضاف إليه، فهي مخفوضة، والياء علامة الخفض.

ولم تقع في القرآن مرفوعة، ومثالُها قولُ القائل: [الكامل]

١٧ - ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السّنُونَ وَأَهْلُهَا فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلِامُ

وأشَرْتُ بقولي: «وبابه» إلى أن كل ما كان كسنين ـ في كونه جمعاً ، لثلاثي ، حُذِفَتْ لامه ، وعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ـ فإنه يُعْرَبُ هذا الإعْرَابَ ، وذلك كقلَةٍ وقِلينَ ، وعِزَةٍ وعِزينَ ، وعِضَةٍ وعِضِينَ ، قال الله تعالى : ﴿عَنِ ٱلْمَيْنِ وَعَنِ ٱلشَّمَالِ عِزِينَ ۞ [المعارج: الآية ٢٧] أي: فِرَقاً شَتَّى ؛ لأن كل فرقة تعتزي إلى غير مَنْ تعتزي إليه الفرقة الأخرى ، وانتصابها على أنها صفة لِمُهْطِعين بمعنى مُسْرعين ، وانتصابُ مهطعين على الحال ، وقال الله تعالى : ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا ٱلقُرْءانَ عِضِينَ ۞ [الحِجر: الآية ١٩] فعِضِينَ : وقال الله تعالى : ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا ٱلقُرْءانَ عِضِينَ ۞ [الحِجر: الآية ١٩] فعِضِينَ : أَصْلُها مفعولٌ ثان مِن ولهم : «عضَّيْتُه تَعْضِيةً إذا فَرَّقته ، قال رؤية : [الرِّجز]

١٨ - وَلَيْسَ دِينُ الله بِالْمُعَضَى

يعني بالمُفَرَّق ِ: أي جعلوا القرآن أعْضَاء ؟ فقال بعضهم: سِحْرٌ ، وقال بعضهم:

١٧ ـ هذا البيت لأبي تمام.

١٨ _ هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج.

كَهَانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين، وقيل: أصلها عضهة من العَضَهِ، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: «لا يَعْضَهُ بعضكم بعضاً».

* * *

7 - الأفعال الخمسة

ثم قلت: السَّادِسُ يَفْعَلاَن ِ وَتَفْعَلاَن ِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ؛ فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، وَأَمَّا نحوُ: (تُحَاجُّونِي) فَالمَحْذُوفُ نُونُ الْوِقَايَةِ، وَأَمَّا (لِلَّ أَنْ يَعْفُونَ) فَالْوَاوُ أَصْلٌ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ، بِخِلاَف ِ (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى).

الأفعال الخمسة

وأقول: الباب السادس: مما خرج عن الأصل: الأمثلَةُ الخمسةُ، وهي: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة.

وحكمها أن تُرْفَعَ بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتُنْصَب وتُجْزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثالُ الرفع قوله تعالى: ﴿فِيمًا عَيْنَانِ تَعْرِيَانِ ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٥٠] ﴿وَأَنتُمْ تَسْهدون ﴾ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأعرَاف: ﴿ وَأَنتُمْ تَسْهدون ﴾ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٩٥] فالمضارع في ذلك كله مرفوع؛ لخلوه عن الناصب والجازم، وعلامةُ رفعه ثُبُوتُ النون ، ومثالُ الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿فَإِن لَمْ تَقْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٤] فرلم تفعلوا) جازم ومجزوم، و (لن تفعلوا) ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

فإن قلت: فما تصنع في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَن يَعْفُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٧] فإنَّ «أَنْ» ناصبة، والنون ثابتة معه؟

قلت: ليست الواوُ هنا وَاوَ الجماعةِ، وإنما هي لامُ الكلمة التي في قولك: «زيد يعفو» وليست النونُ هنا نُونَ الرفع، وإنما هي اسم مضمر عائد على المطلقات، مثلها في: ﴿وَاللَّمُ الْفَانُ يُمَّرِّصُ كَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨] والفعلُ مَبْنِيُّ لاتصاله بنون النسوة، ووزن يَعْفُونَ عَلى هذا يَفْعُلْنَ، كما أنك إذا قلت؛ «النسوةُ يَخْرُجْن» أو «يكتبن» كان ذلك وَزْنَهُ، وأما إذا قلت: «الرِّجالُ يَعْفُون» فالواو واو الجماعة، والنون علامة

الرفع، والأصل يَعْفُوونَ، بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة، على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة ـ وهي الواو الأولى - فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت الأولى، وإنما خُصَّتْ بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور؛ أحدها: أن الأولى جزء [كلمة] والثانية كلمة، وحَذْفُ جزء أسْهَلُ من حذل كل، والثاني: أن الأولى آخِرُ الفعل، والحذف بالأواخر أولى، والثالث: أن الأولى لا تدلُّ على معنى والثانية دالة على معنى، بالأواخر أولى، من حذف ما يدلُّ؛ ولهذه الأوْجُهِ حذفوا لام الكلمة في وحذف ما لا يدلُّ أولى من حذف ما يدلُّ؛ ولهذه الأوْجُهِ حذفوا لام الكلمة في بأنه آخر؛ إذ الآخر الياء، ويزيد وجهاً رابعاً، وهو كلمة مستقلة، ولا يوصف بأنه آخر؛ إذ الآخر الياء، ويزيد وجهاً رابعاً، وهو أنه صحيح والياء معتلة، فلما حذفت الواو صار وزن يَعْفُونَ يَفْعُونَ، بحذف اللام، ولهذا إذا أَدْخَلْتَ عليه الناصبَ أو الجازمَ قلت: «الرِّجَالُ لم يَعْفُوا» و «لَنْ يَعْفُوا» فاعرف الفرق.

* *

٧ ـ الفعل المضارع المعتل الآخر

ثم قلت: السَّابِعُ الفِعْلُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ، كَيَغْزُو، وَيَخْشَى وَيَرْمِي؛ فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ، ونحوُ: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّتِ وَيَصْمِرْ﴾ [يُوسُف: الآية ٩٠] مُؤَوَّلُ.

وأقول: هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس: وهو الفعل [المضارع] الذي آخرُهُ حرفُ علة، وهو الواو والألف والياء؛ فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة، تقول: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَرْمِ» قال الله تعالى: ﴿فَلَيْتُعُ نَادِيَمُ ﴿ الْعَلَق: الآية ١٧] .

اللام لام الأمر، و (يَدْعُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حَذْف الواو، و (ناديه) مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها، والتقدير: فليدع أهْلَ ناديه. أي: أهل مَجْلِسِهِ.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَدَ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [التّوبَة: الآية ١٨] ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةُ مِنَ الْمَالِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤] ، فهذان مثالان لحذف الألف.

وقال الله تعالى: ﴿ لَمُنَا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ ﴾ [عَبَسَ: الآية ٢٣] .

(لما) حرف جزم لنفي المضارع وقَلْبه ماضياً، كما أن «لم» كذلك، والمعنى أن الإنسان لم يَقْض بعدُ ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء، والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتِّق وَيَصْبِرْ ﴾ [يُوسُف: الآية ٩٠] بإثبات الياء في (يتقي) وإسكان الراء في (يصبر) على قراءة قُبْل، فمؤوّل، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو (مَنْ) دخل على (يَتَّقِي) ولم يحذف منه حَرْفُ العلة، وهو الياء؛ فالجواب عنه أن (مَنْ) موصولة لا أنها شرطية، وسكون الراء من (يَصْبِرْ): إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنه وَصَلَ بنية الوقف، أو على العطف على المعنى؛ لأن «مَنْ» الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها.

* * *

الإعراب التقديري

ثم قلت: فَصْلٌ ـ تُقَدَّرُ الْحَركَات كلُّهَا في نَحْوِ: «غُلاَمِي» وَنَحْوِ: «الْفَتَى» وَيُسَمَّى مَقْصُوراً، والضمَّةُ وَالفَتْحَةُ في نحو: «القَاضِي» ويُسَمَّى مَنْقُوصاً، والضمَّةُ وَالفَتْحَةُ في نحو: «يَدْعو» و «يَرْمِي».

أقسام الإعراب التقديري

وأقول: الذي تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدر فيه الحركات الثلاث، وما تقدر فيه حركتان، وما تقدر فيه واحدة.

القسم الأوّل: ما تقدّر فيه الحركات الثّلاث

فأما الذي تقدر فيه الثلاث فنوعان؛ أحدهما: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى، ولا جمع مذكر سالماً، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً، وذلك نحو: «غُلاَمِي» و «مُسْلِمَاتِي» فهذه الأمثلة ونحوها تُعْرَبُ بحركات مقدرة على ما قبل الياء، والذي مَنَعَ من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانِسُهَا، وهي الكسرة،

فاستحال حينئذ المجيءُ بحركات الإعراب قبل الياء؛ إذ المحلُّ الواحِدُ لا يقبل حركتين في الآن الواحد، فتقول: «جَاءَ غُلاَمِي» فتكون علامةُ رفعهِ ضمةً مقدرة على ما قبل الياء، و «مَرَرْتُ بِغُلاَمِي» و «رَأَيْتُ غُلاَمِي» فتكون علامةُ نصبه فتحةً مقدرة على ما قبل الياء، و «مَرَرْتُ بِغُلاَمِي» فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك؛ فإنها كسرة المناسبة، وهي مُسْتَحَقَّة قبل التركيب، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها.

واحترزْتُ بقولي: "وليس مثنى ولا جمع مذكر سالماً" من نحو: "غُلاَمَايَ" [وَغُلاَمَيً] و "مُسْلِميًّ" فإن الياء تثبت فيهما جراً ونصباً مُدْغَمَة في ياء المتكلم؛ والألف تَثُبُتُ في المثنى رفعاً، وليس شيء من [الحرف] المدغم ولا من الألف قابلاً للتحريك.

وقولي: «ولا منقوصاً» لأن ياء المنقوص تدغَم في ياء المتكلم؛ فتكون كالمثنى والمجموع جرًّا ونصباً.

وقولي: «ولا مقصوراً» لأن المقصور تثبت ألفه قبل الياء، والألف لا تقبل الحركة؛ فهو كالمثنى رفعاً، قال الله تعالى: ﴿يَبُشَرَىٰ هَذَا غُلَمٌ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٩] نُودِيَتِ البشرى مُضَافَةً إلى ياء المتكلم، وفي الألف فتحة مقدرة لأنه منادى مضاف، وقرأ الكوفيون: (يا بُشْرى) بغير إضافة؛ فالمقدر في الألف إما ضمة كما في قولك: «يا فتى» لمعين ، وإما فتحة على أنه نداء شائعٌ مثل: ﴿يَكَسَرَهُ عَلَى الْعِبَادِ ﴾ [يس: الآية ٢٠] إلا أنه لم ينون؛ لكونِه لا ينصرف لأجل ألف التأنيث.

والنوع الثاني: المقصور، وهو: الاسمُ المعربُ الذي في آخره ألفٌ لازمةُ كالفَتَى» و «العَصَا»، تقول: «جاء الفَتَى» و «رأيتُ الفَتَى» و «مررتُ بالفَتَى»؛ فتكون الألف ساكنةً على كل حال، وتُقدَّر فيها الحركات الثلاث لتعذّر تحرّكها.

ومن محاسن بعض الفضلاء، أنَّه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدِّين محمد بن النحاس الحلبي ـ رحمه الله! ـ يتشوَّقُ إليه، ويشكو له نُحُولَهُ؛ فقال: [الكامل] محمد بن النحاس الموْلَى الْبَهَاء، وَصِفْ لَهُ شَـوْقِـي إِلَـيْـه، وَأَنَّـنـي مَـمْـلُـوكُـهُ 19

١٩ ـ هذه الأبيات لمحمد بن رضوان.

أَبَداً يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُ وكُهُ لَبَهُ وكُهُ لَكِنْ نَحِلْتُ لَبُعْدِهِ ؛ فكأنَّنِي أَلِفٌ، وَلَيْسَ بِمُمْكِن تَحْرِيكهُ لَكِنْ نَحِلْتُ لَبُعْدِهِ ؛ فكأنَّنِي

القسم الثاني: ما تقدّر فيه الحركتان

وأما الذي تُقَدَّر فيه الحركتان فنوعان:

أحدهما: ما تُقدَّرُ فيه الضمَّة والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة، وهو المنقوص، وهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: «الْقَاضِي» و «الدَّاعِي» تقول: «جَاءَ الْقَاضِي» و «مَرَرْتُ بالْقَاضِي» بالسكون، و «رأيْتُ الْقَاضِي» بالتحريك، وإنَّما قدرت الضمَّة والكسرة للاستثقال، وإنما ظهرت الفتحة للخفة، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَتُعُ نَاوِيمُ إِلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

والنّوع النَّاني: ما تقدر فيه الضمة والفتحة، وهو الفعل المعتل بالألف، تقول: «هُوَ يَخْشَى» و «لَنْ يَخْشَى» فإذا جَاءَ الجزمُ ظهر بحذف الآخر؛ فقلت: «لم يَخْشَ» قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسَى نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَأَ ﴾ [القَصَص: الآية ٧٧].

القسم الثَّالث: ما تقدّر فيه حركة واحدة

وأما الذي تُقدَّر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتلُّ بالواو كايَدْعُو» والفعل المعتل بالياء كايَرْمِي» فهذَان تُقدَّرُ فيهما الضمَّةُ فقط للاستثقال؛ تقول: «هو يَدْعُو»، و «هُوَ يَرْمِي» فتكون علامةُ رفعهما ضمة مقدرة، ويظهر فيهما شيئان، أحدهما: النصب بالفتحة، وذلك لخفتها نحو: «لَنْ يَدْعُو» و «لَنْ يرمِي» قال الله تعالى: ﴿لَن نَدْعُواْ مِن دُونِهِ عِللهُ وَلَكُ لَحْفتها نحو: النَّن يَدْعُو» و «لَنْ يرمِي» قال الله تعالى: ﴿لَن نَدْعُواْ مِن دُونِهِ إِلَيهًا ﴾ [الكهف: الآية ١٤] ﴿لَن نَدْعُواْ مِن دُونِهِ وَلَنَهُمُ اللهُ خَيْرًا ﴾ [هُود: الآية ٢١] ﴿لِنَحْتِي بِهِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسُقِيمُ ﴾ [الفرقان: الآية ٤٩] ﴿ اللّهِ مَالَى اللهُ يَعْلِي عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه الله الله تعالى: ﴿ وَلَا لَقُفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسراء: نحو: «لم يَدْعُ» و «لم يَرْمِ» قال الله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسراء:

الآية ٣٦] ﴿ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [القَصَص: الآية ٧٧] ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ وقرىء مَرَحًا ﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٧] وانتصابُ (مَرَحاً) على الحال، أي: ذا مَرَح وقرىء (مَرحاً) بكسر الراء.

* * *

البناء

ثم قلت: باب - الْبنَاءُ ضِدُّ الإعراب، والمبنيُّ إما أَنْ يَطَّرِدَ فيهِ السُّكون وَهُوَ المَضَارِعُ المُتَّصِلُ بِنُون ِ الإِنَاثِ ، نحو: (يَتَرَبَّصْنَ) و (يُرْضِعْنَ) أو الماضي المُتَّصِلُ بِضَمِيرِ رَفْع مُتَحَرِّك كِ «ضَرَبْتُ» و «ضَرَبْنَا»، أو السُّكونُ أو نَائبهُ وَهُوَ الأَمْرُ، نحو: «اضْرِبْ، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبِي، وَاغْزُ، وَاخْشَ، وَارْمِ».

وأقول: قد مضى أن الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مُقَدَّرُ يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ وذكرت هنا أن البناء ضِدُّ الإعرابِ؛ فكأنني قلت: ليس البناء أثراً يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في «هؤلاء» فإن العامل لم يجلبها؛ بدليل وجودها مع جميع العوامل.

تعريف البناء

والبناء: لُزُومُ آخرِ الكلمة حالَةً واحدةً لفظاً أو تقديراً، وذلك كلزوم «هؤلاء» للكسرة، و «مُنْذُ» للضمة، و «أَيْنَ» للفتحة.

ولما فَرَغْتُ من تفسيره شرعْتُ في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أُسْبَقُ إليه، وذلك أنني جعلت المبنيَ على تسعة أقسام، الأول: المبني على السكون، وقدمته لأنه الأصل، والثاني: المبني على السكون أو نائبهِ المذكورِ في الباب السابق، وثُنَّيْتُ به لأنه شبيه بالسكون في الخفة، والثالث: المبني على الفتح، وقدمته على المبني على الكسر لأنه أخف منه، والرابع: المبني على الفتح أو نائبهِ المذكورِ في الباب السابق، والخامس: المبني على المبني على الفتح أو نائبه المذكورِ في الباب السابق، والخامس: المبني على الكسر، وقدمته على المبني على الضم لأنه أخف منه، والسادس: المبني على الكسر أو نائبهِ المذكورِ في الباب السابق، والسابع: المبني على الضم، والثامن: المبني على الضم، والثامن: المبني على الضم أو نائبه، والتاسع: ما ليس له قاعدة مستقرة، بل منه ما يُبْنَى على المبني على الضم أو نائبه، والتاسع: ما ليس له قاعدة مستقرة، بل منه ما يُبْنَى على

السكون، وما يُبنَى على الفتح، وما يُبْنَى على الكسر، وما يُبنَى على الضم، وسأشرحها منصلة إن شاء الله تعالى شرحاً يزيل عنها خفاءها.

* * *

المبني على السّكون

الباب الأول: ما لزم البناء على السكون، وهو نوعان:

أحدهما: المضارعُ المتصلُ بنون الإناث، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَقَنَ يُرَبَّمَت كَ اللَّهُ وَ اللَّهَ ٢٢٨] ﴿ وَٱلْمُطَلَقَنَ يُرْضِعْنَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣] ؛ فيتربصن ويرضعن: فعلان مضارعان في موضع رفع؛ لخلوهما من الناصب والجازم، ولكنهما لما اتَّصَلاَ بنون النسوة بُنِيَا على السكون، وهذان الفعلان خبريَّان لفظاً طلبيَّان معنى، ومثلُهما «يَرْحَمُكَ الله!» وفائدةُ العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيدُ والإشعارُ بأنهما جَدِيرَان ِ بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة؛ فكأنَّهن أَمْتُثِلْنَ؛ فهما مُخْبَر عنهما بموجودين.

الثاني: الماضي المتصلُ بضميرِ رفع متحرك نحو: «ضَرَبْتُ» و «ضَرَبْتَ» و «ضَرَبْتَ» و «ضَرَبْتَ» و «ضَرَبْتِ» و «ضَرَبْتِ» و «ضَرَبْنا زيداً» والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح؛ فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء في المُثُل الثلاثة الأولى؛ لأنها فاعل، و «نا» في المثال الرابع وهما متحركان، وأعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من «نا» وهو النون ـ متحرك؛ فلذلك بنيت الأمثلة على السكون.

واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه، نحو: "ضَرَبَكَ زَيْدٌ» و "ضَرَبَنَا زَيْدٌ»، وتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن، ونحو: "ضَرَبَا»، و "ضَرَبُوا» فإنه لا يقتضي سكون الفعل أيضاً، بل يبقى آخرُ الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً ويضم قبل الواو كما مثلنا، وأما نحو: "أَشَتَوُا الضَّلَالَة بِاللَّهَدَىٰ [البَقَرة: الآية ١٦] ونحو: "دَعَوُا هُنَالِك ثُبُولًا الفُرقان: الآية ١٣] ونحو: المناه وأما الفرقان: الآية ١٣] فالأصل اشْتَريُوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن، ودَعَوُوا بواوين أولاهما مضمومة قبل [الضمير] الساكن، ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبنا ألفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى «دَعَوْا هنالك ثُبُوراً» قبلهما فقلبنا ألفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى «دَعَوْا هنالك ثُبُوراً»

قالوا: يا ثُبُورَاه، أي: يا هَلاَكَاهُ.

* * *

المبني على السّكون أو نائبه

الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه، وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر، وذلك لأنه يُبْنَى على ما يُجْزم به مضارعُه؛ فيبنى على السكون في نحو: «اضْرِبُ» وعلى حذف النون في نحو: «اضْرِبَا» و «اضْرِبُوا» و «اضْرِبِي» وعلى حذف حرف العلة في نحو: «اغْزُ» و «ٱحْشَ» و «ٱرْم».

ومن غريب ما يُحْكَى أن بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل: ﴿فَقُولًا لَمُ قَوْلًا لَيْنَا﴾ [طه: الآية ٤٤] إن (قُولاً) مبني على حذف النون، فأنكر ذلك عليه، وهو قولٌ مشهورٌ بين الطلبة فخفاؤه على من يَتَصَدَّى للإقراء غريب.

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقُولاً على (اذهبا) من قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ اللّهُ طَغَى ﴿ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

ثم قلت: أو الفَتْح، وَهُو سَبْعَةُ: الماضي المجرَّدُ كضَرَبَ وضَرَبَكَ وضَرَبَا، والمُضَارِعُ الَّذِي باشَرَتْهُ نُونُ التوكيدِ، نحوُ: ﴿ لَيُنْبَذُنَ ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] و ﴿ لَيُسْجَنَنَ ﴾ وَالمُضَارِعُ الَّذِي باشَرَتْهُ نُونُ التوكيدِ، نحو: ﴿ لَتُبْلُونَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦] ﴿ وَلَا يَصُدُّ نَكَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦] ﴿ وَلَا يَصُدُ نَكَ ﴾ [القيصص: الآية ١٨٧] وَمَا رُكِّب من الأعْدَادِ وَالظُّروفِ وَالأحوالِ وَالأَعْلامِ ، نَحُوُ: «أَحَدَ عَشَرَ» ونحو: هو يأتينا صَبَاحَ مَسَاءَ، وَ بَعْضُ القوم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ وَنحو: هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ أي: مُلاَصِقاً، ونحو: «بَعْلَبَكَ» في لُغَيَّة،

المبني على الفتح

وأقول: الباب الثالث من المبنيات: ما لَزِمَ البناء على الفتح، وهو سبعة أنواع.

النّوع الأول: الماضي المجردُ: مما تقدم ذكره، وهو الضمير المرفوع المتحرك، نحو: "ضَرَبَهُ" و أما نحو: "رَمَى" نحو: "ضَرَبَهُ" و "ضَرَبَهُ" و أما نحو: "رَمَى" و "عَفَا" فأصله رَمَى وعَفَو، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قُلِبَتَا ألفين؛ فسكونُ آخرهما عارضٌ، والفتحة مقدرةٌ في الألف، ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل: رَمَيْتُ، وعَفَوْتُ، كما سيأتي.

والنوع الثاني: المضارعُ الذي باشَرَتْهُ نون التوكيدِ: كقوله تعالى: ﴿ لِكُنْبُدُنَ فِي الْمُعْلَمَةِ ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] واحترزْتُ باشتراط المباشرةِ من نحو قوله تعالى: ﴿ لَتُنْبَلُونَ فِي اللهِ مَوْلِكُمُ وَ الْفَعِلُ فَي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ على في ذلك معرب وإن أكد بالنون؛ لأنه قد فُصِلَ بينهما بالواو التي هي ضميرُ الفاعِل ، وهي ملفوظ بها في قوله تعالى: ﴿ لَتُنْبَلُونَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦] ومقدرة في قوله تعالى: ﴿ وَلَشَنْمُ وَلَ اللهِ عَمرَان: الآية ١٨٦] إذ الأصل لتسمعُونَنَّ، فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة؛ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

والنوعُ الثَّالثُ: ما رُكِّبَ تركيبَ المَزْجِ من الأعداد: وهو الأَحَدَ عَشَرَ، والإِحْدَى عَشْرَةً، إلى التِّسْعَةَ عَشْرَ والتِّسْعَ عَشْرةَ، تقول: جاءني أحدَ عَشَر، ورأيتُ أحدَ عَشَر، ومَرَرْتُ بأحدَ عَشَر، ببناء الجزءين على الفتح، وكذلك القول في الباقي، إلا «اثْنَيْ عَشَر»

و «اثْنَتَيْ عَشَرةً» فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء جَرًّا ونصباً.

والنّوع الرابع: ما رُكِّب تركيب المَزْجِ من الظروف: زمانية كانت أو مكانية، مثالُ ما ركب من ظروف الزمان قولُكَ: فُلاَنٌ يَأْتِينا صَبَاحَ مَسَاءَ، والأصْلُ صباحاً ومساءً، أي في كل صباح ومساء؛ فحُذِف العاطف، وركب الظَّرْفان قصداً للتخفيف تركيب خَمْسَة عَشَر، قال الشاعر: [الوافر]

٢٠ ـ وَمنْ لاَ يَصْرِفِ الْواشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خُبَالاً

ولو أضَفْت فقلت: «صَبَاحَ مَسَاءٍ» لجاز، أي: صباحاً ذا مساء؛ فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان، ونظيرُهُ في الإضافة قوله تعالى: ﴿ لَا يَبْتُوا إِلّا عَشِيَّةً أَوْ شُحَهَا ﴾ [النَّازعَات: الآية ٤٦] فأضيف الضحى إلى ضمير العشية، وقيل: الأصل أو ضُحى يومِهَا، ثم حُذِف المضاف، ولا حاجة إلى هذا، وتقول: «فلانٌ يأتينا يَوْمَ يَوْمَ» أي يوماً يوماً، أي: كلِّ يوم، قال الشاعر: [الخفيف] من الرَّرْقُ يَـوْمَ يَـوْمَ فَا فَاجْمِلْ طَلَبَا، وَٱبْعَمْ لِللَّهُ لِللَّهِ مَا السَّاعِةِ زَادَا

ومثالُ مَا رُكِّب مِن ظروف المكان قولُكَ: سُهِّلَتِ الهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ، وأصله بينها وبين حرف حركتها، فحذف ما أضِيف إليه بين الأولى وبين الثانية، وحذف العاطف، وركب الظرفان، وقال الشاعر:

٢٢ ـ نَحْمِي حَقِيقتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بيْنَا

والأصلُ: بَيْنَ هؤلاء وبَيْنَ هؤلاء، فأزيلت الإضافة، ورُكِّب الاسمان تركيب خَمسةَ عَشَر، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفاً واحداً في موضِع نصب على الحال؛ إذ المراد: وبعض القوم يسقط وسَطاً، والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة، يقال: رجُلٌ حَامِي الحقيقة، أي: أنه شَهْمٌ لا يُضَامُ.

٢٠ ـ لم ينسب إلى معين.

٢١ ـ لم ينسب إلى معين.

٢٢ ـ هذا البيت لعبيد بن الأربهي.

والنّوعُ الخامسُ: ما رُكِّبَ تركيب خَمْسةَ عَشَرَ من الأحوال: يقولون: فلانٌ جاري بَيْتَ بَيْتَ، وأصله بيتاً لبيت، أي: مُلاَصِقاً، فحذف الجار وهو اللام، وركب الإسمان، وعامل الحال ما في قوله: «جاري» من معنى الفعل، فإنه في معنى مُجَاوِرِي، وجَوَّزوا أن يكون الجارُّ المقدَّرُ «إلى» وأن لا يقدر جارٌّ أصلاً، بل فاء العطف، وقالت العرب أيضاً: «تَسَاقَطُوا أَخُولَ أَخُولَ أَوْدَلَ» أي: مُتَفَرِّقِينَ، وهو بالخاء المعجمة، قال الشاعر يصف ثَوْراً يطعن الكلاب بقَرْنِهِ: [الطّويل]

٢٣ - يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلاً

وفي الحديث: «كان يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ» أي: يَتَعَهَّدُنَا بِها شيئاً فشيئاً مخافة السآمة علينا، قال أبو علي: «هو من قولهم: تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ، أي: شيئاً بعد شيء» وكان الأصمعي يرويه «يَتَخَوَّنُنا» بالنون ـ ويقول: معناه يَتَعَهَّدُنَا.

فإن قلت: ما الفرقُ بين هذا النوع والبيت الذي أنْشَدْتَهُ في النوع الذي قبله، فإنك زعمت ثَمَّ أن «بَيْنَ بَيْنَ» فيه حال؟

قلت: معنى قولي هناك إنه متعلق باستقرار محذوف، وذلك المحذوف هو الحال، لا أنه نفسَهُ حالٌ، لأنه ليس بظرف، لا أنه نفسَهُ حالٌ، لأنه ليس بظرف، [بخلاف هين بين» فإنه ظرف].

وإذا أخْرَجْتَ شيئاً من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تعَيَّنَتِ الإضافَةُ وامتنع التركيبُ، تقول: هذه هَمْزَةُ بَيْن بَيْن ، مخفوض الأوَّل غير مُنَوَّن والثاني منوناً، ومثله: فُلاَنٌ يأتينا كل صَبَاح مَسَاء، قال: [الوافر]

٢٤ - وَلَـوْلاً يَـوْمُ يَـوْمِ مَـا أَرَدْنَـا جَـزَاءَكَ، والـقُـرُوضُ لَـهَا جَـزَاءُ

وهذا يفهم من كلامي في المقدمة؛ فإني قلت: «وما رُكِّبَ من الظروف والأحوال» فعلم أن البناء المذكور مُقَيَّدٌ بوجود الظرفية والحالية، وأنها متى فُقِدَتْ وَجَبَ الرجوعُ إلى

٢٣ ـ هذا البيت لضابي البرجمي.

٢٤ - هذا البيت للفرزدق.

الإعراب، وإنما قدمت الظروف على الأحوال لأن ذلك في الظروف أكثر وقوعاً؛ فكان أولى بالتقديم.

فإن قلت: قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال، كقولهم: وقعوا في حَيْصَ بيْصَ، أي: في شِدَّة يَعْسرُ التخلُّصُ منها.

قلت: هو شاذ؛ فلذلك لم أتعرض لذكره في هذا المختصر.

ولم يقع في التنزيل تركيبُ الأحوالِ ولا تركيبُ الظروف، وإنما وقع فيه تركيبُ الأعدادِ، نحو: ﴿إِنِّ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكِبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿ فَأَنفَجَرَتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ وَلَا عَشَرَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ يَسْفَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا يحفظون أمرها، وقيل: صنفاً، وقيل: صفًا من الملائكة، وقرى، ويسْعَةُ أعْشُرٍ) جمع عَشِيرٍ، مثل أيمُن في جمع يَمين ، وعلى هذا فَتِسْعَةُ مرفوع، وأعشُرِ مخفوض بالإضافة مُنَوَّنٌ.

ومجيء هذا التركيب في الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه في الظروف.

* * *

والنّوع السادس: الزَّمَنُ المبهمُ المضافُ لجملةٍ: وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافَتُهُ إلى الجملة، ويجوز لك فيه حينتذ الإعرابُ والبناءُ على الفتح، ثم تارةً يكون البناء أرْجَح من الإعراب، وتارة العكس؛ فالأول إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلها مبنيٌ كقوله: [الطّويل]

٢٥ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازعُ

يروى «على حين» بالخفض على الإعراب، و «على حين» بالفتح على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبني، وهو عَاتَبْت، والثاني إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعليةً فعليةً معربٌ، أو جملةً اسميةً؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿ هَلاَ يَوْمُ يَنفَعُ الصَّلدِقِينَ صِدْقُهُم ﴾

٢٥ - هذا البيت للذبياني.

[المَائدة: الآية ١١٩] فيوم: مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع، والفعلُ المضارعُ معربٌ كما تقدم، فكان الأرْجَحُ في المضاف الإعراب؛ فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعاً برفع اليوم على الإعراب؛ لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وَحْدَهُ بفتح اليوم على البناء، والبصريون يمنعون في ذلك البناء، ويُقدِّرُونَ الفتحة إعراباً مثلها في «صُمْتُ يَوْمَ الخميس» والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كونُ الشيء ظَرْفاً لنفسه، والثاني كقول الشاعر: [الوافر]

٢٦ - تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ النَّوَاصُلُ غَيْدُ دَانِ رَوي بفتح الحين على البناء، والكسرُ أرجَحُ على الإعراب، ولا يجيز البصريون غَيْرَهُ.

النّوع السابع: المُبْهَمُ المضافُ لمبني: سواء كان زماناً أو غيره، ومرادى بالمبهم: ما لا يَتَّضِحُ معناه إلا بما يُضَاف إليه، كرمثل» و «دُونَ» و «بين» ونحوهن، ممّا هو شديدُ الإبهام؛ فهذا النوع إذا أُضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ خِرِّي يَوْمِينٍ ﴾ [هُود: الآية ٢٦] يقرأ على وجهين: بفتح اليوم على البناء؛ لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني وهو إذْ، وبجره على الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنْ ذَلِكُ ﴾ [الجنّ: الآية ١١] «منا» جار على الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنْا دُونَ ذَلِكُ ﴾ [الجنّ: الآية ١١] «منا» جار ومجرور خير مقدم، و «دون» مبتدأ مؤخر، وبني على الفتح لإبهامه وإضافتِه إلى مبني وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع «دون» لكان ذلك جائزاً، كما قال الآخر: [الطويل]

٧٧ - أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ وَالمَوْتُ دُونُها الرواية «دونُهَا» بالرّفع.

وقال الله تعالى: ﴿لَقَدَ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٤] يقرأ على وجهين: برفع «بين» على الإعراب؛ لأنه فاعل، وبفتحه على البناء، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ

٢٦ - لم ينسب.

٢٧ ـ لم ينسب.

مِّثُلَ مَا أَنَّكُمْ نَطِقُونَ ﴾ [الذّاريَات: الآية ٢٣] يقرأ على وجهين: برفع «مثل» على الإعراب؛ لأنه صفة لحق، وهو مرفوع، وبالفتح على البناء.

* * *

المبني على الفتح أو نائبه

ثم قلت: أو الفتح أو نائبهِ، وَهُوَ: اسمُ لا النَّافيةِ للجِنْسِ، إذا كان مُفْرَداً، نحو: «لاَ رَجُلَ» و «لاَ رَجُلَيْنِ» و «لاَ قَائِمينَ» و «لاَ قَائِمَاتٍ» وفَتْحُ نحو: «قَائِمَاتٍ» أَرْجَحُ مِنْ كَسْرِهِ.

وَلَكَ فِي الاسْمِ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ» و «لاَ مَاءَ بَارِدٌ» النَّصْبُ، والرَّفْعُ، والْفَتْحُ، وَكَذَا الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لاَ حَوْل وَلاَ قَوَّة» إن فَتَحْتَ الأوَّل، فإنْ رَفَعْتَهُ ٱمْتَنَعَ النَّصْبُ فِي الثَّانِي، فإنْ فُصِلَ النَّعْتُ أَوْ كَانَ هُوَ أَوِ المَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ ٱمْتَنَعَ الْفَتْح.

اسم «لا» النّافية للجنس

وأقول: الباب الرابع من المبنيات: ما لزم الفتحَ أو نائبَهُ - وهو اثنان الياء، والكسرة - وذلك اسمُ لا.

وخُلاَصَةُ القول في ذلك أن «لا» إذا كانت للنفي، وكان المرادُ بذلك النَّفي استغراقَ الجنسِ بأسْرِهِ بحيث لا يخرج عنه واحِدٌ من أفراده، وكان الاسمُ مفرداً - ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ولو كان مثنى أو مجموعاً - فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتين، والبناء على الياء في مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدةٍ.

ما يستحق البناء على الفتح

أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه: أن يكون الاسمُ غيرَ مُثَنَّى ولا مجموع، نحو رَجُل ٍ وَفُرَس ، تقول: «لا رَجُلَ في الدَّارِ» و «لا فَرَسَ عِنْدَنَا».

ما يستحق البناء على الياء

وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابِطُه: أن يكون الاسم مُثَنَّى أو جمعَ مذكر سالماً، نحو: «لا رَجُلَيْن» و «لا قَائِمينَ» قال الشاعر: [الطويل]

٢٨ - تَعَزّ فَلاَ إِلْفَيْن بِالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلـجِنْ لِـوُرَّادِ الـمَـنُـون ِ تَـتَـابُـعُ
 وقال الآخر: [الخفيف]

٢٩ - يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ وَلاَ آ بَاءً إلاَّ وَقَدْ عنت هُمْ شوُّونَ

ما يستحق البناء على الكسر

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطُه أن يكون جمعاً بالألف والتاء المزيدتين، نحو: «مُسْلِمَات» تقول: «لاَ مُسْلِمَات ِ في الدَّارِ» قال الشاعر: [البسيط]

٣٠ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُ، وَلاَ لَذَّاتَ لِلشَّيبِ بِ ٣٠ اللَّ

أوجه نعت اسم «لا»

ولما ذكرت اسم «لا» أوردتُ مسألتين يتعلقان بباب «لا».

المسألة الأولى: أن اسمها إذا كان مفرداً، ونُعِتَ بمفرد، وكان النعتُ والمنعوتُ متصلَيْنِ، نحو: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً في الدَّارِ»؛ جاز لك في النعت ثلاثة أوجه، أحدها: النصبُ على محلِّ اسم «لا»؛ فإنه في موضع نصب بلا، ولكنه بني فلم يظهر فيه إعراب؛ فتقول: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً في الدَّارِ» والثاني: الرفع على مراعاة محل «لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء؛ فتقول: «لاَ رَجُلَ ظريفٌ في الدَّارِ» برفع ظريف، وإنما كانت «لا» مع «رجل» في موضع رفع بالابتداء؛ لأن «لا» قد صارت بالتركيب مع «رجل»

۲۸ ـ لم ينسب.

٢٩ ـ لم ينسب.

٣٠ ـ هذا البيت لعلامة بن جندل النهدى.

كالشيء الواحد، وقد علمت أن الاسم المُصَدَّرَ به المخبَرَ عنه حَقه أن يرتفع بالابتداء، والثالث: الفتح؛ فتقول: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ في الدَّارِ» وهو أَبْعَدُها عن القياس فلهذا أخرته في الذكر، ووجه بُعْدِهِ هو أن فَتْحَهُ على التركيب، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئاً واحداً، ووَجْهُ جوازه أنهم قدَّرُوا تركيبَ الموصوف وصفتِهِ أوَّلاً ثم أدخلوا عليهما «لا» بعد أن صارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك: «لا خَمْسَةَ عَشَرَ عِنْدَنَا».

العطف على اسم «لا» مع التكرار

المسألة الثانية: أن «لا» واسمها إذا تَكرَّرا نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ» جاز لك في جملة التركيب خمسةُ أوْجُهِ، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان: الفتح، والرفع؛ فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب، مثالُ الفتح قولُ قولُه تعالى: ﴿لَا لَغَوِّ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ ﴾ [الطُّور: الآية ٢٣]، ومشالُ الرفع قولُ الشاعر: [الكامل]

٣١ ـ هَـذَا لَـعَـمْرُكُـمُ الصَّعَارُ بِعَـيْنِهِ لاَ أُمَّ لِــــي ـ إِنْ كَـــانَ ذَاكَ ـ وَلاَ أَبُ ومثالُ النصب قولُ الآخر: [السّريع]

٣٢ - لاَ نَسَسَبَ الْسَيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً ٱتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ وَإِن رَفَعْتَ الاسْمَ الأولَ جاز لك في الاسم الثاني وَجْهَان : الفتحُ، والرفعُ؛ فالأول كقوله في هذا البيت: [الوافر]

٣٣ ـ فَـلاَ لَـغْـوٌ وَلاَ تَـأثِـيـمَ فِـيـهَـا وَمَـا فَــاهُــوا بِــهِ أَبَــداً مُــقِــيـمُ
والثاني: كقوله تعالى: ﴿لاّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَةٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٤] في قراءة مَنْ
رفعهما. ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني.

^{* * *}

٣١ ـ هذا البيت لهمام بن مرة.

٣٢ - هذا البيت لأنس بن عباس.

٣٣ - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت.

المبني على الكسر

ثم قلت: أو الكَسْر، وهو خمسةٌ: العَلَم المختُومُ بِوَيْهِ كَسِيبَوَيْهِ، وَالْجرْمِيُّ يُجِيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ، وَفَعَالِ سَبًّا للمؤنث كَفَسَاق مِ صَرْفِهِ، وَفَعَال سَبًّا للمؤنث كَفَسَاق مِ وَخَبَاث ، ويختصُ هذا بالنداء، ويَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ نَزَال مِنْ كلِّ فِعْل ثُلاثيِّ تامِّ، وفَعَال عَلَماً لِمُؤَنَّث مَ كَحَذَام في لُغَة أَهْل الْحِجَازِ، وَكَذَلِكَ «أَمْسِ» عِنْدَهُمْ إِذَا أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ، وأَكْثَرُ بَنِي تميم يُوافِقُهُمْ في نَحْوِ سَفَارِ وَوَبَارِ مُطْلَقاً، وفي أَمْس في الْجَر وَالنَّصْب ، ويَمْنَعُ الطَّرْف في الباقي.

وأقول: الباب الخامس من المبنيات: ما لزم البناء على الكسر، وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: العَلَمُ المختوم بِوَيْهِ: كَسِيبَوَيْهِ وَعَمْرَوَيْهِ وَنِفْطَوَيْهِ وَرَاهَوَيْهِ وَنَحْو ذلك؛ فليس فيهن إلا الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور، وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز فيهن ذلك والإعرابُ إعرابَ ما لا ينصرف.

النّوع الثاني: ما كان اسماً للفعل: وهو على وزن فَعَال ، وذلك مثل نَزَال بمعنى انزل، وَدَرَاك بمعنى احْذَر، قال انزل، وَدَرَاك بمعنى احْذَر، قال الشاعر: [الرّجز]

وقال الآخر: [الرّجز]

٣٥ - تَسرَاكِسهَا مِسنْ إبِسل تَسرَاكِسهَا

وما أحْسَنَ قولَ بعضهم: [الوافر]

٣٦ - هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْ ِ فِيهَا: حَنْارِ حَنْارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

٣٤ _ هذا البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة.

٣٥ ـ هذا البيت لسيبويه.

٣٦ ـ هذا البيت لأبي الفرج الساوي.

فَ لاَ يَ غُرُرُكُ مُ مِ نِّ ي ٱبْتِ سَامٌ فَقَوْلِي مُضْحِكٌ والْفِعْلُ مُبْكِي وَلَيْ فَعَلَ مُبْكِي وَبِي وَالْمِي وَلِي وَالْمِي وَالْمِ

* * *

النوع الثالث: ما كان على فَعَالِ، وهو سَبُّ للمؤنث: ولا يُسْتعمل هذا النوعُ إلا في النداء، تقول: «يَا خَبَاثِ» بمعنى يا خبيثَةُ، و «يَا دَفَارِ» بالدال المهملة، بمعنى يا مُنْتِنَةُ، و «يَا لَكَاعِ» بمعنى يا لئيمة، ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري: «أتتَشَبَّهِينَ بالحرائر يا لَكَاعِ» ولا يُقَالُ: جاءتني لكاع، ولا رأيت لكاع، ولا مررت بلكاع، فأما قولُه: [الوافر]

٣٧ ـ أُطَـــوِّفُ مَــا أُطَــوِّفُ، ثُـــمَّ آوِي إلَــى بَــيْــت قَــجِــيــدَتُــهُ لَــكَــاعِ فاستعملها في غير النداء؛ فضرورة شاذة، ويحتمل أن التقدير: قَعِيدَتُهُ يُقَالُ لها: يا لَكَاع ِ؛ فيكون جارياً على القياس.

* * *

شروط صوغ «فَعَال»

ويجوز قياساً مطرداً صَوْغُ فَعَالِ هذا وَفَعَالِ السَّابِقر ـ وهو الدال على الأمر ـ مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: أن يكون فعلاً ثلاثياً، تامًا؛ فيبني من نزل نَزَال ، ومن ذهب ذَهاب ، ومن كَتَبَ كَتَاب ، بمعنى انْزِلْ واذْهَبْ واكْتُب، ويقال من فَسَقَ وفَجَرَ وزَنَا وسَرَقَ: يا فَسَاق ، ويا فَجَار ، ويا زَنَاء ، ويا سَرَاق ، بمعنى يا فاسقة ، يا فاجرة ، يا زانية ، يا سارقة .

ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصِيَّة؛ لأنها لا فِعْلَ لها، ولا من نحو: دَحْرَج واسْتَخْرَج وانْطَلَق؛ لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو: كَانَ وظَلَّ وبَاتَ وصَارَ؛ لأنها ناقصة لا تامَّة.

٣٧ ـ نسب إلى الحطيئة واسمه جرول.

ولم يَقَعْ في التنزيل فَعَالِ أمراً إلا في قراءة الحسن: ﴿لا مِسَاسٌ ﴿ [طه: الآية ٩٧] بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول ((لا)) على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دَعوا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع - ((لا لَعاً)) وفي معاني القرآن العظيم للفراء: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسٍ ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَالٍ ، وفي كتاب ليس لابن خالويه لا مَسَاسٍ مثل دَرَاكِ ونَزَالٍ ، وهذا من غرائب اللغة ، وحمله الزمخشري والجوهري على أنه من باب قَطَام ، وأنه معدول عن المصدر ، وهو المَسُّ .

* * *

النوع الرابع: ما كان على فَعَال، وهو علم على مؤنث: نحو: حَذَام وقَطَام وَرَقَاش وَسَجاح بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة ـ اسم للكَذَّابة التي ادَّعَت النبوة، وكَسَاب : اسم لكلبة، وسَكَاب : اسم لفرس.

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعلى ذلك قول الشاعر: [الوافر]

٣٨ - إِذَا قَــالَــتُ حَــذَامِ فَــصَــدُّقُــوهَــا فَــإِنَّ الْــقَــوْلَ مَــا قَــالَــتُ حَــذَامِ والثانية: لبعض بني تميم، وهي إغرابُهُ إغرابُ ما لا ينصرف مطلقاً.

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيلُ بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر، أو غَيْرَ مختوم بها فَيُمْنَعُ الصرف، ومثالُ المختوم بالراء «سَفَارِ» بالسين المهملة والفاء اسم لماء، و «حَضَارِ» بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و «وَبَار» بالباء الموحدة اسم لقبيلة، و «ظَفَارِ» بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر أنشده سيبويه: [الطّويل]

٣٩ - مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوِّرَا

٣٨ ـ هذا البيت لديم بن طارق.

٣٩ - هذا البيت للفرزدق.

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين: [مخلع البسيط]

٤٠ - ألَـــم تَـــروا إِرَمــاً وعــاداً أودى بِــها الــلَــيْــلُ والــنّــهارُ
 وَمَـــرَّ دَهْـــرٌ عَـــلَـــى وَبَـــادِ فَــهــلَــكَـــتْ جَــهــرةً وبَــادُ

«وبار» الثاني ليس باسم كوبار الذي في حَشْو البيت، بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: «هلكت»، وقال أولاً: «هلكت» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً: «باروا» بالتذكير على معنى الحيّ، وعلى هذا القول فتكتب «وباروا» بالواو والألف كما تكتب «ساروا».

米 米 米

النوع الخامسُ: «أَمْسِ» إذا أرَدْتَ به مُعَيَّناً، وهو اليومُ الذي قَبْلَ يومك. وللعرب فيه حينئذِ ثلاثُ لُغات ٍ.

إحداها: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لُغة أهل الحجاز؛ فيقولون: «ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فِيهِ» و «اعْتَكَفْتُ أَمْسٍ» و «عَجِبْتُ مِنْ أَمْسٍ» بالكسر فيهن؛ قال الشاعر: [الكامل] ٤١ _ مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لاَ تُسْسِي ثم قال:

الْسيَوْمُ أَعْسَلَمُ مَا يَسجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ الْسيَوْمُ أَعْسَلَمِ مَا يَسجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ فَضَائِهِ أَمْسِ الثانية: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغةُ بعض بني تميم، وعليها قولُه: [الرَّجز]

٤٢ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
 يَأْكُلُنَ مَا فِي رَحْلِهِ نَّ هَمْسَا لاَ تَركَ اللَّهُ لَهُ نَ ضِرْسَا

٤٠ ـ هذان البيتان للأعمش بن ميمون بن قيس.

٤١ ـ هذان البيتان لتبع بن الأفرن.

٤٢ ـ لم ينسب.

وقد وهِمَ الزُّجَّاجِيُّ، فزعم أن مِنَ العرب مَنْ يبني أمْس ِ على الفتح، واستدل بهذا البيت.

الثالثة: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حَالَتَي النصبِ والجرِّ، وهي لغةُ جمهورِ بني تميم، يقولون: «ذَهَبَ أَمْسُ» فيضمُّونه بغير تنوين، و «اعْتَكَفْتُ أَمْسِ، وعَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ» فيكسرونه فيهما، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة: «ويمنع الصرف في الباقي» وقولي: «الباقي» أردت به «أمس» في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَام وقطام.

وإذا أريد بأمْس ِ يَوْمٌ ما من الأيام الماضية، أو كُسِّر، أو دَخَلَتهُ «أل» أو أُضيف ـ أعرف بإجماع، تقول: «فَعَلْتُ ذَلِكَ أَمْساً» أي في يوم ما من الأيام الماضية، وقال الشاعر:

٤٣ - مَسرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِسنْ أُمُسوس تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ العَرُوس

وتقول: «مَا كَانَ أَطْيَبَ أَمْسَنَا» وذكر المبرد والفارسيُّ وابن مالك والْحَريريُّ أن «أمس» يُصَغَّرُ فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِّرَ، ونَصَّ سيبويه على أنه لا يُصَغَّرُ وقوفاً منه على السماع، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوعُ التّكسيرِ؛ فإن التّكسير والتّصغير أخوانَ، وقال الشاعر: [الطّويل]

٤٤ - فإني وقَفْتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

روي هذا البيت بفتح «أمس» على أنه ظرف مُعْرَبٌ لدخول أل عليه، ويروى أيضاً بالكسر، وتوجِيهُهُ: إما على البناء، وتَقْدِيرِ «أل» زائدة، أو على الإعراب على أنه قَدَّرَ دخولَ «في» على اليوم، ثم عطف عليه عَطْفَ التوهم.

وقال الله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يُونس: الآية ٢٤] الكسرةُ في كسرةُ إعراب لوجود أل، وفي الآية إيجازٌ ومَجَازٌ، وتقديرهما فجعلنا زَرْعَهَا في

٤٣ ـ لم ينسب.

٤٤ ـ هذا البيت لنصيب بن رباح.

استئصاله كالزرع المحصود فكأن زَرْعَهَا لم يلبث بالأمس، فحذف مضافان واسم كأن، وموصوف اسم المفعول، وأقيم فَعِيلٌ مقام مفعول، لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته «جريح» ويقال له: مجروح.

* * *

المبني على الضمّ

ثم قلت: أو الضَّمِّ وَهُو: مَا قُطِعَ لَفْظاً لاَ مَعْنَى عَن ِ الإضافَةِ مِنْ الظرُوفِ الْمُبْهَمةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأُوَّلُ، وأَسْمَاءِ الْجهَاتِ، وَأُلْحِقَ بها «عَلُ» الْمَعْرِفَةُ، وَلاَ تُضَافُ، و «غَيْرُ» إذا خُذِف مَا تُضَافُ إلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ، كَ «قبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ» فيمَنْ ضمَّ وَلَمْ يُنَوِّنْ، وَ «أَيُّ» الْمَوصُولَةُ إذا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتها ضَمِيراً مَحْذُوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُ ﴾ وَ «أَيُّهُمْ أَشَدُ ﴾ [مريم: الآية 13] وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُها مُطلَقاً.

أنواع المبني على الضم

وأقول: الباب السادس من المبنيات ما لزم الضَّمّ: وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة: كقبل وبَعْد وأول، وأسماء الجهات نحو قُدَّام وأمام وخَلْف، وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿ لِلّهِ ٱلْأَمْرُ مِن فَبَلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] في قراءة السّبعة بالضم، وقَدَّره ابنُ يَعِيشَ على أن الأصل من قبل كل شيء ومن بعده، انتهى، وهذا المعنى حق، إلا أن الأنسب للمقام أنْ يقدر [من قبل الغلب و] من بعده، فحُذِف المضاف إليه لفظاً ونُوي معناه، فاستحقَّ البناء على الضم، ومثله قولُ الحماسي: [الطّويل]

٥٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَاوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوِّلُ
 وقال الآخر: [الطّويل]

٤٦ ـ إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِـــقَــاؤُكَ إِلا مِــنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

٤٥ _ هذا البيت لمعن بن آوس.

٤٦ ـ نسب إلى عنتر بن مالك العقيلي.

وقولي: «لفظاً» احترازٌ من أن يُقْطَعَ عنها لفظاً ومعنّى؛ فإنها حينئذِ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك: «ٱبْدأ بذا أوَّلاً» إذا أردتَ ٱبْدَأ به متقدماً، ولم تتعرض للتقدم على ماذا، وكقول الشاعر: [الوافر]

٤٧ - فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُ بِالْمَاءِ الفُراتِ
 وقول الآخر: [الطويل]

٤٨ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَسْدَ أَسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لذَةٍ خَمْرَا وقرى ﴿ وَلِيَهِ الْأَسْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] بالخفض والتنوين، على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه: أي لفظاً ومعنى، وقرأ الْجُحْدُري والعقيلي بالجر من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجودِهِ.

ما ألحق بالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنًى

النوع الثاني: ما ألحق بقبل وبعد من قولهم: "قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرٌ" والأَصْلُ ليس المقبوض غَيْرَ ذلك؛ فأَضْمِرَ اسمُ "ليس" فيها وحُذِفَ ما أضيف إليه "غير" وبنيت "غير" على الضم، تشبيها لها بقبلُ وبعدُ؛ لإبهامها، ويحتمل أن التقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضاً، ثم حذف خبر "ليس" وما أضيفت إليه "غير" وتكون الضمَّةُ على هذا ضمة إعراب. والوجه الأول أولى؛ لأن فيه تقليلاً للحذف، ولأن الخبر في باب "كان" يَضْعُفُ حذفُهُ جدًّا.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلا بعد «ليس» فقط، كما مثلنا، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «لا غير» فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سَهْواً عن شرط المسألة.

* * *

٤٧ - نسب لعبد الله بن يعرب.

٤٨ ـ نسب لبعض بن عقيل.

النوع الثالث: ما ألحق بقبل وبعد من «عَلُ»: المرادِ به مُعَيَّنُ، كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسْفَل [الدار] والشيء الفلاني من عَلُ: أي من فوق الدار، قال الشاعر: [الكامل]

٤٩ ـ وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبِ مِنْ عَلُ

ولا تستعمل «عَلُ» مُضَافَةً أصلاً، ووقع ذلك في كلام الجوهري، وهو سَهْوُ، ولو أردت بعَلُ عُلُوًا مجهولاً غيرَ معروف تعيَّن الإعرابُ، كقوله: [الطّويل]

٥٠ ـ كَجُلْمُودِ صَخْرِ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

النوع الرابع: ما ألحق بقبلُ وبعدُ من «أي» الموصولة.

(ثم) حرف عطف على جواب القسم، وهو قوله تعالى: ﴿ فَوَرَيِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشّيَطِينَ ﴾ [مريَم: الآية ٦٨] واللام لام التوكيد التي يُتَلَقّى بها القسم، مثلها في (لَنحْشُرَنَّهُمْ) و (ننزع) فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر، والنون للتوكيد]، و (من كل) جارٌ ومجرور متعلق بنزع، و (شيعة) مضاف إليه، و (أي) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صِلَةٍ وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و (أشد) خبر لمبتدأ محذوف: أي أيهم هو أشد، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأي، و (على الرَّحْمنِ) متعلق بأشد، و (عتيا) تمييز، وكان الظاهر أن تفتح أي؛ لأن إعراب المفعول النصبُ، إلا أنها هنا مبنية على الضَّمِّ لإضافتها إلى الهاء والميم وحَذْف صدر صلتها، وهو المقدر بقولك «هو».

ومن العرب مَنْ يُعْرِبُ أيًّا في أحوالها كلها، وقد قرأ هارُونُ ومعاذ ويعقوب: (أيَّهُمْ

٤٩ ـ هذا البيت للفرزدق يهجو فيه جريراً.

٥٠ ـ هذا عجز بيت من معلقة امرىء القيس الكندي.

أَشَدُّ) بالنصب، قال سيبويه: وهي لغة جيدة، وقال الْجَرميُّ: «خرجت من الخنْدَق ـ يعني خَنْدَقَ الْبَصْرَةِ ـ حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحداً يقول: «ٱضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ» أي: كلهم ينصب ولا يضم.

والمعنى اقسم بربك لَنَجْمَعَنَّ المُنْكِرينَ للبعث وقُرَنَاءَهم من الشياطين الذين أضلُّوهُمْ مُقَرِّنين في السلاسل كل كافر معه شيطانه في سلسلة، ثم لنُحْضِرنَّهُمْ حول جهنم جاثين على الرُّكبِ، ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًّا، أي: جراءة، وقيل: فُجُوراً وكذباً، وقيل: كفراً، أي: لننزعن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالأكبر فالأكبر جُرْماً، والأكثر جراءة] ﴿ثُمُ لَنَحْنُ أَعْلُمُ بِاللَّينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًا ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ الآية ٧٠] أي أحقُّ بدخول النار، يقال: صَلِي يَصْلَى صُلِيًا، كما يقال: لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًا، ويقال: صَلَى يَصْلِي صُلِيًا مثل مضى يمضِي مُضِيًّا.

* * *

المبني على الضمّ أو نائبه

ثم قلت: أو الضَّمِّ أو نَائِيهِ، وَهُوَ المُنَادَى المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ» و ﴿ يَا زَيْدُونَ».

المنادى المفرد المعرفة

وأقول: الباب السابع من المبنيات: ما لزم الضم أو نائبَهُ ـ وهو الألف والواو ـ وهو نوع واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة.

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو كان مُثَنَّى أو مجموعاً، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم «لا».

ما يراد بالمعرفة

ونعني بالمعرفة: ما أرِيدَ به مُعَيَّنٌ، سواء كان علماً أو غيره.

فهذا النوع يبنى على الضمّ في مسألتين.

إحداهما: أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالماً، نحو: «يَا زَيْدُ» و «يا رَجُلُ» و «يا رَجُلُ» وقول الله تعالى: ﴿يَنْهُ مُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكُ ﴾ [هُود: الآية ٤٦] ﴿يَنْهُ مُ أَهْبِطُ مِسَلَامِ ﴾ [هُود: الآية ٧٧] ﴿يَنْهُودُ مَا جِئْتَنَا ﴾ [الأعراف: الآية ٧٧] ﴿يَنْهُودُ مَا جِئْتَنَا ﴾ [بَيِّنَةٍ ﴾ [هُود: الآية ٥٣].

الثانية: أن يكون جمع تكسير، نحو قولك: «يا زُيُودُ» وقوله تعالى: ﴿يَكِجَالُ أَوِّكِ مَعَلُمُ﴾ [سَبَإ: الآية ١٠] .

ويُبْنَى على الألف إن كان مثنى، نحو: «يَا زَيْدَانِ» و «يَا رَجُلاَنِ» إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ.

ويُبْنَى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً نحو: «يَا زَيْدُونَ» و «يَا مُسْلِمُونَ» إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ.

وأما إذا كان المنادى مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو نكرةً غير معينة؛ فإنه يعرب نصباً على المفعولية؛ فلا يدخل في باب البناء.

فالمضاف كقولك: «يَا عَبْدَ اللَّهِ» و «يَا رَسُولَ اللَّهِ» وفي التنزيل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّموَاتِ وَالأَرْضِ﴾ أي: يا فاطر السموات. ﴿أَن أَدُّوا إِلَى عِبَادَ اللَّهِ﴾، أي: يا عباد الله، ويجوز أن يكون (عِبَادَ اللَّهِ) مفعولاً بأدُّوا كقوله تعالى: ﴿أَن أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيَ إِسْرَةِ بِلَ الله ويجوز أن يكون (فَاطِرَ) صفة لاسم الله تعالى، خلافاً لسيبويه.

والشبيهُ بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كقولك: «يَا كَثِيراً بِرُهُ» و «يَا رَفِيقاً بالْعِبَادِ».

والنكرة كقول الأعمى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي» وقول الشاعر: [الطّويل]

٥١ - أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامايَ مِنْ نَجْرَانَ أَن لاَ تَلاَقِيَا

٥١ ـ هذا البيت لعبد بن يغوث بن وفا الحارثي.

جواز نصب المنادى المبني على الضّم في الشعر

ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضْطرَّ إلى تنوينِهِ، كقول الشاعر: [الخفيف]

٥٢ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَـقَدْ وَقَـتُـكَ الأَوَاقِـي وَأَن يبقى مضموماً كقوله: [الوافر]

٥٣ - سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَظَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَظَرُ السَّلاَمُ

شروط جواز فتح المنادى فتحة إتباع

ويجوز في المنادى أيضاً أن يُفْتَحَ فتحةَ إتباع ، وذلك إذا كان علماً: موصوفاً بابْن ، متصل به، مضاف إلى علم، كقولك: «يا زَيْدَ بنَ عمرِو» وقول الشاعر: [البسيط]

٥٤ ـ يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الْجِنَانُ وَبُوَّئْتَ المَهَا الْعِينَا وبقاء الضم أَرْجَحُ عند المبرد، والمختارُ عند الجمهور الفَتْحُ.

ثم قلت: وَإِمَّا أَنْ لا يَطَّرِدَ فِيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِه، وَهُو: الْحُرُوفُ كَهَلْ وَثُمَّ وَجَيْرِ وَمُنْذُ، وَالأَسْمَاء غَيْرُ المُتَمَكِّنَة، وهي سبعة: أسماء الأفْعَال كَصَهْ وَآمِينَ وَإِيهِ وَهَيْتُ وَالمُضْمَرَاتُ كَقُومِي وَقُمْتَ وَقُمْتُ، والإِشَارَات كَذِي وَثَمَّ وهؤلاء وهؤلاء والمَوْصُولات كالَّذِي وَلَيْقِ مِنْ وَقُمْتُ وَالْمَوْصُولات كالَّذِي وَاللَّذِينَ وَالْأَوْمَ وَالْأَوْلَاء فِيمَنْ مَدَّهُ وذَاتُ فِيمَنْ بَنَاهُ وَهُو الأَفْصَح إلا ذَيْنِ وَتَيْنِ وَاللَّذَيْنِ وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ فَكَالمَنني، وأَسْمَاء الشَّرْطِ، وأَسْماء الاسْتِفْهَام: كَمَنْ وَمَا وَأَيْنَ، إلا أيا فيهما، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ كَإِذْ والآنَ وَأَمْسِ وَحَيْثُ مُثَلِثاً.

المبني دون قاعدة ثابتة

وأقول: لما أنهيتُ القَوْلَ في المبنياتِ السبعةِ المختصَّةِ شَرَعْتُ في بيان ما لا

٥٢ ـ هذا البيت لابن عقيل.

٥٣ ـ هذا البيت للآموي الأنصاري.

٥٤ - هذا البيت لأبي بكر الصديق.

يختص، وحَصَرْتُ ذلك في نوعين؛ أحدهما: الحروف، وقدمتها لأنها أَقْعَدُ في باب البناء، والثاني: الأسماء غير المتمكّنة، وَحَصَرْتُهَا في سبعة أنواع وفَصَّلتها، ومَثَلْتُ كلاً منها، ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها؛ فبدأت بما بني على السُّكُون لأنه الأصل في البناء، ثم ثَنَيْتُ بما بني على الفتح؛ لأنه أخَفُّ من غيره، ثم ثَلَّثُ بما بني على الضمّ.

فمثالُ ما بني على السكون من الحروف: هَلْ وبَلْ وقَدْ ولَمْ، ومثالُ ما بني منها على الفتح: ثُمَّ وإنَّ ولَعَلَّ ولَيْتَ، ومثالُ ما بني منها على الكسر: جَيْرٍ - بمعنى نَعَمْ - واللام والباء في قولك «لِزَيْدٍ» و «بِزَيْدٍ» ولا رابع لهن، إلا «م اللَّهِ» في لُغة من كسر الميم، وذلك على القول بحرفيتها، ومثالُ ما بني منها على الضم: مُنْذُ في لُغة من جَرَّ بها، وقولهم في القسم «مُ الله» فيمن ضم الميم، و «مُنُ الله» فيمن ضم الميم والنون، ومَنْ قال فيهما وفي «م الله» إنها محذوفة من قولهم «أيمُنُ الله» فلا يصح ذكرها هنا؛ فإنها على هذا القول من باب الأسماء، لا من باب الحروف.

ما بني على السكون من أسماء الأفعال

ومثالُ ما بني على السكون من أسماء الأفعال: صَهْ ـ بمعنى ٱسكت ـ ومَهْ ـ بمعنى النُكَفِفْ ـ ولا تقُلْ بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم؛ لأن اكفف يَتَعَدَّى، ومَهُ لا يتعدى.

ما بني على الفتح

ومثالُ ما بني منها على الفتح: آمِينَ - بمعنى اسْتَجِبْ، لَمَّا ثَقُلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح، كما بني أيْنَ وكَيْف عليه لثقل الياء، وفيه أربع لُغَات، إحداها: «آمِينَ» بالمد بعد الهمزة من غير إمالة، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً، ولكِنْ فيها بُعْدٌ عن القياس؛ إذ ليس في اللغة العربية [اسمٌ على فَاعِيل]، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية كقابِيلَ وهَابِيلَ، ومن ثَمَّ زَعَمَ بعضهم أنه أعجمي، وعلى هذه اللغة قوله: [السبط]

٥٥ - [يَا رَبِّ لاَ تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَداً] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا

٥٥ _ نسب هذا البيت لقيس بن الملوح.

والثانية كالأولى، إلا أن الألف مُمَالَة للكسرة بعدها، ورويت عن حمزة والكسائي، والثالثة «أَمِينَ» بقصر الألف على وزن قَدِير وبَصِير، قال: [البسيط]

٥٦ - أُمِينَ فَنزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

وهذه اللغة أفْصَح في القياس، وأقل في الاستعمال حتى إن بعضهم أنكرها، قال صاحب الإكمال: حكى ثعلب القصر، وأنكره غيره، وقال: إنما جاء مقصوراً في الشعر، انتهى، وانعكس القَوْلُ عن ثعلب على ابن قُرْقُول فقال: أنكر ثعلب القصر إلا في الشعر وصححه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة إنَّ القَصْر لم يجيء عن العرب، وإن البيت إنما هو:

٥٦ - فَآمِينَ زَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

والرابعة «آمين» بالمد وتشديد الميم، روي ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادق، وأنه قال: تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تُخيِّب قاصداً، نقل ذلك عنهم الوَاحِدِيُّ في البسيط، وقال صاحبُ الإكمال: حكى الداودي تشديد الميم مع المدِّ، وقال: وهي لُغة شاذة، ولم يعرفها غيره، انتهى، قلت: أنكر ثعلب والجوهري [والجمهور] أن يكون ذلك لُغة، وقالوا: لا نعرف آمين إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَأْمِينَ ٱلْمِيْتَ لَلْحُرَامَ ﴾ [المَائدة: الآية ٢].

ما بني على الكسر

ومثالُ ما بني منها على الكسر: إيهِ بمعنى أَمْضِ في حَدِيثِكَ ـ ولا تقُلُ بمعنى حَدِّثُ كما يقولون؛ لما بينتُ لك في مَهْ، وأما قوله: [البسيط]

٥٧ - إيد أحَادِيثَ نَعْمَانِ وَسَاكِنِهِ

فليس بعربي، وعند الأصعمي أنها لا تستعمل إلا مُنَوّنة، وخالفوه في ذلك، واستدلوا بقول ذي الرّمة: [الطّويل]

٥٦ لم ينسب.

٥٧ - هذا البيت لابن الأثير.

٥٨ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وكان الأَصْمَعِيُّ يُخَطِّىء ذا الرمة في ذلك وغيره، ولا يَحْتَجُّ بكلامه.

ومثالُ ما بني منها على الضم: هَيْتُ ـ بمعنى تهيَّأت ـ قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٣] ، وقيل: المعنى هَلُمَّ لك؛ فلك: تبيينٌ مثل سَقْياً لَكَ، وقرىء (هَيْتٍ) مُثلَّنَة التاء؛ فالكسر على أصْل التقاء الساكنين، والفتحُ للتخفيف كما في أيْنَ وكَيْف، والضمّ تشبيها بحَيْثُ، وقرىء (هِنْتُ) بكسر الهاء، وبالهمزة ساكنة، وبضم التاء، وهو على هذا فعلٌ ماض وفاعلٌ، من هاء يَهاء كشاء يشاء، أو من هاء يَهيء كجاءَ يجيءُ.

ومثالُ ما بني من المضمرات على السكون: قُومِي وَقُومًا وَقُومُوا، ومثالُ ما بني منها على الفتح: قمتَ للمخاطب المذكّر، ومثالُ ما بني منها على الكسر: قمت للمخاطبة، ومثالُ ما بني منها على الضم: قمتُ للمتكلم.

ومثالُ ما بني على السكون من أسماء الإشارة: ذا للمذكر وذي للمؤنث، ومثالُ ما بني منها على الفتح: ثَمَّ - بفتح النَّاء - إشارة إلى المكان البعيد، قال الله تعالى: ﴿وَأَزَلَفْنَا نَمَّ الْلَاَخِرِينَ هُنالك، أي: قَرَّبناهم، نَمَّ الْلَاَخِرِينَ هُنالك، أي: قَرَّبناهم، ومثالُ ما بني منها على الكسر: هؤلاء، ومثالُ ما بني منها على الضم ما حكاه قُطْرُبٌ من أن بعض العرب يقولون: هؤلاء - بالضم - فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين، أولاهما: تضبط بالكسر، والثانية: بالضم.

ومثالُ ما بني على السكون من الموصولات: الذي والتي ومَنْ وما، ومثالُ ما بني منها على الفتح: الَّذِينَ، ومثالُ ما بني منها على الكسر: الألاءِ ـ بالمد ـ لُغة في الألى بمعنى الذين، قال الشاعر: [الطّويل]

٥٩ - أَبَى اللَّهُ للشُّمِّ الألاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

٥٨ _ هذا البيت لغيلان بن عقبي.

٥٩ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمان.

ومثالُ ما بني منها على الضمّ: ذاتُ بمعنى التي، وذلك في لُغة بعض طبىء، وحكى الفرَّاء أنه سمع بعض السُّوَّال يقول في المسجد الجامع: «بالفضل ذو فَضَّلكم الله بِهْ والكَرَامَةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ» بضم ذات مع أنها صفة للكرامة، أي: أسألكم بالفضل، وقوله: «بَهْ» بفتح الباء، وأصله «بِهَا» فَحُذِفَت الألفُ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبِ كسرتها.

* * *

ذان وتان واللذان واللتان معربات إلحاقاً بالمثنى

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذَيْنِ وتَيْنِ واللذَيْنِ واللنَيْنِ واللتَيْنِ؛ فذكرت أنهما كالمثنى، وأعنى بذلك أنهما معربان: بالألف رفعاً، وبالياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً، كما أن الزَّيْدَيْنِ والرَّجُلَيْنِ كذلك، وفهم من قولي «كالمثنى» أنهما ليسا مثنيين حقيقة، وهو كذلك؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يثني من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزيدٍ وعمرو، ألا ترى أنهما لما اعتُقِدَ فيهما الشياعُ والتنكيرُ جازت تثنيتهما، ولهذا قلت: «الزيدان، والعَمْران» فأدخلْتَ عليهما حرفَ التعريف، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما، وذا والذي لا يقبلان التنكير؛ لأن تعريف ذا بالإشارة، وتعريف «الذي» بالصِّلةِ، وهما ملازمان لذا والذي؛ فَدَلَّ ذلك على أن ذَيْنِ واللَّذيْنِ ونحوهما أسماء تثنية، بمنزلة قولك: هما وأنما، وليسا بتثنية حقيقية، ولهذا لم يصح في ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك في هما وأنتما.

* * *

فإن قلت: فهلا استثنيت من الموصولات «أيًا» أيضاً فإنها معرفة إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً؟

قلت: قد علم مما قدمْتُ أن «أيّا» مبنية في هذه الحالة، معربة فيما عداها؛ فلم أحتج إلى إعادته.

* * *

ومثالُ المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون: مَنْ، وما، ومثالُ المبني

منهما على الفتح: أينَ وأيَّانَ، وليس فيهما ما بني على كسرٍ ولا ضمٌّ فأذكره.

* * *

فإن قلت: فإن من أسماء الشرط «حَيْثُمَا» وهي مبنية على الضم.

قلت: المبني على الضم حيثُ، واسم الشرط إنما هو حيثما، فما اتصلت بحيث وصارت جزءاً منها؛ بالضم في حَشْو الكلمة، لا في آخرها.

* * *

اسم الشّرط «أيّ» معرب في الشّرط والاستفهام

واستثنيت من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام "أيا"؛ فإنها معربة فيهما مطلقاً بإجماع، مثالُ الاستفهامية في الرفع: قوله تعالى: ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِنِي بِعَرْثِهَ ﴾ [النَّمل: الآية ٢٨] ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِنِي بِعَرْثِهَ ﴾ [النَّمل: الآية ٢٨] ﴿ أَيُّكُمُ وَادَتُهُ هَانِوت إِيمَناً ﴾ [التوبة: الآية ١٨٤] ومثالُها في النصب: ﴿ فَأَى ءَايَنتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] فأين مُنقلب يَنقلِون ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] فأين من قوله: ﴿ فَأَى ءَايَنتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: الآية ١٨] مفعول مفعول به لتنكرون، وأي من قوله تعالى: ﴿ أَنَّ مُنقلب ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] مفعول مطلق لينقلبون، وليست مفعولاً به لسيعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض: ﴿ فَسَبُّصِرُ وَيُبْعِرُونَ ﴿ فَي بِأَيتِكُمُ ، وأي في هذه الآية مخفوضة لفظاً مرفوعة محلاً ؛ لأنها مبتدأ ، والباء زائدة ، والأصل أيُّكم المفتونُ ، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون ؛ لأنهما تَنَازَعَاهَا، وهما مُعَلَقَانِ عن العمل بالاستفهام، وفي الآية مباحث أخر .

* * *

ومثالُ الظرف المبني على السكون: «إذْ» وهو ظرف لِمَا مضى من الزمان، ويُضَافُ لكل من الجملتين، نحو: ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِلُ ﴾ [الأنفال: الآية ٢٦] ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ كَاللَّهُ وَالْنَفَال: الآية ٢٦] ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ كَاللَّهُ وَالْمَتُمَّ وَالْمَتُمُ وَقُولُهُ وَمَالْمِنَ فَيَعْلَمُ وَمَ الْمَتْمَا لَهُ وَمَا لَمَا يستقبل نحو: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَالُ فِي آَعْنَقِهِمْ ، وقوله وقالى: ﴿ يَوْمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ سَبحانه وتعالى: ﴿ يَوْمَ اللَّهُ وَلَهُ سَبحانه وتعالى:

﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [الزّلزَلة: الآية ١] ، وتأتي للتعليل، نحو: ﴿وَإِذِ آغَنَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلّا اللّهَ فَأْوَيُا إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾ [الكهف: الآية ١٦] أي: ولأجل اعتزالكم إياهم، والاستثناء في الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره، ومنقطع إن كانوا يَخْصُّون غيرَ الله سبحانه بالعبادة، وكذلك البحث في قوله تعالى: وتأتي للمفاجأة كقوله: [البسيط]

٦٠ - اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ومثالُ المبنيِّ منها على الفتح: «الآنَ» وهو اسمٌ لزمن حضر جميعهُ أو بعضُه؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿الْنَنَ جِنْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البَقَرَة: الآية الا] وفي هذه الآية حذف الصفة، أي: بالحق الواضح، ولولا أن المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة، والثاني نحوُ قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَعِع ٱلْأَنَ ﴾ [الجنّ: الآية ٩]، وقد تُعْرَب، كقوله: [الطّويل]

٦١ - لِسَلْمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الجِزْعِ آياتُهَا سَطْرُ
 كَانَّهُ مَا مِلانْ لَمْ يَتَغَيَّرًا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أصله «كأنهما من الآن» فحذف نون «مِنْ»؛ لالتقائها ساكنة مع لام «الآن» ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، وأعرب «الآن» فحفضه بالكسرة.

ومثالُ ما بني منها على الكسر: «أمْسِ» وقد مضى شرحه، وإنما ذكرتُه هناك لشبهه بمسألة حَذَام ِ في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه، وإنما [كان] حقه أن يذكر هنا خاصة؛ لأنه كلمة بعينها، وليس فرداً داخلاً تحت قاعدة كلميّة.

ومثالُ ما بني منها على الضمّ: «حَيْثُ» وهو ظرفُ مكان يضاف للجملتين، وربما أضيف لمفرد، كقوله: [الرّجز]

٦٢ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا

٦٠ ـ هذا البيت لعبد بن لبيد.

٦١ - هذا البيت لأبي صخر الهذلي.

٦٢ ـ لم ينسب.

وقد يفتح، وقد يكسر، وبعضهم يعربُهُ، وقرىء: ﴿ سَنَسَتَدُوبُهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٢] بالكسر، فيحتمل الإعرابَ والبناء.

النكرة والمعرفة

الاسم نكرة ومعرفة

ثم قلت: بابٌ ـ الاسْمُ نَكِرةٌ وَهُوَ: مَا يَقْبَلُ رُب.

وأقول: ينقسم الاسم ـ بحسب التنكير والتعريف ـ إلى قسمين: نكرة، وهو الأصل، ولهذا قَدَّمته، ومَعْرِفَةٍ، وهو الفرع، ولهذا أخَّرته.

علامة النّكرة

وعلامة النكرة: أن تقبل دخول «رُبَّ» عليها، نحو رجل وغلام، تقول: «رُبُّ رَجُلِ» و «رُبُّ غُلاَمٍ» وبهذا اسْتُدِلَّ على أن «مَنْ» و «ما» قد يَقَعَان ِ نكرتين، كقوله: [الرَّمل] ٢٠ ـ رُبُّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَـمَنَّى لِيَ مَـوْتاً لـم يُـطَعْ

٦٤ - لاَ تَضِيقَنَّ بِالأمور فَقَدْ تُكْشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَـهُ فَـرْجَـةٌ كَـحـلِّ الـعِـقَـالِ
فدخلت «رُبَّ» عليهما، ولا تدخل إلا على النكرات، فعلم أن المعنى رُبَّ شَخْصِرِ
أنضجت قلبه غيظاً، ورُبَّ شيء من الأمور تكرهه النفوس.

دخول «رُبّ» على الضَّمير

وقوله: [الخفيف]

فإن قلت: فإنَّك تقول: «رُبَّهُ رجلاً»، وقال الشاعر: [الخفيف]

٦٣ _ هذا البيت لسويد بن أبي كاهل.

٦٤ ـ هذا البيت لأمين بن أبي الصلت.

٦٥ - رُبَّـهُ فِــتْـيَـةً دَعَــوْتُ إِلَــى مَــا يُــورِثُ الــمَـجْــدَ دَائــباً فـأجَــابُــوا
 والضمير معرفة، وقد دخلت عليه ربّ؛ فبَطَلَ القولُ بأنها لا تدخل إلا على
 النكرات.

قلت: لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة، بل هو نكرة: وذلك لأن الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده: من قولك «رَجُلاً» وقول الشاعر «فتيةً»، وهما نكرتان.

خلافهم في الضمير الراجع إلى نكرة

وقد اختلف النحويون في الضّمير الراجع إلى النكرة: هل هو نكرة أو معرفة؟ على مذاهب ثلاثة، أحدها: أنه نكرة مطلقاً، والثاني: أنه معرفة مطلقاً، والثالث: أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجِبة التنكير أو جائزته، فإذا كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته؛ كما في قولك: «جاءني رجل فأكرمته» فالضمير معرفة، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجِبة التنكير لأنها تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما كانت في قولك: «جاءني رجل فأكرمته» جائزة التنكير لأنها فاعل، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة، بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة، تقول: «جاءني رجل» و «جاءني زَيْد».

* * *

أنواع المعرفة

ثم قلت: ومَعْرِفَةٌ، وهِيَ سِتَّةٌ، أَحَدُهَا: المُضْمَرُ، وهُوَ: ما دَلَّ على مُتَكلِّم ٍ أُو مُخَاطَب ٍ أَو مُخَاطَب ٍ أَو غَائِب ٍ.

وأقول: أنواع المعارف ِ ستَّةٌ:

أحدها: المضمر، ويسمى «الضّمير»، ويُسَمِّيه الكوفيون: الكناية، والمَكْنِيِّ، وإنما بدأت به لأنه أَعْرَفُ الأنواع الستة على الصحيح.

٦٥ ـ لم ينسب.

وهو عبارة: عما دل على متكلم نحو أنا ونحنُ، أو مُخَاطَب نحو أنْتَ وأنْتُمَا، أو غائب نحو هُوَ وهُمَا.

وإنما سمى مُضْمَراً من قولهم: «أَضْمَرْتُ الشيء» إذا سَتَرْتَه وأَخْفَيْتَهُ، ومنه قولهم: «أَضْمَرْتُ الشيء في الغالب قليل الحروف، «أَضْمَرْتُ الشيء في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مَهْمُوسة _ وهي التاء والكاف والهاء _ والهمس: هو الصَّوْتُ الخَفِيُّ.

فإن قلت: يَرِدُ على الحدّ الذي ذكرتَهُ للمضمر الكافُ من «ذلكَ» فإنها دالَّةٌ على المخاطب، وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنما هي حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب.

قلت: لا نسلم أنها دالة على المخاطَبِ، وإنما هي دالَّةٌ على الخطاب؛ فهي حرف دال على معنى، ولا دلالة له على الذات ألبتة، وكذلك أيضاً الياء في "إياي" والكاف في "إياك" والهاء في "إياه" ليست مُضْمَرات، وإنما هي ـ على الصحيح ـ حروف دالة على مجرد التكلّم والخطاب والغيبة، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو "إيا" ولكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ من عَنَوْا به احتاج إلى قرينةٍ به تُبَيّنُ المعنى المرادَ منه.

* * *

ثم أتبعت قولي: «غائب» بأن قلت:

مَعْلُومٍ ؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّا آنَزَلْنَهُ ﴿ لِيُوسُف: الآية ٢] ، أَوْ مُتَقَدِّمٍ مُطْلَقاً ، نحوُ: ﴿وَالْقَمَرَ وَالْقَمَرَ وَالْقَمَرَ وَالْقَمَرَ وَالْقَمَرَ : الآية ٣٩] أَوْ لفظاً لا رُتْبَةً ؛ نحوُ: ﴿وَإِذِ اَبْتَكَيْ إِبْرَهِمَ رَيُّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٤] أَوْ مُوخَّرٍ اللهِ وَيَقَدَ مُوسَىٰ ﴿ اللهِ الآية ١٦] ، أَوْ مُؤخِّرٍ مُطْلَقاً ؛ فِي نحو: ﴿قُلْ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴿ الإخلاص: الآية ١] ﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلّا مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

جَــزَى رَبُّــهُ عَــنِّــي عَــدِيَّ بُــنَ حَــاتِــم

والأصحُّ أن هذا ضرورةٌ.

احتياج الضمير إلى مفسّر يبيّن المراد منه

وأقول: لا بد للضمير من مُفَسِّر يُبَيِّنُ ما يراد به، فإن كان لمتكلّم أو مخاطب؛ فمفسّره حُضُورُ مَنْ هُوَ له، وإن كان لغائب فمفسّره نوعان: لفظٌ، وغيره، والثاني نحو: ﴿إِنّا آَزَلْنَهُ ايُوسُف: الآية ٢] أي: القرآن؛ وفي ذلك شهادة له بالنّباهة، وأنه غنيٌ عن التفسير، والأوّل نوعان: غالبٌ، وغيره؛ فالغالبُ: أن يكون متقدّماً، وتقدّمهٔ على ثلاثة أنواع: تقدُّم في اللّفظ والتقدير، وإليه الإشارة، بقولي: «مُطْلَقاً» وذلك نحو: ﴿وَالْقَمَر فَدَرْنَهُ مَنَازِلَ ايس: الآية ٣٩] والمعنى قدرنا له منازل، فحذف الخافض، أو التقدير: ذا منازل، فحذف المضاف، وانتصابُ «ذا» إمَّا على الحال، أو على أنّه مفعول ثان لتضمين (قدرناه) معنى صَيَّرْنَاهُ؛ وتَقَدَّم في اللفظ دون التقدير، نحو: ﴿وَإِذِ الْبَعَلَ إِبْرَهِمَ رَيُّهُ اللّبَقَرَة: الآية ١٢٤]، وتقدم في التقدير دون اللفظ، نحو: ﴿وَإِذِ الْبَعَلِ إِبْرِهِمَ رَيُّهُ اللّبَقَرَة: الآية ١٢٤]، وتقدم في التقدير دون اللفظ، نحو: ﴿وَإِذِ الْبَعَلِ إِبْرِهِمَ رَيُّهُ اللّبَقَرَة: الآية ١٤٤]، وتقدم في التقدير دون اللفظ، نحو: ﴿وَالْوَجَسَ فِي نَقْهِ خِيفَةٌ مُوسَىٰ ﴿ اللّهِ اللّه الآية ١٤] لأنَّ (إبراهيم» مفعول؛ فهو في نية التَقديم، وقيل: إن همعول؛ فهو في نية التَقديم، وإن «موسى» فاعل؛ فهو في نية التَقديم، وقيل: إن فاعل «أوجس»: ضمير مستر، وإن «موسى» بدل منه؛ فلا دليل في الآية.

والنُّوع الثَّاني: أن يكون مؤخّراً في اللفظ والرتبة، وهو محصور في سبعة أبواب:

أحدها: بابُ ضمير الشّان، نحو: «هُوَ ـ أو هِيَ ـ زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: الشأن، والحديث، أو القِصَّةُ، فإنه مُفَسَّرٌ بالجملة بعده؛ فإنها نفسُ الحديث والقصة؛ ومنه: ﴿ قُلُ هُوَ اللّهُ أَحَـدُ ﴿ وَاللّهِ ٤٦] . هُوَ اللّهُ أَحَـدُ ﴿ وَاللّهِ ٤٦] .

والثاني: أن يكون مُخْبَراً عنه بمفسّره؛ نحو: ﴿مَا هِنَ إِلَّا حَيَاثُنَا ٱلدُّنيَا﴾ [الجَاثيَة: الآية [٢٤] أي: ما الحياة إلا حياتنا الدّنيا.

والثالث: الضمير في باب «نِعْمَ» نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ» و ﴿ بِشَ لِلظَّلِلِمِينَ بَدَلاً ﴾ [الكهف: الآية ٥٠] فإنه مُفَسَّر بالتَّمييز.

والرابع: مجرور «رُبِّ»؛ نحو: «رُبَّهُ رَجُلاً» فإنَّه مفسَّر بالتمييز قطعاً.

والخامس: الضّمير في باب التنازع إذا أعملتَ الثانيَ واحتاج الأوّلُ إلى مرفوع، نحو: «قَامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ» فإن الألف راجعة إلى الأخوين.

والسادس: الضمير المُبْدَلُ منه ما بعده، كقولك في ابتداء الكلامِّ «ضَرَبْتُهُ زَيْداً»، وقول بعضهم: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّوُوف الرَّحِيم».

والسابع: الضميرُ المتّصلُ بالفاعل المقدَّمِ، العائِدُ على المفعول المؤخرِ، وهو ضرورة على الأصحّ، كقوله: [الطّويل]

٦٦ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِم جَزَاءَ الْكلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ فَعَلْ فَاعِد الضمير من «رَبُّهُ» إلى «عديٍّ» وهو متأخّر لفظاً ورتبةً.

* * *

العلم ونوعاه

ثم قلت: الثَّاني: الْعَلَمُ، وهُوَ شَخْصِيٌّ: إِنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً كَزَيْدٍ، وَجِنْسِيٌّ: إِنْ دَلَّ بِذَاتِهِ على ذِي المَاهِيَّةِ تَارَةً، وعلى الْحَاضِرِ أُخْرَى كأسَامَةَ.

ومِنَ الْعَلَمِ: الكُنْيَةُ، واللَّقَبُ؛ ويُؤَخِّر عَنْ الاِسمِ تابعاً له مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بإضافته إِنْ أَفْرِدَا.

وأقول: الثاني من أنواع المعارف: العلمُ، وهو نوعان: علم شخص، وعلم جنس.

فعلمُ الشَّخص عبارة عن «اسم يُعَيِّنُ مُسَمَّاه تعييناً مطلقاً» أي: بغير قَيْدٍ.

فقولنا: «اسم» جنس يشمل المعارف والنكرات، وقولنا: «يعين مسماه» فَصْلٌ مخرج للنكرات؛ لأنها لا تعين مسمّاها، بخلاف المعارف؛ فإنّها كلّها تعين مسمّاها، أعْنِي أنّها للنّكرات؛ لأنّها لا تعين مسمّاها، أعْنِي أنّها تبيّن حقيقته، وتجعله كأنه مُشَاهَدٌ حاضرٌ للعِيانِ، وقولنا: «بغير قيد» مخرج لما عدا العلم من المعارف؛ فإنّها إنّما تعيّن مُسمّاها بقَيْدٍ، كقولك: «الرّجُل»؛ فإنه يعين مسمّاه بقيد الإضافة؛ بخلاف الْعَلَمِ؛ فإنه يعين مسمّاه بقيد الإضافة؛ بخلاف الْعَلَمِ؛ فإنه يعين مسماه بغير قيد؛ ولذلك، لا يختلف التعبيرُ عن الشّخص المسمّى زيداً بحضور، ولا

٦٦ ـ هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي.

غيبةٍ، بخلاف التّعبير عنه بأنت وهو، وعبّرتُ في المقدّمة عن الاسم بقولي: «إن عَيَّنَ مسمّاه» وعن نفي القيد بقولي: «مطلقاً»: قصداً للاختصار.

وعَلَمُ الجنس عبارةٌ عمّا دَلَّ إلى آخره؛ وبيان ذلك؛ أنَّ قولك: «أسامةُ أشْجَعُ من ثُعَالَة» في قوة قولك: «الأسدُ أشْجَعُ من التَّعْلَبِ» والألفُ واللاَّمُ في هذا المثال لتعريف الجنس، وأنَّ قولك: «هذا الأسدُ مُقْبِلاً»؛ في قوة قولك: «هذا الأسدُ مُقْبِلاً» والألف واللاَّم في ذلك؛ لتعريف الحضور، واحترزت بقولي: «بذاته»، من الأسد والتعلب في المثال المذكور؛ فإنهما لم يَدُلاً على ذي الماهيّة بذاتهما، بل بدخول الألف واللام.

* * *

علم الشّخص وأقسامه

ثم بيَّنت أنّ العلم ينقسمُ إلى اسم، كما تقدَّم من التّمثيل بزيدِ وأسامة، وإلى لقب ِ ؟ وهو: ما أشعر برفعة ؛ كَزَيْنِ العابدين، أو بضَعَة ؛ كَفُفّة وبطّة، وإلى كنية ؛ وهو ما بدي عبّاب أو أمّ، كأبي بكر، وأمِّ عمرو، وأنَّه إذا اجتمع الاسمُ واللَّقبُ وجب تأخير اللّقب، ثم إن كانا مفردين، جازت إضافة الأوّل إلى الثاني، وجاز إتباعُ الثّاني للأوّل في إعرابه وذلك كالسعيد كُرْز». وإن كانا مضافين كالعبد الله زين العابدين»، أو متخالفين كازيد زين العابدين، وكالله كرز»؛ تعَيَّنَ الإتباعُ، وامتنعت الإضافة.

* * *

اسم الإشارة وما لحق به

ثم قلت: الثَّالِثُ: الإشارَةُ، وهُوَ [ما دَلَّ على مُسَمَّى، وإشارةِ إليهِ، كَ[: «ذَا»، و «ذَانِ»: في التَّانْيِث و «أُلاَءِ» فيهما.

وتَلْحَقهُنَّ في الْبُعْدِ كَافُ خِطَابِ حَرْفِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللاَّمِ مُطْلَقاً؛ أو مقْرُونة بها إلاَّ في المُثنَّى، وفي الجمع في لُغَة مَنْ مَدَّهُ، وهِيَ الفُصْحَى، وفيما سَبَقَتْهُ ها التنبيه.

وأقول: الثَّالث من أنواع المعارف: الإشارة؛ وهو: ما دلّ على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمَّى، تقول. مشيراً إلى زيد مثلاً _: «هذا»، فتدل لفظة «ذا» على ذات زيد،

وعلى الإشارة لتلك الذّات، وقولي: «وهو» بالتّذكير، بعد قولي: «الإشارة» إنّما صحّ على وجهين؛ أحدهما: أن «ما» من قولي: «ما دلّ على مُسمّى» لفظه التّذكير فلمّا كان الضّمير؛ هو نفس «ما» سَرَى إليه التذكير منه، والثاني: أن تقدّر قولي: «الإشارة» على حذف مضاف، والتقدير: اسم الإشارة؛ فالضمير من قولي: «وهو» راجع إلى الاسم المحذوف.

أقسام أسماء الإشارة

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التّقسيم العقلي، وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأول: أنّها إما لمفرد، أو مثنى، أو مجموع؛ وكلّ منها إمّا لمذكّر، أو مؤنث، وبيان الثّاني أنّهم جعلوا عبارة الجمع مُشْتَركة بين المذكّرينَ والمؤنّثات.

فللمفرد المذكّر «هذًا».

وللمفردة المؤنّثة «هذِهِ» و «هاتِي» و «هاتًا».

ولتثنية المذكَّرَيْنِ «هذَانِ» رفعاً، و «هذَيْنِ» جراً ونصباً.

ولتثنية المؤنّثتين «هاتَانِ» رفعاً، و «هاتَيْنِ» جراً ونصباً.

ولجمع المذكّر والمؤنث: «هؤلاء»: بالمدّ في لغة الحجازيّين؛ وبها جاء القرآن وبالقصر في لغة بنى تميم.

«ها» ليست من اسم الإشارة

وليست «ها» من جملة اسم الإشارة، وإنّما هي حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه؛ بدليل سقوطه منها؛ جوازاً في قولك: «ذَا»، و«ذَاكَ» ووجوباً في قولك: «ذلك»، ولا الكافُ اسمٌ مضمرٌ مثلها في «غُلاَمِكَ» لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع؛ لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف لأنّها ملازمة للتّعريف؛ وإنّما هي حرفٌ، لمجرد الخطاب، لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسمَ الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللاّم قبله بالخيار؛ تقول: «ذاك»، أو «ذلك».

وجوب ترك اللاَّم

ويجب نركُ اللاَّم في ثلاث مسائل:

إحداها: إشارة المُثَنَّى؛ نحو: «ذَانِكَ» و«تَانِكَ».

والثّانية: إشارة الجمع في لغة مَنْ مَدَّهُ؛ تقول: «أولئِكَ» بالمدّ من غير لام فإن قَصَرْتَ قلت: «أُولاَكَ» أو «أُولاَلِكَ».

والثالثة: كلّ اسم إشارة تقدَّم عليه حرفُ التّنبيه، نحو: «هَذَاك» و «هَاتَاك» و «هَاتَاك» و «هَاتَاك».

الاسم الموصول

ثم قلت: الرَّابِعُ: المَوْصُولُ، وهُوَ: ما افْتَقَرَ إلى الْوَصْلِ، بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أَوْ ظَرْف، أَوْ مَجْرُور تَامَّيْنِ، أَوْ وَصْف صَرِيح، وإلى عَائِدٍ أَوْ خَلَفِه.

وأقول: الرَّابعُ من أنواع المعارف: الموصولُ؛ وهو عبارة عمَّا يحتاج إلى أمرين:

أحدهما: الصِّلَةُ، وهي واحد من أربعة أمور؛ أحدها: الجملة، وشرطُها: أن تكون خبرية؛ أي: محتملةً للصّدق والكذب؛ تقول: «جَاءَنِي الَّذِي قَامَ» و «الَّذِي أَبُوهُ قَائِم»؛ ولا يجوز: «جَاءَ الذِي هَلْ قَامَ»، أو «الذِي لا تَضْرِبْهُ»، والثّاني: الظّرف، والثّالث: الجار والمجرور؛ وشَرْطُهما: أن يكونا تَامَّيْن ؛ وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السّموَاتِ وَالأَرْضِ ومَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ، واحترزْتُ بالتّامين من الناقصين؛ وهما اللّذان لا تتمّ بهما الفائدة؛ فلا يقال: «جاء الذي اليوم» ولا «جاء الذي بكَ»، والرّابع: الوَصْفُ الصّريح، أي: الْخَالِصُ من غَلَبة الإسْمِيَّة؛ وهذا يكون صلة للألف واللاَّم خاصَّة، نحو: «الضارب»، و «المضروب»؛ كما سيأتي.

والأمر الثاني: الضَّميرُ العائدُ من الصّلة إلى الموصول، نحو: «جاء الذي قام أبوه»؛ وشَرْطُه: أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد، والتّذكير، وفروعهما، وقد يَخْلُفه الظَّاهرُ، كقوله: [الطّويل]

٧٧ ـ سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادًا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

وحَمَلَ عليه الزَّمخشريُّ قولَ الله تعالى: وذلك لأنه قَدَّرَ الجملة الاسمية - وهي (الذين) وما بعده - معطوفة على الجملة الفعلية - وهي (خلق) وما بعده - على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يَقْدِر عليه سواه. ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون، كما أن التقدير سعاد التي أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب؛ لخلو الصلة من ضمير. وهذا في الآية الكريمة خير منه في البيت؛ لأن الاسم الظاهرَ النائبَ عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول. وهو سعاد، فحصلَ التكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجاز في الجملة وجها آخر، وبدأ به، وهو أن تكون معطوفة على (الحمدُ لله) والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلق؛ لا نعمة، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته.

* * *

ألفاظ الموصول ستة أقسام

ثم قلت: وهُوَ «الَّذِي» و «الَّتِي» وتَثْنِيَتُهُمَا، وجَمْعُهُمَا، و «الألى» و «الَّذِينَ» و «اللاَّتي» و «أله يَعْدُ مَا أَوْ مَنْ الاِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إِنْ لَمْ تُلْغَ، و «أَيُّ» و «أَلْ» في نحو: الضَّارِبِ والْمَضْرُوبِ.

وأقول: لما فَرَغْتُ من حَدِّ الموصول شَرَعْتُ في سَرْدِ المشهور من ألفاظه:

والحاصلُ أنها تنقسم إلى ستة أقسام؛ لأنها إما لمفرد، أو مثنى، أو مجموع. وكل من الثلاثة إما لمذكر، أو لمؤنث.

فللمفرد المذكر «الذي» وتستعمل للعاقل وغيره؛ فالأولُ نحو: ﴿وَالَّذِى جَآءَ وَالسِّدْقِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٣]. والثاني نحو: ﴿هَلْذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٣] ولك في يائه وجهان: الإثبات، والحذف؛ فعلى الإثبات

٦٧ - لم ينسب.

تكون إما خفيفة فتكون ساكنةً، وإما شديدة فتكون إما مكسورة، أو جارية بوجوهِ الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً.

ولمثنّى المذكّر «اللَّذَانِ» رفعاً ، و «اللَّذَيْنِ» جَرًّا ونصباً .

ولمثنَّى المؤنَّث «اللَّتَانِ» رفعاً، و «اللَّتَيْنِ» جرًّا ونصباً.

ولك فيهنَّ تشديدُ النون، وحذفها، والأصلُ التخفيف والثبوت.

ولجمع المذكّر «الألي» بالقصر والمد، و «الَّذِينَ» بالياء مطلقاً، أو بالواو رفعاً.

ولجمع المؤنث «اللاَّئي» و «اللاَّتِي» بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرىء: ﴿وَالَّتِي بَاثِبَاتُ اللهُ وَاللَّتِي عَأْتِينَ الْفَكَحِشَةَ﴾ [الطّلَاق: الآية ٤] بالوجهين، ولم يُقْرَأ في السبعة: ﴿وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَكَحِشَةَ﴾ [النّساء: الآية ١٥] إلا بالياء؛ لأنه أخف من «اللائي»؛ لكونه بغير همزة.

الموصولات العامة

ومن الموصولات موصولاتٌ عامَّةٌ في المفرد المذكَّرِ وفروعه، وهي:

«مَنْ» وأَصلُ وضعها لمن يعقل، نحو: ﴿أَفَنَن يَعْلَرُ أَنَيَآ أَنْزِلَ إِلَيْكَ مِن زَيِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنَ هُوَ آعَمَیً ﴾ [الرّعد: الآیة ۱۹] .

و «مَا» لما لا يعقل، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَذُّ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقِّ﴾ [النّحل: الآية ٩٦]. و «ذُو» في لغة طيىء، يقولون: «جَاءَنِي ذُو قَامَ».

و «ذَا» بشرطين؛ أحدهما: أن يتقدَّمَ عليها «ما» الاستفهامية، نحو: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُكُمْ ۗ وَ «مَنْ» الاستفهامية، نحو: (مَنْ ذَا لَقِيتَ» وقول الشاعر [الكامل].

٦٨ - وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الملوكَ غَرِيبَةٌ قَدْ قُلْتُها ليُقَالَ: مَنْ ذا قالها؟
 أي: مَن الذي قَالَهَا، وهذا الشرطُ خَالفَ فيه الكوفيون؛ فلم يشترطوه، واستدلوا بقوله:
 ٦٩ - نَجَوْت وَهذا تَحْمِلِينَ طَلِقُ

فزعموا أنَّ التَّقدير: والذي تحملينه طليق، ف«ذا» موصول مبتدأ، و «تحملين» صِلَةٌ، والعائد محذوف، و «طليق» خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون «ذا» ملغاةً، وإلغاؤها بأن تُرَكَّبَ مع «ما» فيصير اسماً واحداً؛ فتقول: «ماذا صنعتَ» ويُنزَّلُ «ماذا» بمنزلة قولك: أيَّ شيء؛ فتكون مفعولاً مُقدَّماً، فإن قدرت «ما» مبتدأ و «ذا» خبراً، فهي موصولة؛ لأنها لم تُلْغَ.

ومنها «أيِّ» كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَزِعَ ﴾ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمُ أَشَدُ ﴾ [مريَم: الآية ٦٩] أي: الذي هو أشد، وقد تقدم الكلام فيها.

ومنها «أل» الداخلة على اسم الفاعل، كالصّارِبِ» أو اسم المفعول كالمضروب هذا قولُ الفارسي وابن السرَّاج وأكثر المتأخرين، وزعم المازني أنها موصولٌ حرفيٌ، ويرده أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرفُ تعريف، ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقديمُ معموله، ويجوز عطفُ الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرُنَ ﴾ فعطف اأثرن على المغيرات الأن التقدير: فاللاتي أغَرْنَ فأثَرُنَ، و (المغيرات) مُفْعلات من الغارة، و (صُبْحاً) ظرف زمان، كانوا يغيرُونَ على أعدائهم في الصباح؛ لأنهم حينئذٍ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون، ويقال: إنها كانت سَرِيَّةٌ لرسول الله علي إلى بني كِنانة، فأبطأ عليه خبرُها، فجاء به الوحيُ إليه،

٦٨ - هذا البيت لأبي بصير الأعشى.

٦٩ ـ هذا البيت ليزيد بن مفرغ الحميدي.

والنَّقْعِ: الغُبَار، أو الصّوت، من قوله ﷺ: «ما لم يكن نَقْعٌ أو لَقْلَقَةٌ» أي: فهيجن بالمُغار عليهم صياحاً وجَلَبة.

الخامس المحلّى بأل

ثم قلت: الخامِسُ: المُحَلَّى بألِ الْعَهْدِيَّةِ كَجَاء الْقَاضِي، ونحوُ: ﴿فِهَا مِصْبَأَ أُ ٱلْمِصْبَاحُ﴾ [النُّور: الآية ٣٥] الآية، أو الْجِنْسِيَّةِ نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: الآية ٢٨] ونحو: ﴿ذَلِكَ ٱلْكِنْبُ لَا رَبِّ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] ونحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيُّ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٣٠].

ويَجِبُ ثُبُوتُهَا في فاعِلَيْ نِعْمَ وَبِشْنَ الْمُظْهَرَيْنِ ، نحو: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [ص: الآية ٣٠] و ﴿ بِنْسَ مَثُلُ ٱلْقَوْمِ ﴾ فأمَّا الْمُضْمَرُ فَمُسْتَتِرٌ و ﴿ بِنْسَ مَثُلُ ٱلْقَوْمِ ﴾ فأمَّا الْمُضْمَرُ فَمُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْييزِ نحو: ﴿ نِعْم ٱمْرَأً هَرِمٌ ﴾ ومِنْهُ: ﴿ فَنِعِمَا هِي ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٧١] وفي نَعْتَي الْإِشَارَةِ مُطْلَقاً وأي في النِّدَاءِ ، نحوُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْإِنسَانُ ﴾ [الانفِطار: الآية ٦] ونحو: ﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ ﴾ [الكهف: الآية ٤] وقد يُقالُ: يا أيهذَا.

ويجبُ في السَّعَةِ حَذْفُهَا مِنَ الْمُنادَى، إلاَّ مِن ٱسْم اللَّهِ تعالى، والجملَةِ الْمُسَمَّى بِهَا، ومِنَ المُضَافِ، إلاَّ إذَا كَانَتْ صِفةً مُعْرَبة بالحَرْفِ، أَوْ مُضافَة إلى ما فِيهِ أل.

وأقول: الخامسُ مِن المعارف: المحلَّى بالألف واللَّام العَهْدية، أو الجنسية.

وأشرت إلى أن كلاً منهما قسمان؛ لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهود ذهني أو ذِكْرِيِّ؛ فالأولُ كقولك: «جَاءَ القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عَهْدٌ في قاض خاص، والثاني كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ ﴾ [النُّور: الآية ٣٥] الآية، فإن أل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما.

وأل الجنسية قسمان؛ لأنها إما أن تكون استغراقية، أو مشاراً بها إلى نفس الحقيقة؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿وَغُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: الآية ٢٨] أي: كل فرد من أفراد الإنسان، ونحو: ﴿ذَلِكَ ٱلْكِنْبُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] أي: أن هذا الكتاب هو كل الكتب، إلا أن الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس، وفي الثانية لخصائص الجنس، كقولك: «زَيْدٌ الرَّجُلُ» أي الذي اجتمع فيه صفاتُ الرجال ِ

المحمودةُ، والثاني نحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيَّ ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٠] أي: من هذه الحقيقة، لا من كل شيء اسمهُ ماء.

وقولي: «العهديّة أو الجنسيّة» خرج به المحلى بالألف واللاَّم الزائدتين؟ فإنها ليست لعهد ولا جنس، وذلك كقراءة بعضهم: ﴿لَإِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَ الْأَعَلُ مِنهَا اللهَ وَلا جنس، وذلك كقراءة بعضهم: ﴿لَإِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَ الْأَقَلُ مِنهَا اللهَ اللهَ وَلك لأن الأَذَلَ على هذه القراءة حالٌ، والحال واجبة التنكير؛ فلهذا قلنا إن أل زائدة لا مُعَرِّفة، والتقدير: ليخرجن الأعز منها ذليلاً، ولك أن تقدر أن الأصل خروج الأذل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة.

ثبوت أل وحذفها

ثم ذكرت أن «أل» المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين، ويجب حذفها في مسألتين:

أما مسألتا الثبوت فإحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً والفعلُ "نِعْمَ" أو "بِسْسَ" كقوله تعالى: ﴿ فِيْمَ الْعَبْدُ ﴿ [ص: الآية ٣٠] ﴿ فَيْمَ الْقَدْرُونَ ﴾ [المُرسَلات: الآية ٢٣] ﴿ فَيْعَمَ الْقَدْرُونَ ﴾ [المُرسَلات: الآية ٢٩] ، ﴿ فَيْعَمَ الْقَدْرِ ﴾ [الكهف: الآية ٢٩] ، و ﴿ بِنْسَ الشَّرَابُ ﴾ [الكهف: الآية ٥] ، إلى أنه لا وأشَرْتُ بالتمثيل بقوله تعالى: ﴿ بِنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ [الجُمُعَة: الآية ٥] ، إلى أنه لا يشترط كون «أل» في نفس الاسم الذي وقع فاعلاً كما في: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [ص: الآية ٧] ، بل يجوز كونُهَا فيه أو كونُهَا فيما أضيف هو إليه، نحو: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَقِينِ ﴾ [النّحل: الآية ٢٩] ، ﴿ بِنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ [النّحل: الآية ٢٩] ، ﴿ بِنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ [النّحل: الآية ٢٩] ، ﴿ بِنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ [النّحل: الآية ٢٩] ، ﴿ بِنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ [النّحل: الآية ٢٩] . ﴿ بِنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ [النّحل: الآية ٢٩] .

ولو كان فاعل نعم وبئس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور؛ أحدها: أن يكون مفرداً لا مثنى ولا مجموعاً، مستتراً لا بارزاً، مُفَسراً بتمييز بعده، كقولك: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، ونِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، ونِعْمَ رَجُلاً الزَّيْدُونَ، وقول الشاعر: [البسيط]

٧٠ ـ نِعْمَ ٱمْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلاًّ وَكَانَ لِـمُـرْتَـاعِ بِـهَا وَذَرَا

٧٠ ـ هذا البيت لزهير بن أبي سلمي.

والثانية: أن يكون الاسمُ نعتاً، إما لاسم الإشارةِ نحو: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَٰكِ﴾ [الكهف: الآية ٧] وقولك: «مررتُ بهذا الرَّجُل» أو نعت «أيها» في النداء، نحو: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ ﴿يَأَيُّهَا الإِنْسَانُ﴾، ولكن قد تنعت «أيًّ» باسم الإشارة كقولك «يَأَيُّهذَا»، والغالبُ حينئِذِ أن تُنْعَتَ الإشارة كقوله: [الطّويل]

٧١ - أَلاَ أَيُّهِذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟
 وقد لا تُنْعَتُ كقوله: [الرّمل]

٧٢ - أَيُّ لَهُ ذَان كُللا زَادَيْتُ كُمَا

وأما مسألتا الحذف فإحداهما: أن يكون الاسمُ مُنادًى؛ فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان: يا غُلام، ويا رَجُلُ، ويا إنْسَانُ، ويُسْتَثْنَى من ذلك أمران؛ أحدهما: اسم الله تعالى؛ فيجوز أن تقول: يا ألله، فتجمع بين «يا» والألف واللام، ولك قَطْعُ ألف اسم الله تعالى وحَذْفُهَا، والثاني: الجملة المسمّى بها؛ فلو سميت بقولك: «المنطلق زيد» ثم ناديته قلت: يا المنطلق زيد.

الثانية: أن يكون الاسم مضافاً، كقولك في الغلام والدار: غلامي، وداري، ولا تقل: الغلامي، ولا الداري؛ فتجمّع بين أل والإضافة، ويُسْتَثْنَى من ذلك مسألتان؛ إحداهما: أن يكون المضاف صفة مُعْربة بالحروف؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة، وذلك نحو: «الضاربا زَيْدِ» و «الضاربُو زَيْدٍ»، والثانية: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه مَعْمُولاً لها وهو بالألف واللام؛ فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين أل والإضافة، وذلك نحو: «الضاربُ الرَّجُلِ» و «الرَّاكِبُ الْفَرَسِ» وما عداهما لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرَّاء في إجازة «الضاربُ زَيْدٍ» ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف إليه مَعْرِفَة بغير الألف واللام، وللكوفيين كلهم في إجازة نحو: «الثلاَثَة الأثوَاب» ونحوه مما المضاف [فيه] عَدَدٌ والمضاف إليه مَعْدُودٌ، وللرَّمَانِيُّ والمبرِّدِ والزَّمَحْشَرِيُّ في قولهم [في] «الضّاربي»

٧١ - هذا البيت لورفه بن العبد البكري.

٧٢ ـ لم ينسب.

و «الضّارِبكَ» و «الضّارِبهِ»: إن الضمير في موضع خفض بالإضافة.

المضاف إلى معرفة

ثم قلت: السَّادِسُ: المُضَافُ لمَعْرِفَة، كَ«غُلاَمِي» و «غُلاَمٍ زَيْدٍ».

وأقول: هذا خاتمةُ المعارف، وهو المضافُ لمعرفة، وهو في درجة ما أُضِيفَ الله، فالعُلاَمُ زَيْدٍ في رتبة العلم، و العُلاَمُ هذاً في رتبة الإشارة، و العُلاَمُ الَّذِي جَاءَكَ الله، في رتبة الموصول، و العُلاَمُ الْقَاضِي في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمر كالعُلاَمي ؛ فإنه ليس في رتبة المضمر، بل هو في رتبة العلم، وهذا هو المذهبُ الصحيحُ، وزَعَمَ بعضُهم أن ما أُضِيفَ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخرُ إلى أنه في رتبتها مطلقاً، ولا يستثنى المضمر، والذي يدل على بطلان القوْل الثاني قوله: [الطّويل]

٧٣ كَخُذْرُوف الْوَلِيدِ المُثَقَّبِ

فَوَصَفَ المضافَ للمعَرَّفِ بالأداة بالاسم المعرف بالأداة، والصَّفَةُ لا تكون أعْرَفَ من الموصوف، وعلى بطلان الثالث قولُهم: مررت بزَيْدٍ صَاحِبِكَ.

باب المرفوعات

ثم قلت: بَابٌ ـ المَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ؛ أحدها: الفَاعِلُ، وهُوَ: مَا قُدُمَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ كَا عَلِمَ زَيْدٌ» و «مَاتَ بَكْرٌ» و «ضَرَبَ عَمْرٌو» و ﴿ مُخْلِفُ أَلْوَنَهُ ﴾ [النّحل: الآية ٦٩] .

وأقول: شَرَعْتُ من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات؛ لأنها أرْكَانُ الإسْنَادِ، وثَنَيْتُ بالمنصوبات؛ لأنها فَضَلاَت غالباً، وختمت بالمجرورات؛ لأنها تابعة في الْعُمْدِيَّةِ والْفَضْلِيَّةِ لغيرها، وهو المضافُ؛ فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: «قَامَ غُلاَمُ زَيْدٍ»، وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة، كما في قولك: «رَأَيْتُ غُلاَمَ زَيْدٍ»، والتابع يتأخر عن المتبوع.

٧٣ ـ هذا البيت لأمرىء القيس بن حجر.

الفاعل ونائب الفاعل

الفاعل

وبَدَأْتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين؛ أحدهما: أن عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإن عامله معنوي، وهو الابتداء، والعامل اللَّفظي أقوى من العامل المعنوي؛ بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قائم: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً» و «إِنَّ زَيْداً قَائِم» و «ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً» ولما بَيَّنتُ أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مُقَدَّم على الأضعف، الثاني: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، فَقَدَّمْتُ ما هو الأصل.

والضمير في قولي: "وهو" للفاعل، وقولي: "ما قُدَّمَ الفعلُ أو شبْهُهُ عليه" مخرج لنحو: "زَيْدٌ قَامَ" و "زَيْدٌ قَائِم" فإن زيداً أُسْنِدَ إليه الفعلُ وشبْهُهُ ولكنهما لم يُقَدَّما عليه، ولا بد من هذا القيد؛ لأنَّ به يتميز الفاعلُ من المبتدأ، وقولي: "أسند إليه" مخرج لنحو: "زيداً" في قولك: "ضَرَبْتَ زَيْداً" و "أنا ضاربٌ زَيْداً"؛ فإنه يصدق عليه فيهما أنه قُدِّم عليه فعلٌ أو شبهه، ولكنهما لم يُسْنَدا إليه، وقولي: "على جهة قيامه به أو وقوعه منه" مخرج لمفعول ما لم يُسمَّم فاعله، نحو: "ضُرِبَ زَيْدٌ" و "عَمْرٌو مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ" فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسندا إليهما، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عنه كما في قولك: عَلِمَ زَيدٌ، أو الوقوع منه كما في قولك: ضَرَبَ عَمْرٌو.

فاعل الوصف

ومثّلتُ لما أسند إليه شبهُ الفعل ِ بقوله تعالى: ﴿ غُنْلِفٌ أَلْوَنَهُ ﴾ [النّحل: الآية ٦٩] فألوانه: فاعل لمختلف؛ لأنه اسم فاعل؛ فهو في معنى الفعل، والتقدير: وصنف مختلف ألوانه، أي يختلف ألوانه، فحذف الموصوف وأنيبَ الوصف عن الفعل، وقوله تعالى: ﴿ كَنَالِكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٣] أي: اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدُا بِيضٌ وَحُمَّرٌ تُخْتَكِفُ أَلْوَنُهُا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [فاطر: الآية ٢٧].

نائب الفاعل

ثم قلت: الثّاني: نائِبُهُ، وهو: ما حُذِفَ فاعِلُه، وأقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ، وغُيِّرَ عامِلُه إلى طَرِيقَةِ فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ أَوْ مَفْعُولٍ، وهو المفْعُولُ به، نحوُ: ﴿وَقُضِى ٱلْأَمْرُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٠] وإن قُقِدَ فالمَصْدَرُ نحو: ﴿فَإِذَا نُفِحَ فِي الصُّورِ نَفَّخَةٌ وَجِدَةٌ ﴿ اللَّهَ ١٤٤] ﴿فَمَنَ عُفِى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٧٨] ، أو الظَّرْفُ نحو: «صِيمَ رَمَضَانُ» و «جُلِسَ أمامُكَ» أو المَجْرُورُ نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١٧] وَمِنْهُ ﴿ لَا يُؤَخَذُ مِنْهُ ﴾ [الأنعَام: الآية ١٧] .

وأقول: الثاني من المرفوعات: نائبُ الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسمَّ فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين؛ أحدهما: أن النائب من الفاعل يكون مفعولاً وغيرهُ، كما سيأتي، والثاني: أن المنصوب في قولك: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» يَصْدُقُ عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ومعنى قولي: «أقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ» أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه.

تغيير صيغة الفعل عند الإسناد إلى نائب الفاعل

ولما فَرَغتُ من حَدِّهِ شرعت في بيان ما يُعْمَل بعد حذف الفاعل: فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فُعِل أو يُفْعَلُ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين؛ فإن ذلك لا يتأتى إلا في الفعل الثلاثي، وإنما أريد أن يُضَمُّ أوَّلهُ مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع، ثم بَعْدَ ذلك يُقَامُ المفعولُ به مُقَامَ الفاعل؛ فيعطي أحكامه كلها؛ فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعُمْدَة بعد أن كان فَضْلَة، وواجِبَ التأخيرِ عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه.

ما ينوب عن الفاعل

والمفعولُ به عند المحققين مُقَدَّمُ في النيابة على غيره وُجُوباً؛ لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك: «أَعْطَيْتُ زَيْداً دِينَاراً» ألا ترى أنه آخذ؟ وأوْضَحُ من هذا «ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً» لأن الفعل صَادِرٌ من زيد وعمرو؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتى إن بعضهم جَوَّزَ في هذا المفعول أن يُرْفَع وَصْفُهُ فيقول: «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً الْجَاهِلُ» لأنه نعت

المرفوع في المعنى.

ومثَّلت لنيابته عن الفاعِل بقوله تعالى: ﴿وَقَضِى ٱلْأَمْرُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٠] وأصله قَضَى الله الأمْرَ؛ فَحُذِفَ الفاعل للعلم به، ورُفِعَ المفعولُ به، وغُيِّرَ الفعلُ بضم أوّله وكسر ما قبل آخره، فانقلبت الألف ياء.

فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به أقيم غيرُه: من مصدرٍ، أو ظرف ِ زمان ٍ، أو مكان ٍ، أو مجرورٍ.

فالمصدر كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِحَ فِي الشُّورِ نَفَخَةٌ وَبِدَةٌ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ ١٧٨] وكون (انفخة) مصدراً تعالى: ﴿ فَمَنَ عُفِى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَى ﴾ [البَقرة: الآية ١٧٨] وكون (انفخة) مصدراً واضح، وأما (شيء فلأنه كناية عن المصدر، وهو العَفْو، والتقدير ـ والله أعلم ـ فأي شخص من القاتل عُفِي له عَفْوٌ ما من جهة أخيه، والأخ هنا محتمل لوجهين احدهما: أن يكون المراد به المقتول فرمن اللسبية، أي بسببه، وإنما جعل أخا تعطيفاً عليه وتنفيراً عن قَتْلِهِ الأن الخلق كلهم مُشتركون في أنهم عَبِيدُ لله الله فهم كالإخوة في ذلك، ولأنهم أولاد أبر واحِد وأم واحدة والثاني: أن المراد به ولي كالإخوة في ذلك، ولأنهم أولاد أبر واحِد وأم واحدة والثاني: أن المراد به ولي الله أحسن لوجهين الحدها: أن كَوْنَ (مِنْ البتداء الغاية أشهر من كونها للسببية، أحسن لوجهين الحمير في قوله تعالى: ﴿ وَأَدَاهُ إِلَيهِ اللَّهُ اللَّهُ الله الله الله الله الله والله عليه مذا الوجه دون الأول.

وظرفُ الزمان، كقولك: «صِيمَ رَمَضانُ» وأصله صامَ النَّاسُ رمضانَ.

وظرفُ المكان، كقولك: «جُلِسَ أمامُكَ» والدليلُ على أن الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفْعُهَا قولُ الشاعر: [الكامل]

٧٤ - فَغَدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا اللهُ وَالْجَملة فموضِعُ «كِلاً» رفع بالابتداء، و «خلفُهَا» بدل منه، و «أمامُها» عطف عليه، والجملة

٧٤ - هذا البيت للبيد بن ربيعة.

التي هي "تحسب" وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأنّ، وإنما يصف الشاعر بقرة وَحْش بالتبلّد، وأنها لا تدري على أي شيء تُقْدِم، ولا بُدّ من تقدير واوِ حال قبل «كلا» فكأنه قال: فغدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللّتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة، أي: المكان الذي تُؤتَى فيه.

والمجرور، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلُ كُلُّ عَدْلِ لا يُوْخَذْ مِنْها ﴾ [الأنعَام: الآية ٧٠] ف(يؤخذ) فعل مضارع مبني لما لم يُسَم فاعله، وهو خال من ضمير مستتر فيه، و (منها) جار ومجرور في موضع رفع، أي: لا يكن أُخُذُ منها، ولو قدر ما هو المتبادر من أن في (يؤخذ) ضميراً مستتراً هو القائم مَقَامَ الفاعل، و (منها) في موضع نصب، لم يستقم؛ لأن [ذلك] الضمير عائد حينئذ على (كل عدل) و «كل عدل» حَدَث، والأحداث لا تؤخذ، وإنما تؤخذ الذوات، نعم إن قدر أن (لا يؤخذ) بمعنى لا يقبل صَحَّ ذلك.

وفُهِمَ من قولي: «فإن فُقِدَ فالمصدر ـ إلى آخره» أنه لا يجوز إقامةُ غيرِ المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهبُ البصريين إلا الأخْفَشَ، واسْتَدَلَّ المخالفون بنحو قول الشاعر: [الرَّجز]

٧٥ - أُتِيحَ لِي مِن الْعِدَا نَـذِيرَا بِهِ وُقِيتُ الشّرَّ مُسْتَطِيرَا بِهِ وُقِيتُ الشّرَّ مُسْتَطِيرَا بقراءة أبي جعفر: ﴿لِبَجْزِى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْمِبُونَ﴾ [الجَاثية: الآية ١٤] فَأُقِيمَ فيهما الجار والمجرور، وتُركَ المفعول به منصوباً.

* * *

ثم قلت: وَلاَ يُحْذَفَانِ ، بَلْ يَسْتَتِرَانِ ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا: جَوَازاً ، نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَتْ ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِهَا وَحُقَّتْ ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِهَا وَحُقَّتْ ۞ وَلَا السَّمَاءُ انشَقَتْ ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِهَا وَحُقَّتْ ۞ وَلِذَا السَّمَاءُ انشَقَتْ ۞ وَلاَ يَكُونَانِ جُمْلَةً ؛ فنحو : ﴿ وَبَبَيْنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ وَلِذَا قِيلَ إِنَّ وَعُدَ اللهِ حَقُّ ﴾ [الجَاثية: [إبراهيم: الآية وَعُدَ اللهِ حَقُّ ﴾ [الجَاثية:

٧٥ - هذا البيت ليزيد بن القعقاع.

الآية ٣٢] على الإسْنَادِ إلى اللَّفْظِ، ويُوَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا: وُجُوباً في نحو: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» و «قَامَتْ هِنْدٌ» أو «الهِنْدَانِ» أو «الهِنْدَاتُ» وجوازاً: رَاجِحاً في نحو: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ» ومِنْهُ «قَامَتِ الرِّجَالُ أو «النِّسَاءُ» أو «الهُنُودُ» و «حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ» ومِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ «نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» ومَرْجُوحاً في نحو: «مَا قَامَ إلاَّ هِنْدٌ» وقِيلَ: ضَرُورَةٌ، وَلاَ تَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تَثْنِيَةٍ وَلاَ جَمْعٍ، وشَذَّ نَحُو: «أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ».

أحكام الفاعل ونائب الفاعل

وأقول: ذكَرْتُ هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعلُ والنائبُ عنه:

الحكم الأول: أنهما لا يُحْذَفَان، وذلك لأنهما عُمْدَتَان، ومُنَزَّلاَن من فعلهما منزلة الجزء؛ فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران؛ فمن ذلك قولُ النبي على: "لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»؛ ففاعل "يشرب» ليس حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»؛ ففاعل "يشرب» ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره - وهو الزاني - لأن ذلك خلافُ المقصودِ، ولا الأصل "ولا يشرب الشاربُ» فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه "يشرب» [فإن "يشرب» يستلزم الشارب] وحَسَّنَ ذلك تَقَدُّمُ نَظِيرِهِ - وهو "لاَ يَزْنِي الزَّاني» - وعلى ذلك فَقِسْ، وتَلَطّفُ لكل موضع بما يناسبه، وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل، وتابَعَه على ذلك السُّهَيْلِيُّ وابن مَضَاء.

* * *

الثاني: أن عاملهما قد يُحْذَف لقرينة، وأنَّ حذفه على قسمين: جائز، وواجب.

فالجائز كقولك: «زَيْدٌ» جواباً لمن قال لك: «مَنْ قَامَ؟» أو «مَنْ شُرِبَ؟» فزيد في جواب الثاني نائبٌ عن فاعل ٍ محذوف ٍ، وفي جواب الثاني نائبٌ عن فاعل ٍ محذوف ٍ، وإن شئتَ صَرَّحْتَ بالفعلين فقلت: «قَامَ زَيْدٌ» و «شُرِبَ عَمُرٌو».

والواجبُ ضابطُه: أن يتأخر عنه فعلٌ مُفَسِّر له، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة ف(السَّماء) فاعل ب(انْشَقَّتْ) محذوفَة، كالسماء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَتِ الكريمة ف(السَّماء) فاعل ب(انْشَقَّتْ) محذوفَة، والرَّحمٰن: الآية ٣٧] إلا أن الفعل هنا مذكور، و «الأرضُ» نائب عن فاعل «مُدَّتْ» محذوفَة، وكلٌ من الفعلين يفسره الفعلُ المذكور، فلا يجوز أن يتلفظ به؛ لأن المذكور عِوضٌ عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العِوض والمُعَوَّض عنه.

* * *

الحكم الثالث: أنهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أن ذلك جائز، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَمُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْاَيْتِ لَيَسْجُنْنَهُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ، ﴿ وَبَيَيْنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَكْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٥] ، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١] فجعلوا جملة (ليسجننه) فاعلاً لربدا) وجملة (كيف فعلنا بهم) فاعلاً لرتبين) وجملة (لا تفسدوا في الأرض) قائمة مقام فاعل (قيل)، ولا حجة لهم في ذلك. أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إمَّا على مَصْدَرِ الفعل ، والتقدير: ثمَّ بَدَا لهم بَدَاءٌ، كما تقول: «بَدَا لِي رَأَيُ» ويؤيد ذلك أن إسناد «بَدَا» إلى البَداءِ قد جاء مُصَرَّحاً به في قول الشاعر: [الطّويل]

٧٦ ـ لَعَلَّكَ وَالمَوْعُودُ حَقُّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ

وإما على السَّجْن - بفتح السين - المفهوم من قوله تعالى: ﴿ لَيْسَجُنُ نَهُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُ إِلَى مِمَّا يَدْعُونَي إِلَيْهِ ﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] وكذلك القولُ في الآية الثانية ؛ أي: وتبين هو ، أي التبيُّن ، وجملة الاستفهام مفسّرة ، وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محلُّ الخلاف ، وإنما هو [من] الإسناد اللفظي ، أي: وإذا قيل لهم هذا اللّفظ ، والإسناد اللفظي جائزٌ في جميع الألفاظ ، كقول العرب: «زَعَمُوا مَطِيَّةُ النَّكذِبِ» وفي الحديث: «لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إِلاَّ بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّة ».

٧٦ ـ هذا البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني.

الحكم الرابع: أن عاملهما يُؤَنَّتُ إذا كانا مؤنثين، وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

فأما التأنيث الواجب ففيه مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً. ولا فَرْقَ في ذلك بين حقيقي التأنيث ومَجَازِيِّهِ؛ فالحقيقيُّ نحو: «هِنْدٌ قَامَتْ» فهند: مبتدأ، وقام: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر في الفعل، والتقدير: قامت هي، والتاء علامة التأنيث، وهي واجبة لما ذكرناه، والمَجَازِيُّ نحو: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» وإعرابه ظاهر، ولمَّا مَثَلْتُ به في المقدمة للتأنيث الواجب عُلم أن وجوب التأنيث مع الحقيقيِّ من باب أوْلى، بخلاف ما لو عكست، فأما قول الشاعر: [الكامل]

٧٧ - إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ ولم يقل: «ضُمِّنَتَا» فضرورة.

الثانية: أن يكون الفاعلُ اسماً ظاهراً متصلاً حقيقيِّ التأنيث: مفرداً، أو تثنية له، أو جمعاً بالألف والتاء؛ فالمفرد كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَآتُ عِمْرَنَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٥] والمثنى كقولك: قَامَت الهندات؛ فأما قوله: [الطويل]

٧٨ - تَمَنَّى ٱبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟

فضرورة إن قُدِّر الفعلُ ماضياً، وأما إن قُدُرَ مضارعاً ـ وأصْلُهُ تَتَمَنَّى فحذفت إحدى التاءين كما قال تعالى: ﴿ فَأَندُرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ۞﴾ [الليْل: الآية ١٤] ـ فلا ضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَتُ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١٢] ، فإنما جاز لأجل الفَصْل بالمفعول، أو لأن الفاعل في الحقيقة «أل» الموصولة، وهي اسم جَمْع ب فكأنه قيل: اللاَّتي آمَنَّ، أو لأن الفاعل اسْمُ جَمْع محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات:

٧٧ - من كلام زياد الأعجم عبد قيس.

٧٨ - هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري.

أي النُّسُوة التي آمَنَّ.

وأما التأنيثُ الراجحُ ففي مسألتين أيضاً:

إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً مجازيَّ التأنيثِ ، كقولك: طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَانُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الأنفَال: الآية ٣٥] ﴿فَٱنظُرُ كَيْفَ كَانَ عَلَهِمْ ﴾ [النَّمل: الآية ٥١] ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۞ [القِيَامَة: الآية ٩] .

الثانية: أن يكون ظاهراً حقيقيَّ التأنيث ِ مُنْفَصِلاً بغير "إلا" كقولك: قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ، وقَامَت ِ اليَوْمَ هِنْدٌ، وكقوله: [البسيط]

٧٩ - إِنَّ ٱمْسرَأَ غَسرَّهُ مِسنْكُسنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ ٧٩ - إِنَّ ٱمْسرَأَ غَسرَهُ مِسنْكُسنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

ومن النوع الأول: أعني المؤنث الظّاهرَ المجازيَّ التأنيث ِ - أن يكون الفاعلُ جمع تكسير، أو اسمَ جمع با تقول: قامت الزيود، وقامَ الزيود، وقامت النساء، وقامَ النساء، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَمْرَابُ ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٤] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٠] وكذلك اسمُ الجنس ِ ، كلاً وْرَقَ الشَّجَرُ » و لاأوْرَقَت ِ الشَّجَرُ »؛ فالتأنيثُ في ذلك كله على معنى الجمع، وليس لك أن تقول: التأنيث في النساءِ والهنُودِ حقيقي ؛ لأن الحقيقي هو الذي له فَرْج، والفَرْج لآحاد الجمع، لا المجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد.

ومن هذا الباب أيضاً قولُهم: نِعْمَت ِ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ؛ فالتأنيثُ على مقتضى الظاهر، والتذكير [على معنى الجنس]؛ لأن المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مَدَحُوا الجنس عموماً، ثم خَصُّوا مَنْ أرادوا مَدْحَهُ، وكذلك «بئس» بالنسبة إلى الذم، كقولك: بِئْسَ المَرْأةُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ، وَبِئْسَت ِ المَرْأةُ [هِنْدُ].

وأما التأنيثُ المرجوحُ ففي مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بإلاً،

٧٩ ـ لم ينسب.

كقولك: ما قام إلا هِنْدٌ؛ فالتذكيرُ هنا أَرْجَحُ باعتبار المعنى؛ لأن التقدير: «ما قام أَحَدُّ إلا هِنْدٌ» فالفاعل في الحقيقة مُذَكَّر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله: [الرَّجز]

٨٠ - مَا بَرِئتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ فِي حَرْبِنَا إِلاَّ بَنَاتُ الْعَمّ

والدَّليلُ على جوازه في النثر قراءةُ بعضهم: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةُ وَعِدَةً﴾ [يس: الآية ٢٦] برفع (صَيْحَة) وقراءةُ جماعة من السلف: ﴿فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾ ببناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وبِجَعْل حرف المضارعة التاء المثناةَ من فوقُ.

وزعم الأخفشُ أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا.

* * *

الحكم الخامس: أن عاملهما لا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمع، في الأمر الغالب، بل تقول: قام أخَوَاكَ، وقام إخْوَتُكَ، وقام نِسْوَتُكَ، كما تقول: قام أخوك، ومن العرب مَنْ يُلْحِق علامات دالَّة على التأنيث، كما يُلْحِق الجميعُ علامةً دالَّة على التأنيث، كقوله: [الطويل]

٨١ - تَولَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ
 وقوله ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فيكم مَلاَئِكَةٌ باللَّيْلِ ومَلاَئِكَةٌ بالنَّهَارِ» وقول بعض العرب:
 «أكلُونِي الْبَرَاغِيثُ» وقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

٨٢ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً ٱلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبُ وقول الآخر: [الطّويل]

٨٣ - رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِٱلْخُدُودِ النَّوَاضِرِ وقد حُمِلَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجُوى

٨٠ لم ينسب.

٨١ ـ هذا البيت لعبد الله بن قيس.

٨٢ ـ هذا البيت لأبي فراس الحمداني.

٨٣ ـ هذا البيت لمحمد بن عبد الله العتبمي.

اَلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: الآية ٣] وَالأَجْوَدُ تخريجُها على غير ذلك، وأَحْسَنُ الوُجُوه فيها إعرابُ (الَّذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ، و (أسرُّوا النَّجْوَى) خبراً.

* * *

الثالث المبتدأ

ثم قلت: القَّالِثُ: المُبْتَدَأُ، وهو: المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: مُخْبَراً عَنْهُ، أو وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفَى بِهِ؛ فالأوَّلُ: كَ «زَيْدٌ قَائِمٌ» و ﴿وَأَن نَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمُ ۖ [البَقَرَة: الآية وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفَى بِهِ؛ فالأوَّلُ: كَ «زَيْدٌ قَائِمٌ» و ﴿وَأَن نَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمُ اللّهِ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢] والثَّاني: شَرْطُهُ نَفْيٌ أو اسْتِفْهامٌ، نحو: ﴿أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ» و «مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَان».

المبتدأ نوعان

وأقول: الثَّالثُ من المرفوعات: المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يُعْنِي عن الخبر.

ويشترك النوعان في أمرين؛ أحدهما: أنَّهما مُجَرَّدَان عن العوامل اللَّفظية، والثاني: أن لهما عاملاً معنويًّا ـ وهو الابتداء ـ ونعني به كَوْنَهُمَا على هذه الصورة من التجرد للإسناد.

ويفترقان في أمرين؛ أحدهما: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً، نحو: «اللَّهُ رَبُّنا» و «مُحَمَّدٌ نَبِيُّنا» وَمُؤَوَّلاً بالاسم، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ۖ [البَقَرَة: الآية اللهُ رَبُّنا» و وصِيَامُكُم خيرٌ لكم، ومثله قولهم: «تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، ولذلك قلت «المجرد» ولم أقل الاسم المجرد.

ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل [يكون] اسماً هو صفة، نحو: «أُقَائِمٌ الزَّيْدَانِ» و «مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

والثاني: أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مَثَلْنَا، وكقوله: [الطّويل]

٨٤ - خَلِيلَيَّ مَا وَافر بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ وَقَالِمُ وَقُولُه: [البسيط]

٨٥ ـ أَقَاطِنُ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وقولي: "رافعاً لمكتفي به" أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً، كاقوم سلمى في البيت الثاني، أو ضميراً منفصلاً، كاأنتما في البيت الأول، وفيه رد على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، وأوجبوا في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبُ أَنتَ﴾ [مريم: الآية ٤٦] أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت [الأول] إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد، وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلاً كما في البيتين، أو نائباً عن الفاعل كما في قولك: «أمضروب الزيدان».

وخرج عن قولي: «مُكْتَفَى به» نحو: «أَقَائِمٌ أَبُوَاهُ زَيْدٌ» فليس لك أن تعرب أقائِمٌ مبتدأ، وأَبُوَاهُ فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يتم به الكلام، بل زيد: مبتدأ [مؤخر] وقائم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل به.

شروط الابتداء بالنكرة

ثم قلت: وَلاَ يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إِلاَّ إِنْ عَمَّتْ نحو: «مَا رَجُلٌ في الدَّارِ» أو خَصَّتْ نحو: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي» وعَلَيْهِمَا ﴿وَلَمَبَدُّ مُّؤْمِنُ خَيْرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢١] .

وأقول: الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعضُ المتأخرين، وأنهاها إلى نَيِّف وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم.

فمن أمثلَةِ الخصوص أن تكون مَوْصوفَةً: إما بصفة مذكورة، نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةً

٨٤ لم ينسب.

٨٥ لم ينسب.

خَيْرٌ مِن مُشْرِكَةٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢١] ﴿ وَلَعَبَدُ مُؤْمِنُ خَيْرٌ مِن مُشْرِكِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢١] أو بصفة مُقَدَّرة، كقولهم: السَّمْنُ مَنْوَانِ بدرهم؛ فالسَّمن: مبتدأ أوَّلُ، ومَنوانِ : مبتدأ ثان، وبدرهم: خبر والمبتدأ الثاني وخبرهُ خبرُ المبتدأ الأول، والمسوِّغ للابتداء بمَنْوَانِ أنَّه موصوف بصفة مقدَّرة؛ أي: مَنْوَان منه.

ومنها: أن تكون مُصَغَّرَةً، نحو: رُجَيْلٌ جاءني؛ لأنَّ التَّصغير وَصْفٌ في المعنى بالصَّغر؛ فكأنك قلت: رجل صغير جاءني.

ومنها: أن تكون مضافة، كقوله عليه: ﴿خَمْسُ صَلُواتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ».

ومنها: أن يتعلق بها معمولٌ، كقوله ﷺ: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرِ صَدَقَةٌ» فأمر ونهي: مبتدآن نكرتان، وسَوَّغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور، وكقولك: أَفْضَلُ منك جاءني.

ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم، نحو: ﴿ كُلُّ لَهُ قَانِنُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٦] و «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»، و «مَنْ جَاءَكَ أَجِيء مَعَهُ»، أو يقع في سياق النَّفي؛ نحو: «مًا رَجُلٌ فِي الدَّارِ».

وعلى هذه الأمثلة قِسْ ما أشبهها.

الرابع خبر المبتدأ

ثم قلت: الرَّابِعُ؛ خَبَرُهُ، وهو: مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِلَةُ مَعَ مُبْتَلَإِ غَيْرِ الْوَصْفِ المَذْكُور.

وأقول: الرّابع من المرفوعات؛ خبرُ المبتدأ؛ وقولي: «مع مبتدأ» فَصْلٌ أوّل مُخْرِج لفاعل الوصف في نحو: لفاعل الفعل، وقولي: «غير الوصف المذكور» فصلٌ ثان مُخْرِج لفاعل الوصف في نحو: «أقائم الزيدان» و «ما قائم الزيدان» والمراد بالوصف المذكور ما تقدّم ذكرهُ في حَدِّ المبتدأ.

لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات

ثم قلت: وَلاَ يَكُونُ زَمَاناً والمُبْتَدَأَ ٱسْمُ ذَاتٍ ؛ ونحو: «اللَّيْلَةَ الهِلاَلُّ» مُتَأَوَّلٌ.

وأقول: لمّا بَيّنْتُ في حَدِّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ ـ وهو النَّكرة التي ليست عامة ولا خاصة ـ بينت بعد حدِّ الخبر، ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان؛ وذلك: اسمُ الرَّمان ؛ فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات، وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث ؛ تقول: الصَّوْمُ الْيَوْمَ، والسَّفَرُ غَداً، ولا تقول: فزيد اليوم، ولا «عمرو غداً» فأما قولهم: «اللَّيْلَةَ الهِلاَلُ» ـ بنصب الليلة على أنّها ظرف مخبر به عن الهلال مُقَدَّم عليه ـ فمؤوّل، وتأويلُه على أن أصله: اللَّيْلَةَ رؤيةُ الهلال ِ، والرَّوْية حَدَثٌ لا ذاتٌ، ثم حُذِفَ المضاف، وهو الرؤية، وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، ومثله قولهم في المثل: «اليَوْمَ خَمْر، وغَداً أَمْر» التقدير: اليَوْمَ شُرْبُ خَمْر، وغَداً حُدُوثُ أمْرٍ.

الخامس اسم كان وأخواتها

ثم قلت: الخامس: ٱسْمُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا، وهِيَ: أَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَصْحَى، وظَلَّ، وَبَاتَ، وصَارَ، وَلَيْسَ ـ مُطْلَقاً، وتَالِيَةً لِنَفْيِ أَوْ شِبْهِهِ: زَالَ ـ مَاضِي يَزَالُ ـ وبَرِحَ، وفَتِيءَ، وانْفَكَّ، وصِلَةً لِمَا الْوَقْتِيَةِ: دَامَ؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيَّا﴾ [مريَم: الآية ٣١].

عمل كان وأخواتها

وأقول: الخامسُ من المرفوعات: اسمُ كان وأخواتها الاثْنَتَيْ عشرَةَ المذكورة، فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر؛ فيرفَعْنَ المبتدأ، ويسمَّى اسمهن حقيقة، وفاعلهن مجازاً، وينصبن الخبر، ويسمَّى حبَرَ هن حقيقة، ومفعولهن مجازاً.

أقسام أخوات كان من حيث شروط العمل

ثم هُنَّ في ذلك على ثلاثة أفسام:

- (أ) ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي ثمانية؛ كان وليس وما بينهما.
- (ب) وما يشترط أن يتقدم عليه نَفْيٌ أو شبهه، وهو النّهي واللحاء ، وهي أربعة:

زَالَ، وبَرَحَ، وفَتِىءَ، وانْفَكَ، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُغْلِقِينَ﴾ [هُود: الآية ١١٨]، ﴿لَن نَبْرَحَ مَانُوسِاً» وَيَقُولُ: ﴿لا تَنزَلْ ذَاكِرَ اللَّهِ» و ﴿لا بَوحَ رَبْعُكَ مَانُوسِاً» و ﴿لا بَوحَ رَبْعُكَ مَانُوساً» و «لا زَالَ جَنَابُكَ مَحْرُوساً» ويشترط في ﴿زالَ شَوطٌ آخَوُ، وهو أن يكون ماضي يزُولُ فعلٌ تامُّ قاصر بمعنى الذَّهاب والانتقال؛ نحو: ﴿إِنَّ مَاضَي يَزُولُ فعلُ تامُّ قاصر بمعنى الذَّهاب والانتقال؛ نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُولِنُ فَعلُ تامُ اللَّهَ مُنْكَهُما مِنْ أَحَدِ مِنْ بَعْدِوتَ ﴾ [فاطر: الآية ٤٤] ، و ﴿إِنِ الأولى في الآية شرطيّة، والثّانية نافية، وماضي يَزِيلٌ فعلُ تام مُتَعَدُّ بمعنى مَازَ يَوِيزُ، يقالُ: زَالَ زَيْدٌ ضَأَنَهُ مِن مَعْزِ فلان، أي : مَيَّزَه منه.

(ج) وما يشترط أن يتقدم عليه «ما» المصدريَّة النَّائبة عن ظرف الزَّمان؛ وهو «دام» وإلى ذلك أشَوَّتُ بالتّمثيل بالآية الكريمة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالسَّلَوْةِ وَالزَّكَوْةِ مَا ذُمَّتُ حَيَّا ؛ فلو قلت: «دَامَ زَيْدٌ مَا دُمَّتُ حَيَّا ؛ فلو قلت: «دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً »، كان قولك «صحيحاً » حالاً لا خبراً، وكذلك: «عجبت مِنْ مَا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً »؛ لأنَّ ما هذه مصدريّة لا ظرفيّة، والمعتى: عجبت من دوامه صحيحاً.

حالات حذف كان

ثم قلت: ويَجِبُ حَذْفُ «كَانَ» وَحْدَهَا بَعُدَ «أَمَّا» في نحو: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»، ويجوزُ حَذْفُهَا مَعَ ٱسْمِهَا بَعْدَ «إِنْ وَلَوِ» الشَّرْطِيَّتَيْن ِ، وَحَذْفُ ثُون ِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُوم ِ إِلاَّ قَبْلَ سَاكِن ٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِل.

شروط وجوب حذف كان وحدها

وأقول: هذه ثلاث مسائل مُهِمَّة تتعلَّق بكان بالنَّظر إلى الحذف:

إحداها: حَذْفُهَا وُجُوباً دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور؛ أحدها: أن تقع صلةً لأنْ، والثاني: أن يدخل على أنْ حرفُ التعليلِ، الثالث: أن تتقدم العلة على المعلول، الرابع: أن يُحذف الجار، الخامس: أن يؤتى بما؛ كقولهم: «أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ» وأصل هذا الكلام: انْطَلَقْتُ لأن كنتَ منطلقاً، أي: انطلقت لأجل انطلاقك، ثم دَخَل هذا الكلامَ تغييرٌ من وُجُوهٍ: أحدها: تقديمُ العلّة ـ وهي «لأن كنت

منطلقاً» ـ على المعلول ـ وهي «انطلقت» ـ وفائدة ذلك الدّلالةُ على الاختصاص، والنّانى: حذف لام العلة، وفائدة ذلك الاختصار، والنّالث: حذف كان، وفائدته أيضاً الاختصار، والرّابع: انفصال الضمير، وذلك لازمٌ عن حذف كان، والرّخامس: وجوبُ زيادة «ما»؛ وذلك لإرادة التعويض، والسّادس: إدغام النّون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأوّل وكونهما في كلمتين.

ومن شواهد هذه المسألة قولُ العبّاس بن مرداس . رضي الله عنه _ : [البسيط]

٨٦ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَرْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

«أبا» منادى بتقدير : يا أبا، و «خُرَاشَة» بضمّ الخاء المعجمة، و «أمّا أنت ذا نفر»؛

أصله : لأن كنت ذا نفر، فعمل فيه ما ذكرناه، والذي يتعلّق به اللام محذوف؛ أي : لأن

كنت ذا نفر افْتَخُرْتَ عَلَيًّ؛ والمراد بالضَّبُع : السَّنَةُ المُجْدِبة .

حذف كان مع اسمها

المسألة الثانية: حلف «كان» مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشَرْطهُ: أن يتقدمها «إنْ» أو «لو» الشرطيتان؛ فالأوّلُ كقوله ﷺ: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرً، وإِنْ شَرًّا فَشَرًّ» فتقديره: إِنْ كان عملُهم خيراً؛ فجزاؤهم خير، وإِنْ كان عملُهم شَرًّا؛ فجزاؤهم شَرَّ، وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب، وفيه وُجُوهٌ أُخر، والثّاني؛ كقوله ﷺ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ» أي: ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد.

شروط حذف نون «كان»

المسألة النّالثة: حذف نُونِ «كان»، وذلك مشروط بأُمُورٍ؛ أحدها: أن تكون بلفظ المضارع، والثّاني: أن يكون المضارع مجزوماً، والنّالث: أن لا يقع بعد النّون ساكن، والرّابع: أن لا يقع بعده ضمير متصل، وذلك نحو: ﴿وَلَرَ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النّحل: الآية والرّابع: أن لا يقع بعده ضمير متصل، وذلك نحو: ﴿وَلَرَ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النّحل: الآية ١٠] ؛ ولا يجوز في قولْك: «كَانَ» و «كُنْ»؛

٨٦ ـ هذا البيت لعباس بن مرداس.

لانتفاء المضارع، ولا في نحو: «هُوَ يَكُونُ» و «لَنْ يَكُونَ»؛ لانتفاء الجزم، ولا في نحو نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البَيّنَة: الآية ١]؛ لوجود السّاكن، ولا في نحو قوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» لوجود الضّمير.

الشادس أسماء أفعال المقاربة

ثم قلت: السَّادِسُ: ٱسْمُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ؛ وهِيَ: كَادَ، وكَرَبَ، وَأَوْشَكَ؛ لِدُنُقُ الْخَبَرِ. وعَسَى، واخْلَوْلَقَ، وحَرَى؛ لِتَرَجِّيهِ. وطَفِقَ، وعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وهَبَّ، وهَلْهَلَ؛ لِلشُّرُوعِ فِيهِ، ويَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعاً.

وأقول السَّادِسُ مِنَ المرفوعاتِ : اسْمُ الأَفْعَالِ المُذكورة.

أفعال المقاربة باعتبار معانيها ثلاثة أقسام

وهي تنقسم ـ باعتبار معانيها ـ إلى ثلاثةِ أقسام :

ما يدلُّ على مُقَارَبة المُسَمَّى باسمها للخبر، وهي ثلاثة: كَادَ، وكَرَبَ، وأُوشَكَ.

وما يدلُّ على تَرَجِّي المتكلِّم للخبر؛ وهي ثلاثة أيضاً: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

وما يدلُّ على شُرُوع المُسَمَّى باسمها في خبرها، وهي كثيرة؛ ذكرتُ منها [هنا] سبعة، فكملت أفْعَالُ هذا الباب ثَلاَثَةَ عَشَرَ، كما أن الأفعال في باب «كان» كذلك.

فهذه الثّلاثَة عَشَرَ، تعمل عمل كان؛ فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلاّ أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، ثمّ منه ما يقترن بأنْ، ومنه ما يتجرَّدُ عنها، كما يأتي تفصيله _ إن شاء الله تعالى _ في باب المنصوبات؛ ولولا اختصاصُ خَبَرِها بأحكام ليست لـ «كان وأخواتها» لم تنفرد بباب على حِدَةٍ؛ قال الله . سبحانه _ : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيَّءُ﴾ [النّور: الآية ٣٥] ، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمُ أَن يَرَّمَكُمُ الله الإسرَاء: الآية ١٨] ، وقال الشاعر: [البسيط]

٨٧ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي فَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِب السَّكِرِ

٨٧ ـ هذا البيت لعمرو بن الأحمر.

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ وَقَالَ الآخر: [الطَّويل]

٨٨ - هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى

وقال الآخر: [الطُّويل]

معدان الفعلان أغْرَبُ أفعال الشّروع، وَطَفِقَ أشهرها، وهي التي وقعت في وهذان الفعلان أغْرَبُ أفعال الشّروع، وَطَفِقَ أشهرها، وهي التي وقعت في التّنزيل، وذلك في موضعين؛ أحدهما: ﴿وَطَفِقا يَغْصِفانِ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٢] ؛ أي: شَرَعَا يَخِيطَانِ ورقَةً على أخرى كما تُخْصَفُ النّعَالُ؛ ليستترا بها، وقرأ أبو السّمّال العدوي: (وَطَفَقا) بالفتح؛ وهي لُغَة حكاها الأخفش، وفيها لُغَة ثالثة طَبِقَ ـ بباء مكسورة مكان الفاء ـ والثّاني: ﴿فَطَفِقَ مَسْمًا﴾ [ص: الآية ٣٣] ؛ أي: شَرَعَ يمسح بالسّيف سُوقَهَا وأغنَاقَهَا مَسْحاً، أي: يقطعها قطعاً.

السّابع اسم ما حمل على «ليس»

ثم قلت: السَّابِعُ: ٱسْمُ مَا حُمِلَ على "لَيْسَ"، وهِيَ أَرْبَعَةُ: "لاَتَ" في لُغَةِ الجميع، ولا تَعْمَل إلاَّ في الحين بِكَثْرَة، أو السَّاعَةِ أو الأوَان بِقلَّة، ولا يجمَعُ بينَ جُزْأَيْهَا، ولا تَعْمَل إلاَّ في الحين بِكَثْرَة، أو السَّاعَةِ أو الأوَان بِقلَّة، ولا يجمَعُ بينَ جُزْأَيْهَا، والأَكثَرُ كَوْنُ المَحْذُوف اسْمَهَا، نحوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاسِ﴾ [ص: الآية ٣] و «ما» و «لا» النَّافِيَة في لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ؛ وشَرْطُ إعْمَالِهِنَّ نَهْيُ النَّافِيَة وَلَيْس ظَرْفاً ولا مَجْرُوراً، وتَنكيرُ مَعْمُولَيْ النَّخَبَرِ، وتأخيرُهُ، وأَنْ لا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وليس ظَرْفاً ولا مَجْرُوراً، وتَنكيرُ مَعْمُولَيْ (لا) وأن لا يقترِنَ اسمُ «ما» بإن الزَّائِدَةِ، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣١]

٨٨ ـ لم ينسب.

٨٩ - لم ينسب.

ولا وَزَرٌ مِـمَّا قَـضَى اللَّهُ واقِياً

و "إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلاَ ضَارَّكَ».

وأقول: السَّابِعُ من المرفوعات: اسمُ ما حُمِلَ ـ في رفع الاسم ونصب الخبر ـ على «ليس»، وهي أَخْرُفُ أربعة نافية، وهي: «ما» و «لا» «لاتَ» و «إنْ».

شروط عمل «ما» الحجازية

فأمّا «ما» فإنّها تعملُ هذا العملَ بأربعة شروط، أحدها: أن يكون اسمها مُقَدّماً، وخبرها مؤخراً، والثاني: أن لا يقترن الاسم بإن الزّائدة، والثالث: أن لا يقترن الخبر بإلاّ، والرّابع: ألا يليها معمولُ الخبر وليس ظرفاً، ولا جارًا ومجروراً.

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمَلَ ـ سَواءُ أكان اسمُها وخبرها نكرتين، أو معرفتين، أو كان الاسمُ معرفة والخبرُ نكرةً ـ فالمعرفتان كقوله ـ تعالى ـ : ﴿مَّا هُنَ أُمَّهُ نَبِهِمُ ﴾ [المجَادلة: الآية ٢] ، والنّكرتان كقوله . تعالى ـ : ﴿فَا مِنكُم مِن أُمَدٍ عَنهُ حَجِزِينَ ﴿ اللّهِ ٤٤] ف (أحدٌ) اسمها، و (حاجزين)؛ خبرها، و (منكم) متعلق بمحذوف؛ تقديره: أعني، ويحتمل أن أحداً فاعلُ «منكم»؛ لاعتماده على النّفي، و (حاجزين) نعت له على لفظه .

فإن قلت: كيف يُوصَفُ الواحدُ بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟

قلت: جوابهما أنَّه اسم عام، ولهذا جاء: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْكَ أَحَدِ مِن رُسُلِهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٥] والمختلفان؛ كقوله . تعالى ـ : ﴿مَا هَنَا بَشَرًا ﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] ، ولم يقع في القرآن إعمال «ما» صَرِيحاً في غير هذه المواضع الثّلاثة، على الاحتمال المذكور في الثّاني، وإعمالُها لغةُ أهل الحجاز، ولا يجيزونه في نحو قوله: [السط]

٩٠ - بني غُدانَة مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ
 لاقتران الاسم بإنْ، ولا في نحو قوله. سبحانه - : ﴿ وَمَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولُ ﴾ [آل

٩٠ لم ينسب.

عِمرَان: الآية ١٤٤] ، ﴿ وَمَا أَمُرُنَا إِلَّا وَحِدَّةً ﴾ [القَمَر: الآية ٥٠] ؛ لاقتران الخبر بإلاً ، ولا في نحو ولا في نحو قولهم في المثل «مَا مُسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»؛ لتقدم خبرها، ولا في نحو قوله: [الطَّويل]

٩١ ـ وقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنْ مِنْ .
 لتقدّم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور.

ولا يُعْمِلها بنو تميم، ولو استوفت الشروطَ الأربعة؛ بل يقولون: «مَا زَيْدٌ قائم» وقرىء على لغتهم: ﴿مَا هَنَا بَثَرًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] و ﴿مَا هُنَ أُمَّهَتِهِمُّ [المجَادلة: الآية ٢] بالرفع، وقرىء أيضاً: (بأمهاتهم) بالجرِّ بباء زائدة، وتحتمل الحجازية والتّميميّة، خلافاً لأبي عليّ والزّمخشريّ، زَعَما أنَّ الباء تختصّ بلغة النَّصب.

* * *

شروط عمل «لا» عمل «ليس»

وأما «لا» فإنها تَعْمَلُ بالشّروط المذكورة لـ«ما»، إلاَّ شرْطَ انتفاءِ اقتران «إنْ» بالاسم، فلا حاجة له؛ لأنَّ «إنْ» لا تُزَاد بعد «لا» ويضاف إلى الشّروط الثّلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين؛ كقوله: [الطّويل]

٩٢ - تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ باقياً وَلاَ وَزَرٌ مِـمَّا قَـضَـى اللَّهُ وَاقـيـاً
 وربّما عَمِلت في اسم معرفة؛ كقوله: [البسيط]

٩٣ ـ أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَام مَضَيْنَ لَهَا لاَ الـدَّارُ دَاراً، وَلاَ الْجِيرَانُ جِيرَانَا وعلى ذلك قولُ المتنبي: [الطويل]

٩٤ ـ إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً، وَلاَ المَالُ بَاقِيَا

٩١ ـ هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي.

۹۲ - لم ينسب.

٩٣ ـ لم ينسب.

٩٤ - هذا البيت لأبي الطيب المتنبي.

وإعمالُ «لا» العَمَلَ المذكورَ لبغةُ أهل الحجازِ أيضاً، وأمّا بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها.

* * *

شروط عمل «إنْ» عمل ليس

وأما "إنْ" فتعمل بالشروط المذكورة، إلاّ أنَّ اقتران اسمها بإنْ ممتنع؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جُبير. رحمه الله -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادُ ٱشَالُكُمُ ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٤]؛ بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء السّاكنين، ونصب (عباداً) على الخبرية، و (أمثالكم) على أنّه صفة لاعباداً»، وفي نكرتين، سُمِعَ "إِنْ أَحَدُّ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِٱلْعَافِيَةِ" وفي معرفتين، سُمِعَ "إِنْ أَحَدُّ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِٱلْعَافِيَةِ" وفي معرفتين، سُمِعَ "إِنْ مَارَكَ».

وإعمالُ «إنْ» هذه لغةُ أهل العالية.

* * *

شروط عمل «لات» عمل ليس

وأمّا «لاَتَ» فإنَّها تعمل هذا العمل أيضاً، ولكنَّها تختصّ عن أخواتها بأمرين:

أحدهما: أنّها لا تعمل إلاّ في ثلاث كلمات؛ وهي: «الحين» بكثرة، و «السَّاعة»، و «الأوان» بقلة.

والثَّاني: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسمَهَا والمذكورُ خَبَرَهَا، وقد يعكس.

فَالْأَوِّلُ كَـقَـولُـه. تـعـالــى ـ : ﴿ كُرْ أَهْلَكُنَا مِن قَبْلِهِم مِن قَرْنِ فَنَادَواْ وَلَاتَ حِينَ مَنَاسِ ۞ ﴾ [ص: الآية ٣] .

الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس، والتّاء زائدة لتوكيد النّفي والمُبالغة فيه، كالتاء في راوية، أو لتأنيث الحرف، واسْمُها محذوفٌ، و (حينَ مَنَاص) خبرها، ومضاف إليه، أي: فنادوا والحالُ أنَّه ليس الحينُ حينَ مناصرٍ، أي: فِرَارٍ وتأخير.

والثاني كقراءة بعضهم: ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾ [ص: الآية ٣] بالرَّفع، أي: وليس حينُ مناص حينًا موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب.

ومن إعمالها في «السَّاعة» قولُ الشَّاعر: [الكامل]

٩٦ ـ ظَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَان فِ أَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَعْاءِ

وأصله ليس الحينُ أوانَ صلح، أو ليس الأوانُ أوانَ صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقدَّرَ ثبوتَهُ، فبناه كما يبنى قبل وبعدُ، إلاَّ أن أواناً شبيهٌ بِنَزَال ِ فبناه على الكسر، ونَوَّنَه للضَّرورة.

الثَّامن خبر إنَّ وأخواتها

ثم قلت: النَّامنُ: خبرُ "إنَّ» وأَخَوَاتِهَا: أنَّ، ولكِنَّ، وكأنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَائِيَةً﴾ [طه: الآية ١٥] ولا يجوز تَقَدُّمُهُ مُطْلَقاً، وَلاَ تَوَسُّطُهُ إلاَّ إنْ كان ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً؛ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَمِسْبُرَةً﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣] ﴿إِنَّ لَدَيْنَا َ أَنكَالاً﴾ [المُزمّل: الآية ١٢].

عمل إنّ وأخواتها

وأقول: الثّامن من المرفوعات: خبرُ «إنَّ» وأخواتها الخمسة، فإنَّهن يدخلن على المبتدأ والخبر؛ فينصبن المبتدأ؛ كما سيأتي في باب المنصوبات، ويسمَّى اسمها،

٩٥ - هذا البيت لمحمد عيسى بن طلحة.

٩٦ _ هذا البيت الأبي زبيد الطائي.

ويرفعن خبره كما نذكره . الآن ـ ويسمَّى خبرها ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّكَاعَةَ ءَالِيَـةُ﴾ [طه: الآية ١٥] ﴿أَعْـلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ﴾ [الــمَــائـــدة: الآيــة ٩٨] ، ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبُ مُسَنَّدَةً [المنافِقون: الآية ٤] ، ﴿لَعَلَ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبُ﴾ [الشّورى: الآية ١٧] .

لا يتقدم الخبر على إنّ وأخواتها

ولا تتقدّم أخبارُهُنَّ عليهنَّ مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك الشيخُ شرفُ الدِّين بن عنين؛ حيث قال: [الطّويل]

٩٧ - كأنّي مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ، وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ في النَّحْو أَنْ يَتَقَدَّمَا
 عَسَى حَرْفُ جَرِّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُنِي إلَيْكَ؛ فَإِنِّي مِنْ وصَالِكَ مُعْدَمَا

ولا على أسمائهن؛ فإنَّ الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل، لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللّهم إلاّ إن كان الخبر ظرفاً أو جارًا ومجروراً، فيجوز توسُّطُهُ بينها وبين أسمائها، كقوله تعالى - : ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾ [المُزمّل: الآية ٢٦] ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبَرَةُ لِمَن يَخْفَيْ ﴿ النَّازِعَات: الآية ٢٦] وفي الحديث: ﴿إِن فِي الصَّلاَةِ لشُغْلاً»، و ﴿إِنَّ من الشِّعْر لَحُكماً» ويروى «أحكمة» فأمَّا تقديمُه عليها، فلا سبيلَ إلى جوازه؛ لا تقول: في الدار إن زيداً.

مواضع كسر همزة إنَّ

ثم قلت: وتُكْسَرُ «إن» في الابْتِداءِ، وفي أوَّل الصّلَةِ، والصّفةِ والجُمْلَةِ الحاليَّة، والمُضافِ إلَيْهَا ما يَخْتَصُّ بالْجُمَل، والمَحْكيَّةِ بالْقُول، وجَوَابِ الْقَسَمِ، والمُخْبَر بهَا عَن اسْم عَيْن، وقَبْلَ اللَّم المُعَلِّقةِ، وتُكْسَرُ أو تُفْتَحُ بَعْدَ «إذا» الفُجَائِيَّةِ والفاء الْجَزَائِيَّةِ، وفي نحو: «أوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ الله» وتُفْتَحُ في الباقي.

وأقول: لـ«إنَّ» ثلاثُ حالات ٍ: وجوبُ الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين:

٩٧ - هذان البيتان من كلام ابن عنين الأنصاري.

وجوب كسر همزة إنَّ في تسع مسائل

فيجب الكسر في تسع مسائل:

إحداها: في ابتداء الكلام؛ نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكَوْنَرَ ۞﴾ [الكَوثُر: الآية ١] ، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۞﴾ [القدر: الآية ١] .

الثّانية: أن تقع في أوّل الصّلة، كقوله. تعالى ـ: ﴿ وَ اَلْيَنْنَهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاعِمَهُ لَنَنُواً ﴾ [القَصَص: الآية ٧٦] (ما) مفعول ثان لآتيناه؛ وهي موصول بمعنى الذي، و (إنَّ وما بعدها صلة، واحْتَرَزْتُ بقولي: «أوّل الصلة» من نحو: «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» فإنَّ واجبةُ الفتح ، وإن كانت في الصّلة، لكنَّها ليست في أولها.

الثَّالثة: أن تقع في أول الصفة، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُل ٍ إِنَّهُ فَاضِلُ» ولو قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُل ٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ»، لم تكسر؛ لأنَّها ليست في ابتداء الصِّفة.

الرَّابعة: أن تقع في أول الجملة الحاليّة، كقوله. تعالى ـ: ﴿ كُمَّا آخْرَجُكَ رَبُّكَ مِنْ يَتِكَ بِالنَّهِ وَإِنَّ فَرِبَقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَوِهُونَ ۞﴾ [الأنفال: الآية ٥] ، واحترزُتُ بقيد الأوليّة من نحو: «أَقْبَلَ زَيْدٌ وعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ».

الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجملة ـ وهو إذ وإذا وحيث ـ ؛ نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ»، وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح «إن» بعد حيث؛ وهو لحن فاحش، فإنَّها لا تضاف إلا إلى الجملة، و «أن» المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد. واحْتَرَزْتُ بقيد الأوّليّة من نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتِقَادُ زَيْدِ أَنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ».

ولم أرَ أحداً من النحويين، اشترط الأوّليّة في مسألتي الحال وحيث؛ ولا بد من ذلك.

السادسة: أن تقع قبل اللام المعلّقة، نحو: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافِقون: الآية ١] فاللام من (لرسوله) ومن (لكاذِبُون) مُعَلِّقَانِ لِفِعْلَيِ العلم والشَّهادة، أي: مانعان لهما من التسلُّط على لفظ ما بعدهما؛ فصار لما بعدهما حكم الابتداء؛ فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح؛ كما

قَالَ الله ـ تَعَالَى ـ : ﴿ وَٱعْلَمُوٓا أَنَمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُسَكُم ﴾ [الأنفَال: الآية ٤١] و ﴿ شَهِمَ لَنَا لَهُ أَنَّهُ لَا إِلَّهُ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨] .

السَّابِعة: أَن تقع محكيّة بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِي عَبْدُ اللّهِ ﴿ آمريَم: الآية ٣٠] ﴿ وَمَنَ يَقُلُ مِنْهُمْ إِنِّتِ إِلَّهُ مِن دُونِهِ عَلَاكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمُ ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٩] ، ﴿قُلُ إِنَّ رَقِي يَقُذِفُ بِالْخَقِّ﴾ [سَبَإ: الآية ٤٨] .

الثَّامنة: أن تقع جواباً للقسم، كقوله تعالى ـ : ﴿حَمَّ ۞ وَٱلْكِتَابِ ٱلشِّينِ ۞ إِنَّا } أَنَالُكُهُ.

التَّاسعة: أن تقع خبراً عن اسم عين، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» وقوله. تعالى ـ : ﴿إِنَّ اللَّهِ عَالَمُ عَن اسم عين، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» وقوله. تعالى ـ : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَامُنُوا وَاللَّهَ عَامُولُ عَلَيْكُ مُ اللَّهِ عَامُولُ عَلَيْكُ مُ اللَّهِ عَامُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُوكُ عَلْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلِي عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُونَ عَلَيْ

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه.

مواضع فتح همزة «إنَّ» وجوباً

ويجب الفتحُ في ثماني مسائل:

إحداها: أن تقع فاعِلَةً؛ نحو: ﴿أَوَلَرَ يَكُفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العَنكبوت: الآية ٥١]؛ أي: إنْزَالُنَا.

الثّانية: أن تقع نائبة عن الفاعل؛ نحو: ﴿ وَأُوجِ ۚ إِلَىٰ نُرْجِ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هُود: الآية ٣٦] ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىٰٓ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِلِنِّ﴾ [الجنّ: الآية ١] .

القّالثة: أن تقع مفعولاً لغير القول؛ نحو: ﴿ وَلَا تَغَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم إِلَّهِ ﴾ [الأنعَام: الآية ٨١] .

الرّابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء؛ نحو: ﴿ وَمِنْ ءَايَنِيهِ ۚ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَنْشِعَةً ﴾ [فُصّلَت: الآية ٣٩] .

الخامسة: أن تقع في موضع خبرٍ عن اسم معنى؛ نحو: «اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ».

السَّادسة: أن تقع مجرورة بالحرف؛ نحو: ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخُتُّ ﴾ [الحَجّ: الآية ٦].

السَّابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة؛ نحو: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا آنَكُمْ نَطِقُونَ ﴾ [الذّاريَات: الآية ٢٣].

الثَّامنة: أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا؛ نحو: ﴿ اَذَكُرُوا نِعَنِى الَّتِى اَلَيْ اَنَعْتُ عَلَيْكُرُ وَأَنِى فَضَلْتُكُمْ عَلَى اَلْعَالِمِينَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٧] ، ونحو: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّآبِفَيِّنِ أَنَهَا فَي الأولى مَعْطُوفَةٌ على المفعول؛ وهو (نعمتي)، وفي الثانية بَدَلٌ منه؛ (إحدى).

مواضع يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها

ويجوز الوجهان في ثلاي مسائلَ في الأشْهَرِ:

إحداها: بعد «إذا» الفُجَائية؛ كقولك: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْداً بِٱلْبَابِ»، قال الشاعر: [الطَّويل]

٩٨ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّـهُ عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمِ عِلْمَ اللَّهَانِمِ يروى بفتح (إن» وبكسرها.

الثَّانية: بعد الفاء الْجَزَائيَّة؛ كقوله . تعالى ـ : ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ قرىء بكسر «إن» وفتحها .

الثَّالثة: في نحو «أوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»؛ وضَابِطُ ذلك: أن تقع خبراً عن قول، وخَبَرُهَا قَوْلٌ كأحمد ونحوه، وفاعل القولين واحِدٌ، فما اسْتَوْفَى هذا الضابِط؛ كالمثال المذكور، جاز فيه الفتحُ على معنى أوَّلُ قولي حمدُ الله، والكسرُ على جعلى «أوّل قولي» مبتدأ، و «إنّي أحمد الله» جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائدٍ، يعود

٩٨ - لم ينسب.

على المبتدأ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأ في المعنى، فكأنَّه قيل: أوّلُ قولي هذا الكلام المُفْتَتَح بإنِّي؛ ونظيرُ ذلك قوله. سبحانه ـ: ﴿ مَعُونِهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ ﴾ [يُونس: الآية ١٠]، وقولُ النَّبيِّ وَنظيرُ : «أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ».

التَّاسع خبر «لا» التي لنفي الجنس

ثم قلت: التَّاسِعُ: خَبَرُ «لاً» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ؛ نحو: «لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ» ويَجِبُ تَنْكِيرُهُ، كالاسم، وتأخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفاً، ويَكثرُ حَذْفُهُ إِنْ عُلِمَ، وتَمِيمٌ لا تَذْكرُهُ حينئذٍ.

خبر لا النَّافية للجنس

وأقول: التّاسعُ من المرفوعات: خَبَرُ «لا» التي لنفي الجنس.

اعلم أنّ (لا) على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ناهية؛ فتختَصُّ بالمضارع وتجزمه؛ نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّمًا ﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٧] ، ﴿فَلَا يُسُرِف فِي ٱلْفَتْلِ ﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٣] ، ﴿لَا تَحْدَزُنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التّوبَة: الآية ٤٠] وتُسْتَعَار للدُّعاء فتجزم أيضاً، نحو: ﴿لَا تُوافِذْنَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٦] .

الثاني: أن تكون زائدة؛ دخولها في الكلام كخروجها؛ فلا تعمل شيئاً، نحو: ﴿مَا مَنْكَ أَلّا شَبَّدَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٦] ؛ أي: أن تسجد، بدليل أنَّه قد جاء في مكان آخر بغير (لا) وقوله. تعالى ـ : ﴿ لِنَكَلّا يَعْلَمُ أَهْلُ ٱلْكِنَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِن فَضَٰلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد: الآية ٢٩] ، وقوله. تعالى ـ : ﴿ وَحَكَرُمُ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكُنَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٩] .

الثّالث: أن تكون نافيةً ؛ وهي نوعان:

١ - داخلة على معرفة؛ فيجب إهمالُها وتَكُرَارُها؛ نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا عَمْرٌو».

٢ ـ وداخلةٌ على نكرة؛ وهي ضربان:

(أ) عاملة عمل ليس؛ فترفع الاسم، وتنصب الخبر؛ كما تقدم؛ وهو قليل.

(ب) وعاملة عَمَلَ «إنَّ»؛ فتنصب الاسْمَ، وترفع الخبر؛ والكلامُ. الآنَ ـ فيها؛ وهي التي أريد بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص، لا على سبيل الاحتمال.

شرط إعمال لا عمل إنَّ

وشرط إعمالها هذا العَمَلَ أمران ِ.

أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بَيُّنا.

والثاني: أن يكون الاسم مُقَدَّماً والخبر مُؤخَّراً؛ وذلك كقولك: «لا صاحبَ عِلْم ممقوتٌ»، و «لا طالعاً جَبلاً حاضر».

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقَدَّم، وجب إهمالُها وتكرارها.

الأوّل: كما تقدم من قولك: «لا زَيْدٌ في الدَّار ولا عَمْرٌو»، وأمَّا قول [بعض] العرب «لا بَصْرَةَ لكم»، وقول عُمَر: «قضيةٌ ولا أبا حَسَن لها»، يريد عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنهما ـ ، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة: «لا قُرَيْشَ بعد اليوم» وقول الشَّاعر: [الوافر]

99 - أَرَى الحاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبِ نَكِدْنَ، وَلاَ أُمَـيَّـةَ فَـي الـبِـلاَدِ فَمؤوَّل بتقدير: «مثل»؛ أي: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريش، ولا مثل أميَّة.

والشَّاني: كقول الله . سبحانه وتعالى ـ : ﴿لَا فِيهَا غَوْلُ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿ ﴾ [الصَّافات: الآية ٤٧] .

جواز حذف خبر «لا»

ويكثر حذفُ الخبرِ، إذا عُلم؛ كقول الله. سبحانه وتعالى ـ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا وَيَكُمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَرَاء: ﴿ لَا ضَيْرٌ ﴾ [الشُّعَرَاء:

٩٩ - هذا البيت لعبد الله بن الزبير.

الآية ٥٠] أي: لا ضَيْرَ علينا. وبنو تميم يُوجِبُونَ حَذْفَهُ، إذا كان معلوماً، وأما إذا جُهل فلا يجوز حذفه عند أحد؛ فضلاً عن أن يجب؛ وذلك نحو: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ».

de de de

العاشر المضارع المجرد من النّاصب والجازم

ثم قلت: العَاشِرُ: المُضَارعُ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وجَازِمٍ.

وأقول: العاشِرُ من المرفوعات ـ وهو خاتمتُها ـ الفعلُ المضارعُ إذا تجرَّدَ من ناصب وجازم؛ كقولك: «يَقُومُ زَيْدٌ» و «يَقْعُدُ عَمْرٌو».

فأمَّا قول أبي طالب يخاطب النَّبي ﷺ: [الوافر]

١٠٠ - مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسِ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً

فهو مقرون بجازم مُقَدَّر؛ وهو لام الدّعاء، وقوله: «تَبَالاً»؛ أصله: «وبالا» فأبدل الواو تاءً؛ كما قالوا في وُرَاثٍ، وَوُجَاهِ: تُرَاث، وتُجَاه. وأما قول امرىء القيس: [السَّريع]

١٠١ - فالْيَوْمَ أَشْرَب غَيْرَ مُسْتَحْقِب إِنْ مِا أَسْرَب غَيْرَ مُسْتَحْقِب إِنْ مِا أَسْرَب عَن

فليس قوله: «أشرب» مجزوماً، وإنَّما هو مرفوع، ولكن حذفت الضّمّة للضّرورة، أو على تنزيل «رَبُغَ» بالضم من قوله: «أشْرَبُ غَيْرَ» منزلة عَضُدٍ. بالضّم - فإنّهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجْرَى المتصل؛ فكما يقال في عَضُدٍ بالضم: عَضْدٌ بالسكون؛ كذلك قيل في: «رَبُغَ» بالإسكان.

^{* * *}

١٠٠ _ هذا البيت لسبويه.

١٠١ ـ هذا البيت لامريء القيس.

باب المنصوبات

ولما أنهيت القول في المرفوعات، شرعْتُ في المنصوبات، فقلت:

بَابٌ، المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشْرَ، أحدها: المَفْعُولُ بِهِ، وهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ؛ كـ «ضَرَبْتُ زَيْداً».

الأوّل: المفعول به

وأقول: المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً، وبدأت منها بالمفاعيل لأنّها الأصل، وغيرُها محمولٌ عليها ومُشَبّه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به؛ كما فعل الفارسيُّ وجماعة منهم صاحبا المقرب والتّسهيل، لا بالمفعول المطلق؛ كما فعل الزّمخشريّ، وابنُ الحاجِبِ، ووجْهُ ما اخترناه: أن المفعول به أَحْوَجُ إلى الإعراب؛ لأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباسُ.

والمراد بالوقوع: التعلُّقُ المعنويّ، لا المباشرة؛ أعني تعلَّقَهُ بما لا يُعْقَلُ إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتَعَدِّي، ولولا هذا التفسيرُ لَخَرَجَ منه نحو: «أَرَدْت السَّفرَ»؛ لعدم المباشرة، وخرج بقولنا: «ما وقع عليه» المفعولُ المطلقُ، فإنَّه نفسُ الفعل الواقع، والظرفُ، فإنَّ الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإنَّ الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإنَّ الفعل يقع معه لا عليه.

* * *

نواصب المفعول به

ثم قلت: ومِنْهُ ما أُضْمِرَ عَامِلُه: جَوازاً نحو: ﴿ قَالُواْ خَيْراً ﴾ [النّحل: الآية ٣٠] ، وَوُجُوباً في مَوَاضِعَ مِنْهَا بابُ الاشْتِغَالِ نحو: ﴿ وَكُلَّ إِنْسَنِ ٱلْزَمْنَهُ ﴾ [الإسرَاء: الآية ١٣] .

وأقول: الذي ينصبُ المفعولَ به، واحدٌ من أربعة: الفعلُ المُتَعَدِّي، ووَصْفُه، ومَصْدَرُهُ، واسمُ فِعْلِهِ؛ فالفعل المتعدِّي نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُرَدُ ﴾ [النَّمل: الآية ١٦]، ووصفه نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ

أُللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١]، واسمُ فعله نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۗ [المَائدة: الآية

إضمار ناصب المفعول جوازاً

وكونُه مذكوراً هو الأصلُ؛ كما في هذه الأمثلة، وقد يُضْمَرُ: جوازاً، إذا دَلَّ عليه دليل مقالِيٍّ أو حالِيٍّ؛ فالأول نحو: ﴿قَالُوا مَثَراً ﴾ [النّحل: الآية ٣٠]؛ أي: أَنْزَلَ رَبُّنَا خيراً؛ بدليل: ﴿مَّاذَاۤ أَنزَلَ رَبُّكُرٌ ﴾ [النّحل: الآية ٢٤]. والثّاني: نحو قولك لمن تأهّب لسفر: «مَكَّةَ»؛ بإضمار تريد، ولمن سدَّد سهماً: «الْقِرْطَاسَ» بإضمار تُصِيبُ.

إضمار ناصب المفعول وجوبا

وقد يُضْمَر وجوباً في مواضع؛ منها باب الاشتغال؛ وحقيقته: أن يتقدّم اسمٌ، ويتأخّر عنه فعل، أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلاَبسه.

فمثال اشتغال الفعل بضمير السّابق: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» وقوله. تعالى - : ﴿وَكُلَّ إِنَّكِنِ ٱلْزَمْنَهُ﴾ [الإسرَاء: الآية ١٣] .

ومثال اشتغال الوصف: «زيداً أنا ضَارِبُهُ، الآن أو غداً».

ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السّابق: «زيداً ضربْتُ غُلاَمَهُ» و «زيداً أنا ضَارِبٌ غُلاَمَهُ، الآن أو غداً».

فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مُضْمَر وجوباً؛ تقديره: ضربت زيداً ضربته، وألزمنا كلّ إنسان ألزمناه.

وإنما كان الحذف. هنا ـ واجباً لأنَّ العامل المؤخَّرَ مفسّر له، فلم يجمّع بينهما.

هذا رأيُ الجمهور، وزعم الكسائيُّ أن نَصْبَ المتقدّم بالعامل المؤخّر على إلغاء العائد، وقال الفرَّاء: الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر.

ورُدَّ على الفراء بأنَّ الفعل الذي يتعدَّى لواحد يصير متعدِّياً لاثنين، وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق، كالضربت غلامه، فلا يستقيم إلغاؤه.

المنادى نوع من أنواع المفعول به

ثم قلت: ومِنْهُ المُنَادَى، وإنَّما يَظْهَرُ نَصْبُهُ إذا كانَ مُضافاً أَوْ شِبْهَهُ أَو فَكْرَةً مَجْهُولَةً، نحوُ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ» و «يَا طَالِعاً جَبَلاً» وقَوْلِ الأعمى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».

وأقولُ: المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولاً به أن قولك: «يا عَبْدَ اللَّه» أصله يا أدعو عبد اللَّه، فريا» حرف تنبيه، و «أدعو» فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر و «عَبْدَ اللَّه» مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجَبُوا فيه حَذْفَ الفعل اكتفاء بأمرين؛ أحدهما: دلالة قرينة الحال، والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو: «يا» وأخواتها.

وقد تبيَّن بهذا أن حَقَّ المُنَاديَاتِ كلها أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعولات، ولكنّ النصب إنّما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، وإنما يكون مبنياً إذا أشبة الضمير بكونه مفرداً معرفة؛ فإنّه. حينئذ ـ يُبنى على الضمة أو نائبها، نحو: «يا زَيْدُ» و «يا زيدان» و «يا زَيْدُونَ» وأمّا المضاف، والشبيهُ بالمضاف، والنكرة غيرُ المقصودة؛ فإنّهن يستوجبنَ ظهورَ النصب، وقد مضى ذلك كلّه مشروحاً ممثلاً في باب البناء، فمن أحَبَّ الوقوف عليه فليرجع إليه.

المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل

ثم قلت: والمَنْصُوبُ بِأْخُصُّ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ، ويَكُونُ بألْ نحوُ: «نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ» ومُضافاً، نحوُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لاَ نُورَثَ ما تَرَكْنَا صَدَقَة»، و «إيّا» فَيَلْزَمُهَا ما يَلزمُهَا في النِّداءِ، نحو: «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» وعَلَماً قليلاً، فنحو: «بِكَ اللَّهَ نَرْجُو الفَصْلَ» شاذٌ مِنْ وَجْهَين.

والمنصوب بإلزم أو بإتَّقِ إِن تَكَرَّرَ أَوْ عُطِفَ عليهِ، أو كان «إيَّاكَ» نحوُ: «السَّلاَحَ» والسَّلاَحَ» و «الأَضَدَ الأَسَدَ» أو «نَفْسَكَ السَّلاَحَ» و «الأَضَدَ الأَسَدَ» أو «نَفْسَكَ السَّلاَحَ» ونحو: ﴿الأَسَدَ الأَسَدَ الأَسَدَ الأَسَدَ الأَسَدَ النَّمَ النَّهُ اللهِ وَسُقِيَهَا ﴾ [الشّمس: الآية ١٣] ، و «إيّاك من الأسد».

ما جاء محذوف العامل

والمحذوف عامله، والواقعُ في مَثَل أو شِبْهِهِ؛ نحو: «الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ»، و «ٱنْتَهِ خَيْراً لك».

وأقول: من المفعولات التي التزم معها حذف العامل؛ المنصوبُ على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظّاهر، لأنه خبر بلفظ النداء.

وحقيقته: أنه اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله.

والغالبُ على ذلك الضّمير كونه لمتكلم - نحو أنا، ونحن - ويَقِلُّ كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص ِ: فَخُرِّ، أو تَوَاضُعٌ، أو بيان.

فالأوّل كقول بعض الأنصار: [الطُّويل]

١٠٢ - لَنَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدَا المؤثِّل: الذي له أصل.

ومثالُ الثاني قوله: [الخفيف]

١٠٣ - جُدْ بِعَفْوِ فَإِنَّنِي أَيُّهَا الْعَبْ لَدُ إِلَى الْعَفْوِيَ الْهِي فَقِيرُ ومثال الثّالث: [البسيط]

١٠٤ - إنَّا بَنِي نَهْ شَلِ لاَ نَدَّعِي لأب

وتعريفه به أل النحوُ: «نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ للضيفِ» التَّقدير: أَخُصُّ العرَبَ؟ وتعريفه بالإضافة؛ كقوله: [الرّجز]

١٠٥ - نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلْ

١٠٢ ـ لم ينسب.

١٠٣ _ لم ينسب.

١٠٤ _ نسب لبشامه ابن حزن النهشلي.

١٠٥ ـ نسب إلى الأعرج المعنى.

الأسَلُ: الرماح.

ومن تعريفه بالإضافة قوله ﷺ: «إنَّا آلَ محمد لا تَحِلُّ لنا الصدقة» و «نحنُ مَعَاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ ما ترَكْنَا صَدَقَةٌ».

وقد اشتمل الحديثُ الشَّريفُ على ما يقتضي الكَشْف عنه، وهو أنَّ «ما» من قوله: «ما تركنا» موصول بمعنى الذي محلَّه رَفْع بالابتداء، و «تركنا» صلته، والعائد محذوف؛ أي: تركناه، و «صدقة» خبر ما هذه على رواية الرّفع، وهو أجود؛ لموافقته لرواية: «ما تركنا[ه] فهو صدقة» وأما النصب، فتقديره: ما تركنا مبذولٌ صدقة، فَحُذِف الخبر لسدّ الحال مَسَدَّه مثل: ﴿وَغَنُ عُصَبَةُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٨] ويجوز في «ما» أن تكون موصولاً السميًا، كما تقدم، وأن تكون شرطيّة؛ فما على الأوّل في محلّ رفع، وعلى النّاني في محلّ نصب؛ والمعنى: أي شيء تركناهُ فهو صدقة.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ «أي» فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء؛ مِنَ التزام البناء على الضمّة، وتأنيثها مع المؤنّث، والتزام إفرادها؛ فلا تثنّى، ولا تجمع باتّفاق، ومفارقتها للإضافة. لفظاً وتقديراً - ، ولزوم «ها» التنبيه بعدها، ومن وصفها باسم معَرَّف بأل لازم الرفع؛ مثالُ ذلك: «أنا أفْعَلُ كَذَا أَيُهَا الرَّجُلُ» و «اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لَنَا أَيْتُهَا العِصَابَةُ» المعنى: أنا أفعل كذا مَخْصُوصاً من بين الرجال، واللهم اغفِر لنا مختصين من بين العصائب.

ويقلُّ تعريفُه بالعلميَّة، ففي "بِكَ اللَّهَ نَرْجُو الفَضْلَ» شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علماً.

* * *

الإغراء مفعول محذوف العامل

ومن المحذوف ِ عامِلُهُ: المنصوبُ بألْزَمْ، ويسمّى إغْراء.

والإغراء: تنبيهُ المخاطَبِ على أمر محمودٍ ليلزمَهُ؛ نحو: [الطُّويل]

١٠٦ - أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحٍ

١٠٦ ـ هذا البيت لسبويه.

وإنَّما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر، كما سبق في البيت، أو عُطف عليه؛ نحو: «الصَّلاَةَ والنجدَةَ» فإن فَقَدْ التكرارَ والعَطْفُ، جاز ذِكْرُ العامل وحَذْفه، نحو: «الصَّلاَةَ جَامِعَةً» فالصلاةَ» منصوبٌ باحْضُرُوا مُقَدَّراً، و «جامعة» منصوب على الحال.

ويمكن أن يكون من هذا النّوع قولُ الشّاعر:

١٠٧ - أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبكَ كَمَا تَبْغِي، وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي وَإِنْ تَجْفُهُ يَوْماً فَلَيْسَ مُكَافِئاً فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ والْوَشْيِ أَنْ يُصْغِي

على تقدير الْزَمْ أَخَاكَ الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لِغة مَنْ يستعمل الأخَ بالألفِ في كلّ حال، وتُسَمَّى لغَةَ الْقَصْرِ؛ كقولهم: «مُكْرَهٌ أَخَالُكُ لا بَطَلٌ».

الثّاني المفعول المطلق

ثم قلت: الثَّاني: المَفْعُولُ المُطْلَقُ؛ وهُوَ: المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُوكِّدُ لِعامِلِه، أَوْ الْمُبِيِّنُ لِنَوْعِهِ، أَوْ الْمَوْكَدُ لِعامِلِه، أَوْ الْمُبِيِّنُ لِنَوْعِهِ، أَوْ الْمَوْبَتَيْنِ» وما بِمَعْنَى الْمُبِيِّنُ لِنَوْعِهِ، أَوْ الْصَرْبَةُ وَمَا بِمَعْنَى الْمُصْدَرِ مِثْلُه؛ نحوُ: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا حَكُلَ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النِّساء: الآية ١٢٩] و ﴿ وَلَا تَصُرُوهُ مَنْيِنَ جَلْدَةً ﴾ [النِّساء: الآية ١٤] .

وأقول: الثَّاني من المنصوبات: المفعولُ المطلقُ.

وسمِّي مطلقاً لأنه يقع عليه اسمُ المفعول ِ بلا قَيْدٍ، تقول: ضَرَبْتُ ضَرْباً؛ فالضّرب مفعول؛ لأنه نفسُ الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: «ضَرَبْتُ زَيْداً» فإن «زيداً» ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب؛ فلذلك سمِّي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قَدَّمَ الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ في الذكر المفعول المُطْلَقَ على غيره؛ لأنّه المفعول حقيقة.

۱۰۷ ـ لم ينسب.

وحَدُّهُ ما ذكرت في المقدّمة؛ وقد تبيّن منه أنّ هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور:

أحدُها: التوكيدُ؛ كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْباً، وقول الله. تعالى ـ: ﴿وَكُلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النّساء: الآية ٢٥]، ﴿ صَلُواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النّساء: الآية ٢٥]، ﴿ صَلُواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزَاب: الآية ٢٥].

الثّاني: بيانُ النَّوْعِ؛ كقوله. تعالى ـ: ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَرِيزٍ مُّقْنَدِرٍ ﴾ [القَمَر: الآية ٤٦]. وكقولك: جلستُ جلوسَ القاضي، وجلستُ جُلُوساً حسناً، و «رَجَعَ الْقَهْقَرَى».

الثَّالث: بيان العدد؛ كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْن ِ، أَوْ ضَرَبات ٍ، وقول الله ـ تعالى ـ : ﴿ فَدُكَّا دَكَّةُ وَنَجِدَةً ﴾ [الحَاقَة: الآية ١٤] .

وقولي: «الفَضْلة» احترازٌ من نحو قولك: رُكُوعُ زَيْدٍ رُكُوعٌ حسنٌ، أو طويلٌ، فإنّه يفيد بيانَ النّوع، ولكنّه ليس بفضلة.

وقولي: «المؤكد لعامله» مخرجٌ لنحو قولك: كَرِهْتُ الفُجُورَ الفُجُورَ، فإنّ الثّاني مصدر فضلة مفيد للتّوكيد، ولكن المؤكّدَ ليس العامل في المؤكّدِ.

الثالث المفعول له

ثم قلت: الثَّالِثُ: المَفْعُولُ لهُ، وهو: المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُعَلِّلُ لِحَدَثِ شاركه في الزَّمَان والْفَاعِلِ، كه قُمتُ إجْلاَلاً لَكَ»، ويَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، ويَجِبُ في مُعَلّلٍ فَقَدَ شَرْطاً أَنْ يُجَرَّ بِاللاَّمِ أَوْ نَائِبِها.

وأقول: الثالثُ من المنصوبات: المفعولُ له، ويسمى المفعولَ لأجله، والمفعول من أجله.

شروط مجيء المفعول له

وهو: ما اجتمع فيه أربعةُ أمور؛ أحدها: أن يكون مصدراً، والثاني: أن يكون مذكوراً للتعليل، والثالث: أن يكون المعَلَّلُ به حَدَثاً مشارِكاً له في الزمان، والرابع: أن يكون مشاركاً له في الفاعل.

مثالُ ذلك قوله. تعالى - : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَيْعِكُمْ فِي اَذَانِهِم مِّنَ الْفَهَوْعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] فالحذرُ: مصدرٌ مُسْتَوف لها ذكرنا ؛ فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى لأجل حذر الموت.

ومتى دَلَّتْ الكلمة على التعليل وفُقِدَ منها شرطٌ من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ويجب حينئذ أن تجرَّ بحرف التعليل.

فَمِثَانُ مَا فَقَدَ المصدريةَ قُولُكَ: جِئْتُكَ للماء ولِلعُشْب، وقوله . تعالى ـ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩] وقول امرىء القيس: [الطُّويل]

١٠٨ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَظْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

ومثالُ ما فَقَدَ الاتِّحادَ في الزمان قولُكَ: جئتك اليومَ للسفر غداً، وقولُ امرىء القيس أيضاً: [الطَّويل]

١٠٩ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ اللهِ الثوب. فإذَّ زَمَنَ النوم متأخّرٌ عن زمن خَلْعِ الثوب.

ومثالُ ما فقد الاتحادَ في الفاعل قَوْلُكَ: قمت لأمرك إيَّاي، وقولُ الشاعر: [الطَّويل]

11٠ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِلِكْرَاكِ هِلَّةٌ كَمَا ٱنْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ التَّهْ الْقَطْرُ فإن فاعل «تَعْرُوني» هو الهَزَّةُ وفاعل الذِّكرى هو المتكلم؛ لأن التقدير لذكرى إياك.

الرابع المفعول فيه

ثم قلت: الرَّابِعُ: المَفْعُولُ فِيهِ، وهُوَ: مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فيهِ: مِنْ زَمَانٍ

١٠٨ ـ هذا البيت لامريء القيس.

١٠٩ ـ هذا البيت لامريء القيس.

١١٠ ـ هذا البيت لأبي صخر الهذلي.

مُطْلَقاً، أَقْ مَكَانِ مُبْهَم، أَوْ مُفِيدٍ مِقْدَاراً، أَوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ كَالْصُمْتُ يَوْماً الْو (يَوْمَ الْخَمِيسِ) و «جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ» و «جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ» و المَكَانيُّ غَيْرَهُنَّ يُجَوِّ يقي كاصَلَيْتُ في المَسْجِدِ» ونحو: قَالاً خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدٍ وقَوْلِهِمْ: «دَخَلْتُ الدَّارَ» على التَّوسُع م

وأقول: الرابعُ من المنصوبات الخمسة عَشَرَ: المُقعولُ فيه، ويسمى الظرف، وهو عبارة عما ذكرت.

والحاصِلُ أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كزيداً في "ضَوَبْتُ زَيْداً" وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولكنه ليس بزمان، ولا مكان، نحو: "رَغِبَ المتَقُونَ أَنْ يَفْعَلُوا خَيْراً" فإن المعنى في أن يفعلوا، وعليه في أخدِ التفسيرين قوله تعالى: ﴿وَرَغْبُونَ أَنْ تَنْكِحُومُنَ ﴾ [النّساء تالآبة ١٩٣٧] وقد يكون العكس، نحو: ﴿إِنَا غَافُ مِن رَبّا يَوْمً الإنسان: الآبة ١٠] ونحو: ﴿لِمُنْذِدُ مِنَّ الْإَنْ فَهُ إِلْانسان: الآبة ١٠] ونحو: ﴿لَمُنْذِدُ مِنَّ اللّالَةِ ١٤] وَمُحو: ﴿اللّهُ أَعَلَمُ اللّاسِطلاح، يل كلّ منها مفعولٌ به، وقع الفعلُ عليه، لا فيه، يظهر ذلك بأدنى حينئذِ منصوب على معنى "في" وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح طرفاً، وذلك كقولك: صُمْتُ يَوْمًا، أَوْ يَوْمَ الْخَمِيس، وجَلَسْتُ أَمَامَكَ.

وأشَرْتُ بالتمثيل بيوماً ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهماً وأن يكون منهماً وأن يكون مختصاً، وفي التنزيل: ﴿ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ﴾ [سَبَإ: الآية ١٨] ﴿ النَّارُ يُعْرَبُونَ عَلَيْهَا غُدُوًا وَعَشِيًّا ﴾ [الأحرَاب: الآية ٤٢].

أقسام ظرف المكان

وأما ظرف المكان ِ فعلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: أن يكون مبهماً، ونعني به ما لا يَخْتَصُّ بمكان بعينه، وهو نوحان؛ أحدهما: أسماء الجهات الست، وهي: فَوْق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام،

وخلف؛ قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ حَكُلِ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يُوسُف: الآية ٧٦] ﴿فَنَادَعُهَا مِن عَلِهُ ﴾ [مريَم: الآية ٢٤] في قراءة مَنْ فتح ميم (مَنْ) ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَلِكٌ ﴾ [الكهف: الآية ٧٧] وقرىء: ﴿وكانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ ﴾ ﴿وَرَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَزَوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الشِّمالِ ﴾ [الكهف: الآية ١٧] وأصل (تَزَّاور) تتزاور، النّيمينِ وَإِذَا غَرَبَت تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمالِ ﴾ [الكهف: الآية ١٧] وأصل (تَزَّاور) تتزاور، أي: تتمايل، مشتق من الزَّور - بفتح الواو - وهو المَيْل، ومنه زَارَهُ، أي: مال إليه، ومعنى (تقرضهم) تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القطع، والمعنى تُعْرض عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال، وحاصلُ المعنى أنها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها، وقال الشاعر: [الوافر]

١١١ - صَدَدْتِ الكأسَ عَنَّا أمَّ عَمْرِو وَكَانَ الكأسُ مَجْرَاهَا اليَمِينا

يجوز كونُ «مجراها» مبتدأ، و «اليمين» ظرف محبر به، أي: مجراها في اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون «مجراها» بَدَلاً من الكأس بَدَل اشتمال ؛ فاليمين أيضاً ظرف ؛ لأن المعتمد في الإخبار عنه إنما هو البدل لا الاسم، ويجوز في وَجْهِ [ضعيف] تقديرُ اليمين خبر كان لا ظرفاً، وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل، وقال الآخر: [المتقارب]

١١٢ ـ لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَ أُفْتَى وَهَبَّتُ شَمَالاً
 النَّوعُ الثاني: ما ليس اسمَ جهة، ولكن يشبهه في الإبهام، كقوله تعالى: ﴿أَوِ النَّرَعُوهُ أَرْضَا﴾ [يُوسُف: الآية ١٩] ﴿ وَإِذَا ٓ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِقًا﴾ [الفُرقان: الآية ١٣] .

والقسم الثاني: أن يكون دَالاً على مساحة [مَعْلُومَةِ] من الأرض، كالسِرْتُ فَرْسَخاً» و "مِيلاً» و "بَرِيداً» وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً: أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة؛ فعلى هذا يصحُّ فيه القَوْلاَن ِ.

والقسم الثالث: اسم المكان المشتق من المصدر، ولكن شَرْطُ هذا أن يكون عَامِلُه

١١١ ـ هذا البيت لعمر بن كلثوم.

١١٢ _ هذا البيت لعجلان بن عامر الهذلية.

من مادته، كـ ﴿ جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ » و ﴿ ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرِو » ﴿ وَأَنَا كُنَا نَقَعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمَّةِ ﴾ [الجنّ: الآية ٩] ، ولا يجوز ﴿ جَلَسْتُ مَذْهَبَ عَمْرِو » ونحوه .

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف؛ فلا تقول: "صَلَّيْتُ المسجدَ" ولا "قُمْتُ السُّوقَ» ولا "جَلَسْتُ الطَّرِيقَ»؛ لأن هذه الأمْكِنة خاصَّةٌ، ألا ترى أنه ليس كلُّ مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّح بحرف الظرفية وهو "في" وقال الشاعر - وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يَرَوْا شخصه - يذكر النبيَّ عَيْقٌ وأبا بكر رضي الله عنه حين هَاجَرَ: [الطَّويل]

1۱۳ - جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِه رَفِيقَيْنِ قَالاَ خَيْمَتَيْ أُمُّ مَعْبَدِ اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِه وَفِيقَيْنِ قَالاَ خَيْمَتَيْ أُمُّ مَعْبَدِ هُلَّمَا نَوْلاً بِالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلا فَافْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدِ هُلَّمَا نَوْكَ اللَّهُ عَنْكُمُ بِهِ مِنْ فِعَالٍ لاَ تُجَازَى وَسُؤْدَدِ وَسُؤْدَدِ وَكَانَ حَقه أَن يقول: «قالا في خَيْمَتَىْ أُمِّ مَعْبَدِ» أي: قَيَّلاً فيها، ويروى حَلاَّ بدل

وَكَانَ حَلَهُ أَنْ يُمُونَ * فَي حَيْمَتِي أَمْ مَعْبُو * آيَ . في حَيْمَتِي أَمْ مَعْبُو * آيَ . في وَاوْصَلَ الفعل بنفسه ، قالا ، والتقدير [أيضاً] حَلاً في خَيْمَتَيْ ، ولكنه اضطر فأسقط «في» وأوْصَلَ الفعل بنفسه ، وكذا عملوا في قولهم: «دَخَلْتُ الدَّارَ ، والمَسْجِدَ» ونحو ذلك، إلا أنَّ التوسع مع «دخلت» مُطَّرد؛ لكثرة استعمالهم إياه .

* * *

الخامس المفعول معه

ثم قلت: الخَامِسُ: المَفْعُولُ مَعَهُ، وهُوَ: الاسْمُ، الْفَضْلَةُ، التَّالِي وَاوَ المُصَاحَبَةِ، مَسْبُوقَةً بِفِعْلِ ِ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وحُرُوفُهُ، كـ«سِرْتُ والنِّيلَ» و «أَنَا سَائِرُ والنِّيلَ».

وأقول: الخامسُ من المنصوبات: المفعولُ معه.

وإنما جُعِلَ آخِرَهَا في الذكر لأمرين؛ أحدهما: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسي أو

١١٣ ـ الأبيات لأعمار بنت أبي بكر الصديق.

سماعي؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، والثاني: أنَّ العامل إنما يَصِلُ إليه بواسطة حَرْف ملفوظ به، وهو الواو، بخلاف سائر المفعولات.

شروط مجيء المفعول معه

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أُمُورِ: **أحدها**: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المُصَاحَبَةِ، والثالث: أن تكون تلك الواو مسبوقَة بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحُرُوفُهُ.

وذلك كقولك: "سِرْتُ والنِّيلَ" و "اسْتَوَى المَاءُ والْخَشْبَةَ" و "جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ" وكقول الله تعالى: ﴿فَأَجْعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرِكاً ءَكُمْ الْيُونس: الآية ٧١] أي: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، ف(شركاءكم) مفعول معه؛ لاستيفائه الشرُوطَ الثلاثة، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على (أمركم) لأنه حينئذ شريك له في معناه؛ فيكون التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأن أجْمَعَ إنما يتعلق بالمعاني دون الذّوات ، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، وإنما قلت: "على ظاهر اللفظ" لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف، أي: قامر شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثُلاَثِي محذوف، أي: وأجْمَعُوا فراءته من غير إضمار؛ لأنه من "جمع" وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول: جمعت أمري، وجمعت شركائي، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعُ كَيْدَمُ ثُمَّ أَنَى الْهُ القراءة أن يكون مفعولاً من ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه، ولكن إذا أمكن العَطْفُ فهو أولى لأنه الأصل.

وليس من المفعول معه قولُ أبي الأسْوَد الدؤلي: [الكامل]

118 - يَأَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ اللَّهُ التَّعْلِيمُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ فَإِذَا الْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ الْنَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ

١١٤ ـ الأبيات لأبي الأسود الدؤلى.

فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى بِٱلْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ لاَ تَنْهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

١١٥ - عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَمارِداً حَتَّى غَدَتْ هَـمَّالَةً عَيْنَاهَا وقول الأُخر: [الوافر]

١١٦ - إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّهُ مَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد على مفرد، واستفيدت المعية من العامل ـ وهو «مزجت» ـ وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة، والتقدير: وسقيتها ماء، وكَحَّلْنَ العيونا، فحُذِفَ الفعل والفاعل وبقي المفعول، ولا جائز أن يكون [الواو] فيهما لعطف مفرد على مفرد؛ لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل؛ لأن «عَلَفْتُ» لا يصح تسليطه على الماء، و «زَجَّجْنَ» لا يصح تسليطه على العيون، ولا تكون للمصاحبة؛ لانتفائها في قوله: «عَلَفْتُهَا تِبْنَا ومَاءً» ولعدم فائدتها في «وَزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ والعُيُونَا»؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب، ولا نحو: «كلُّ رَجُل وضَيْعَتُه»؛ لأنه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه، ولا نحو: «هذَا لَكَ وأباك» ونحوه على أن يكون «أباك» مفعولاً معه منصوباً بما في «ها» من معنى أُنبَّهُ، أو بما في «ذا» من معنى أشير، أو بما في «لك» من معنى اسْتَقَرَّ؛ لأن كلاً من «ها» و «ذا» و «لك» فيه معنى معنى أشير، أو بما في «لك» من معنى اسْتَقَرَّ؛ لأن كلاً من «ها» و «ذا» و «لك» فيه معنى أشير، أو بما في «لك» من معنى اسْتَقَرَّ؛ لأن كلاً من «ها» و «ذا» و «لك» فيه معنى أشير، أو بما في «لك» من معنى اسْتَقَرَّ؛ لأن كلاً من «ها» و «ذا» و «لك» فيه معنى

١١٥ _ لم ينسب.

١١٦ ـ هذا البيت للراعي النميري.

الفعل دون حروفه، بخلاف «سِرْتُ والنِّيلَ» و «أنا سَائِرٌ والنِّيل» فإن العاملَ في الأول الفعل، وفي الثاني الاسمُ الذي فيه معنى الفعل وحروفه، قال سيبويه رحمه الله: «وأما نحو هذا لكَ وأباكَ فقبيح؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه» وقالوا: مراده بالقبيح الممتنع.

* * *

السادس: المشبّه بالمفعول به

ثم قلت: السَّادِسُ: المُشَبَّهُ بِٱلمَفْعُولِ بِهِ، نحوُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» وسيأتي.

وأقول: السادسُ من المنصوبات: المشبّة بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى واحد، وذلك في نحو قولكُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بالرفع؛ فزيد: مبتدأ، وحسن: خبر، بنصب الوجه، والأصلُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» بالرفع؛ فزيد: مبتدأ، وحسن: خبر، ووجهه: فاعل بحسن؛ لأن الصفة تعملُ عملَ الفعلِ، وأنت لو صَرَّحْتَ بالفعل فقلت حَسُنَ - بضم السين وفتح النون - لوجب رفع الوجه بالفاعِلِيَّةِ؛ فكذلك حَقُّ الصفة أن يجب معها الرفعُ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد؛ ليقتضي ذلك أن الحسن قد عَمَّهُ بجملته، فقيل: «زَيْدٌ حَسَنٌ» أي: هو، ثم نصب وجهه، وليس ذلك على المفعولية؛ لأن الصفة [إنما] تتعدَّى حَسَنٌ» أي: هو، ثم نصب وجهه، وليس ذلك على المفعولية؛ لأن الصفة وإنما التعين على التعييز؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب البصريين - وهو الحق - أن التمييز لا يكون معرفة، وإذا بَطَلَ هذان الوجهان تعيَّنَ ما قلنا من أنه مُشَبَّه بالمفعول به، وذلك لا يكون معرفة، وإذا بَطَلَ هذان الوجهان تعيَّنَ ما قلنا من أنه مُشَبَّه بالمفعول به، وذلك لما بعدها بعد استيفائها فاعلَهًا - فنُصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمرو في قولك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً» فحَسَنٌ مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمراً، وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبْسَطَ من هذا إن شاء الله في موضعه.

السابع الحال

تعريف الحال

ثم قلت: السَّابِعُ: الحَالُ، وهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أَوْ تَأْكِيدِهِ أَوْ تَأْكِيدِهِ أَوْ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، نحو: ﴿فَرَجَ مِنْهَا خَآبِفًا﴾ [القَصَص: الآية ٢١] و ﴿ لَاَمْنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَيِعًا ﴾ [يُونس: الآية ٩٩] و ﴿ فَلَبَسَّمَ صَاحِكًا ﴾ [النَّمل: الآية ٩٩] و ﴿ وَلَبَسَّمَ صَاحِكًا ﴾ [النَّمل: الآية ١٩] .

وَأَنَا ٱبْنُ دَارَةً مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

ويَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ، ومنهما مطلقاً، ومِنَ الْمُضَافِ إلَيْهِ، إن كانَ الْمُضَافُ بَعْضِهُ نحو: ﴿لَهُ مَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ مَرْجِعُكُمُ جَيعًا ﴾ [الجُعرَ خَيعًا الله عنها، نحو: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمُ جَيعًا اللهُ الله

وحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، مُنْتَقِلَةً، مُشْتَقَّةً، وأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً، أَوْ خاصًّا، أَوْ مُؤَخَّراً، وقَدْ يَتَخَلَّفْنَ.

وأقول: السَّابِعُ من المنصوبات: الحالُ، [وهو] يُذَكَّر ويؤنث، وهو الأَفْصَح، يقال: حَالٌ حَسَن، وحال حسنة، وقد يؤنث لَفْظُهَا فيقال: حالة؛ قال الشاعر: [الطويل] ١١٧ _ عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ خَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَخَسَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ

وحَدُّهُ في الاصطلاح ما ذَكَرْتُ؛ فقولي: "وصفٌ" جنس يدخل تحته الحالُ والخبرُ والصفةُ، وقولي: "فضلة" فصل مُحْرِج للخبر، نحو: "زيد قائم" وقولي: "مَسُوقٌ لبيان هيئة ما هُوَ له" مخرج لأمرين، أحدهما: نعت الفَضْلة من نحو: "رأيت رَجُلاً طَوِيلاً" و "مررت بِرَجُل طَوِيلِ" فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، وإنما سِيقَ لتقييد الموصوف، وجاء بيانُ الهيئة ضِمْناً؛ والثاني: بعض أمثلة التمييز، نحو: "لله دره فارساً"، فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، ولكنه سِيقَ لبيان جنس

١١٧ ـ هذا البيت للفرزدق.

المتعجّب ِ منه، وجاء بيان الهيئة ضمناً، وقولي: «أو تأكيده ـ إلى آخره» تَمَّمْتُ به ذكر أنواع الحال.

أقسام الحال

والحاصلُ أن الحال أرْبَعَةُ أقْسَامٍ: مبينة للهيئة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، ومؤكدة لعاملها، وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها، ومؤكدة لصاحبها، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة.

- (أ) فالمبينة للهيئة: كقولك: «جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً» و «أَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهُ فَرِحاً». وقول الله تعالى: ﴿ فَرَجَ مِنْهَا خَآبِهُا﴾ [القَصَص: الآية ٢١].
- (ب) والمؤكدة لصاحبها: كقوله تعالى: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُهُمْ جَمِيماً ﴾ [يُونس: الآية ٩٩]. وقولك: «جاء النَّاسُ قَاطِبَةً» أو «كَافَّةً» أو «طُرًّا» وهذا القسم أَغْفَل التنبيه عليه جميعُ النحويين، ومَثَّلَ ابنُ مالك مالاً علاقة للحال المؤكدة لعاملها، وهو سَهْوٌ.
- (ج) والمؤكدة لعاملها: كقولك: "جاء زَيْدٌ آتياً" و "عَاثَ عمرٌ مُفْسِداً" وقول الله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجُنَةُ لِلْمُنَقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿ إِلَى الآية ٣١] وذلك لأن الإزلاف هو التقريبُ؛ فكل مُزْلَف قريبٌ، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [النِّساء: الآية ٧٩] ﴿وَلَى مُدْبِرًا ﴾ [النَّمل: الآية ١٩] ﴿وَلَى مُدْبِرًا ﴾ [النَّمل: الآية ١٠] ﴿وَلَا تَعْمُولُ فِي الكَسرِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُونَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ
- (د) والمؤكدة لمضمون الجملة: كقوله: «زَيْدٌ أبوك عطوفاً» وقول الشاعر: [البسيط] 11٨ أَنَا ٱبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَـلْ بِـدَارَةَ يَـا لَـلـنَّـاس ِ مِـنْ عَـارِ؟

١١٨ - هذا البيت لسالم بنداره

وأشَرْتُ بقولي: «قبله» إلى أنه لا يجوز أن يقال: «عطوفاً زيد أبوك» ولا «زيد عطوفاً أبوك».

* * *

صاحب الحال

ثم بينت أن الحال تارة يأتي من الفاعل، وذلك كما [كنتُ] مَثَّلْتُ به من قوله تعالى: ﴿ فَرَجَ مِنْهَا خَآبِفًا ﴾ [القَصَص: الآية ٢١] فإن (خائفاً) حال من الضّمير المستتر في (خَرَجَ) العائد على موسى عليه السلام.

وتارة يأتي من المفعول كما [كنت] مثلت به من قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النِّساء: الآية ٧٩] فإن (رسولاً) حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا.

وأنه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط.

وإلى أنها تجيء من المضاف إليه، وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون المضافُ بعضاً من المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿ أَيُّتُ الْحَدُمُ أَن يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٢] فميتاً: حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضاف بعضه، وقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِنْ غِلِّ إِخُوانًا ﴾ [الحِجر: الآية ٤٧].

والثاني: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَةَ إِبْرَهِعَرَ حَنِيفًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٥] ف(حنيفاً) حال من (إبراهيم) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً: صَحَّ ـ كما أنه لو قيل: أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً ـ كان صحيحاً.

الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمُ مَرْجِعُكُمُ الثالث: الآية ٤] فرجميعاً) حالٌ من الكاف والميم المخفوضة بإضافة

المرجع، والمرجع هو العامل في الحال، وصحَّ له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر؛ فهو بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون جميعاً، كان العاملُ الفعلَ الذي المصدرُ بمعناه.

* * *

أحكام الحال

ثم بينت أن للحال أحكاماً أربعة، وأن تلك الأربعة ربما تخلفت.

فالأولُ: الانتقالُ؛ ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً، وذلك كقولك: «جاء زيدٌ ضاحكاً» ألا ترى أن الضحك يُزَايل زيداً، ولا يلازمه، هذا هو الأصل، وربما جاءت دالة على وصف ثابت ، كقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي ٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِئنَبَ مُنَصَّلاً ﴾ [الأنعام: الآية ١١٤] أي: مبيناً، وقول العرب: «خَلَقَ اللّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيها أَطُولَ مِنْ رِجْلَيْها» فالزرافة ـ بفتح الزاي ـ مفعول لخلَق، بدلٌ منها [بَدَل] بعض من كلّ، وأطولَ: حال من الزرافة، ومن رجليها: متعلق بأطول.

وقد عاب بعضُ الجهال ما جَزَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوبُ بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة، فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامة تضمه ما نصه: وهي الزرافة ـ بفتح الزاي ـ هذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس «زَرَافة» بالفتح، وهو الوجه، والعامة تضمها، انتهى كلامه، واللغات الشاذةُ لا تُحْصَى، وإنما يعملُ على ما عليه الفُصَحَاء الموثوقُ بلغتهم.

الثاني: الاشتقاقُ؛ وهو: أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر كما قدمناه من الأمثلة، وربما جاءت اسماً جامداً كقوله تعالى: ﴿ فَاتَقِرُوا ثَبَاتٍ ﴾ [النّساء: الآية ٧١] ف (ثبات) حالٌ من الواو في (انْفِرُوا) وهو جامد، لكنه في تأويل المشتق، أي: متفرقين بدليل قوله تعالى: ﴿ أَوِ اَنْفِرُوا جَمِيعًا ﴾ [النّساء: الآية ٧١] وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة.

الثالث: أن تكون نكرة، كجميع ما قدمناه من الأمثلة، وقد تأتي بلفظ المعرف

بالألف واللام، كقولهم: «ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ» و «أَرْسَلَهَا العِرَاكَ» و «جاءُوا الحَمَّاء الْغَفِيرَ» أي: جميعاً، وأل في ذلك كله زائدة، وقد تأتي بلفظ المعَرَّف بالإضافة، كقولهم: «اجْتَهِدْ وَحْدَكَ» أي: منفرداً، و «جاءوا قَضَّهُمْ بقَضِيضهمْ»، أي: جميعاً.

وقد تأتي بلفظ المعرف بالعَلَمِيَّةِ، كقولهم: «جَاءَت ِ الْخَيْلُ بَدَادِ» أي: متبدِّدَةً، فإن بَدَادِ في الأصل علم على جنس التبدُّدِ، كما أن فجار علم للفَجْرَة.

الرابع: أن لا يكون صاحبُها نكرة مَحْضَة، كما تقدم من الأمثلة؛ وقد تأتي كذلك كما روى سيبويه من قولهم: «عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضا» وقال الشاعر؛ وهو عنترة العبسي: [الكامل] ١١٩ _ فِيهَا اثْنَتَانِ وأرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ فحلوبة: لتمييز العدد، إما حالٌ من العدد، أو من حلُوبة، أو صفة، وعلى هذين الوجهين ففيه حَمْلٌ على المعنى؛ لأن حلوبة بمعنى حلائب، فلهذا صح أن يحمل عليها سوداً، والوجه الأول أحسن.

وفي الحديث: «صَلَّى رسولُ الله ﷺ جالساً وصَلَّى وراءَهُ رجالٌ قياماً» فجالساً: حال من المعرفة، وقياماً: حال من النكرة المحضة.

وإنما الغالبُ _ إذا كان صاحبُ الحال نكرةً _ أن تكون عامة أو خاصة، أو مؤخرة عن الحال.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿ وَمَا آهْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَمَّا مُنذِرُونَ ﴿ الشُّعَرَاء: الآية [٢٠٨] ؛ فإن الجملة التي بعد (إلا) حال من (قرية) وهي نكرة عامة؛ لأنها في سياق النفى.

والثاني: نحو: ﴿فِهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿ آَمْرًا يَنْ عِندِنَاً ؛ فَرَاْمِراً) - إذا أعرب حالاً - فصاحبُ الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص: أما الأول فمن جهة أنه أحَدُ صِيَغِ العموم، وأما الثاني فمن جهة الإضافة، وأما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص؛ لوصفه بحكيم، وقرأ بعضُ السلف: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ

١١٩ ـ هذا البيت لعنتر بن شداد.

عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقاً ﴾ بالنصب؛ فجعله الزمخشري حالاً من (كتاب) لِوَصْفِهِ بالظرف، وليس ما ذكر بلازم، لجواز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف.

والثالث: كقوله: [مجزوء الوافر]

٧- لِسيَّةَ مُوحِيْنًا ظَلَلُ

فهذه المواضع ونحوها مَجِيءُ الحال فيها من النكرة قِيَاسِيُّ، كما أن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ، فَقِسْ عليه هنا.

* * *

الثّامن التّمييز

ثم قلت: الثَّامِنُ: التَّمْييزُ، وهو: ٱسْمٌ، نَكِرَة، فَضْلَةٌ، يَرْفَعُ إِبْهَامَ ٱسْمٍ، أَوْ إِجْمَالَ نِسْبَةٍ.

فالأوَّلُ: بَعْدَ الْعَدَدِ الأَحَدَ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى الْمِائَةِ، و «كُمْ» الاسْتِفْهَامِيَّةِ، نحو: «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ» وبَعْدَ المَقَادِيرِ، كارِطْل زَيْتاً» وكالشِبْر أَرْضاً» و «قَفِيز بُرًّا» وَشِبْهِهِنَّ، مِنْ نَحْوِ: ﴿مِثْلَمَا ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزّلزَلة: الآية ٧] و «نِحْي سَمْناً» و «مِثْلُهَا زُبْداً» و «مَوْضِعُ رَاحَة سَحَاباً» وبَعْدَ فَرْعِهِ نحو: «خَاتَم حَدِيداً».

والثاني: إمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ، نحوُ: ﴿وَاشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَكَبُك﴾ [مريَم: الآية ٤] أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا، أَوْ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ الْمُلْكُولُ اللَّهُ اللَّه

وأقولُ: الثامنُ من المنصوبات: التَّمييزُ.

تعريف التّمييز

وهو والتفسير والتبيين ألفاظٌ مترادفة لغة واصْطِلاَحاً، وهو في اللغة بمعنى فَصْلِ

٧ - سبق شرح هذا البيت.

الشيء عن غيره، قال الله تعالى: ﴿ وَالْمَتَازُوا اللَّهِ مَا أَيُّمَا الْمُجْرِمُونَ ﴿ آيِ اللَّهِ ١٥] أي: انفصلوا من المؤمنين ﴿ تُكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْفَيْظِ ﴾ [المُلك: الآية ١٨] أي: ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمُور، وهي المذكورة في المقدمة.

الفرق ما بين الحال والتمييز

وفُهِمَ مما ذكرته في حَدَّي الحال والتمييز أنَّ التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوباً، فضلة، مبيناً لإبْهَام، إلا أنه يفارقه في أمرين، أحدهما: أن الحال إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً؟ نحو: «عِشْرُونَ دِرْهَماً» و «رطل زيتاً» وبالصفات المشتقة قليلاً! كقولهم: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً» و «لِلَّهِ دَرُّهُ رَاكِباً» الثاني: أن الحال لبيان الهيئات! والتمييز يكون تارة لبيان النَّوات. وتارة لبيان حجهة النسبة.

* * *

التمييز نوعان وكل منهما على أربعة أقسام

(أ) أقسام التّمييز المبيّن للذّات

وقَسَّمْتُ كلاًّ من هذين النوعين أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:

فأما أقْسَامُ التمييز المبين للذات فأحدها: أن يقع بعد الأعداد، وقسمت العدد إلى قسمين: صريح، وكناية.

العدد الصّريح

فالصريح الأَحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المائة. تقول: «عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْداً» و «تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ دِرْهَماً» وقال الله تعالى: ﴿إِنِي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْبَكِاً﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿وَبَعَشْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيَّلَةٌ وَأَتَمَمْنَهَا مِنْهُمُ ٱثْنَىٰ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [الـمَائدة: الآية ١٢] ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيَّلَةٌ وَأَتَمَمْنَهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَلَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيَلَةً ﴾ [الأعراف: الآية ١٤] ﴿فَلَيْثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: الآية ١٤] ﴿فَمَن لَمَّ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة:

الآية ٤] ﴿ ذَرْعُهَا سَبِّعُونَ ذِرَاعًا ﴾ [الحَاقَة: الآية ٣٢] ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنيِنَ جَلَدَةً ﴾ [النُّور: الآية ٤] ﴿ إِنَّ هَٰذَاۤ أَخِى لَهُ تِسَّعُ وَيَسْعُونَ نَجْمَةً ﴾ [ص: الآية ٢٣] ، وفي الحديث: ﴿إِن لله تسعةً وتسعينَ اسماً » وأردت بقولي: ﴿إِلَى المائة » عدم دخول الغاية في المُغَيَّا ، وهو أحدُ احتمالَىْ حرف الغاية .

العدد الكنابة

والكناية هي «كم» الاستفهامية، تقول: كمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟ فكم: مفعول مقدم، وعبداً: تمييز واجبُ النصبِ والإفراد، وزعم الكوفي أنه يجوز جمعه فتقول: كم عبيداً ملكت، وهذا لم يسمع، ولا قياس يقتضيه، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية؟ وذلك مشروط بأمرين، أحدهما: أن يدخل عليها حرف جر، والثاني: أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: بِكمْ دِرْهَم ِ ٱسْتَرَيْتَ؟ وعلى كمْ شَيْخ ِ اسْتَغَلْتَ؟ والجر حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضمرة، والتقدير: بكم من درهم؟ وعلى كم من شيخ؟ وزعم الزجاج أنه بالإضافة.

القسم الثاني: أن يقع بعد المقادير وقَسَّمْتُهَا على ثلاثة أقسام، أحدها: ما يدل على الوزن، كقولك: رطل زيتاً، ومَنُوَان سمناً؟ والمَنوَان: تثنية مَناً، وهو لغة في المنّ، وقيل في تثنيته: مَنوان ، كما يقال في تثنية عصاً: عصوان، والثاني: ما يدل على مساحة؟ كقولك: شبر أرضاً، وجريب نخلاً؟ وقولهم: ما في السماء مَوْضع رَاحةٍ سحاباً، النّالث: ما يدل على الكيل، كقولهم: قفيز براً، وصاع تمراً.

القسم الثالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء، وذكرت لذلك أربَعَة أمثلة: أحدها: قول الله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرً﴾ [الزّلزَلة: الآية ٧] فهذا بعد شِبْهِ الوزن، وليس به حقيقة؟ لأن مثقال الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في عُرْفنا، والثاني: قولهم: عندي نِحْيٌ سمناً، والنّحيُ ـ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة ـ اسم لوعاء السّمن، وهذا يُعَد شبه الكيل، وليس به حقيقة؛ لأنّ النّحي ليس مما يكال به السّمن ويعرف به مقداره، وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيراً وكبيراً، ومثله قولهم: وَطْبٌ لَبَناً، والوَطْبُ ـ بفتح الواو وسكون الطاء وبالياء الموحدة ـ اسم لوعاء اللّبن، وقولهم: سِقاء ماءً، وزِقٌ خمراً، وراقُودٌ خَلاً، الثالث: ما في

السماء موضعُ راحةِ سحاباً، فسحاباً: واقع بعد «موضع راحة» وهو شبيه بالمساحة، والرابع: قولهم: على التَّمْرَةِ مِثْلها زُبداً فزُبْداً: واقع بعد «مثل» وهي شبيهة إن شئت بالوزن، وإن شئت بالمساحة.

والقسم الرابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هذَا خَاتَمٌ حديداً، وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه؛ فهو فَرْعُهُ، وكذلك «بَاب سَاجاً» و «جُبَّةٌ بخرًًا» ونحو ذلك.

(ب) التّمييز المبيّن لجهة النّسبة

وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة:

أحدها: أن يكون مُحَوَّلاً عن الفاعل، كقول الله عز وجل: ﴿وَاَشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبِهُ ﴿ وَمِلَةَ عَالَى: ﴿ وَاَسْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ ، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءِ وَمِنَهُ النَّسَاء: الآية ٤] أصلُه: فإن طابت أنفسُهُنَّ لكم عن شيء منه، فحُوِّلَ الإسناد فيهما عن المضاف ـ وهو الشيب في الآية الأولى، والأنفُسُ في الآية الثانية ـ إلى المُضاف إليه ـ هو الرأس، وضمير النسوة ـ فارتفعت الرأس، وجيء بدلَ الهاء والنون بنون النسوة، ثم جيء بذلك المضاف الذي حُوِّل عنه الإسناد فضلةً وتمييزاً، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة، لأن التمييز إنما يُطْلَبُ فيه بيانُ الجنس، وذلك يتأدى بالمفرد.

الثاني: أن يكون مُحَوَّلاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿ وَفَجَرْنَا ٱلْأَرْضَ عُبُونًا ﴾ [القَمَر: الآية ١٦] قيل: التقدير [وفجرنا] عيونَ الأرضِ، وكذا قيل في «غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً» _ ونحو ذلك.

الثالث: أن يكون مُحَوَّلاً عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكُنُرُ مِنكَ مَالاً﴾ [الكهف: الآية ٣٤] أصلُه: مالي أكْثَرُ، فحذف المضاف ـ وهو المال ـ وأقيم المضاف إليه ـ وهو ضمير المتكلم ـ مُقَامَه، فارتفع وانفصل، وصار: أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومثله: «زيد أحْسَنُ وَجُهاً» و «عَمْرٌو أَنْقَى عِرْضاً» وشبه ذلك، التقدير: وَجُهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ، وعِرْضُ عمرو أَنْقَى.

الرَّابع: أن يكون غير مُحَوَّل ، كقول العرب: «لِلَّهِ دَرُّهُ فارساً» و «حَسْبُكَ به ناصراً» وقول الشاعر:

١٢٠ ـ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ

«يا» حرف نداء «جارتا» منادى مضاف للياء، وأصله «يا جارتي» فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا «ما» مبتدأ، وهو اسم استفهام، «أنت» خبره، والمعنى عَظُمْت ، كما يقال: زَيْدٌ وما زَيْدٌ، أي: شيء عظيم، و «جاره» تمييز، وقيل: حال، وقيل: «ما» نافية، و «أنت» اسمها، و «جارة» خبر ما الحجازية، أي: لَسْت ِ جارة، بل أنت أشرف من الجارة، والصواب الأول، ويدلُ عليه قولُ الشَّاعرِ: [السّريع]

۱۲۱ ـ يَـا سَـيِّـداً مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّـدٍ مُــوظــاً الأكْــنَــاف ِ رَحْــبَ الــذِّرَاعْ و «من» لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز.

* * *

التاسع المستثنى

ثم قلت: التَّاسِعُ: المُسْتَثْنَى بِلَيْسَ، أَوْ بِلاَ يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلاَ، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقاً، أَوْ بِإِلاَ يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلاَ، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقاً، أَوْ بِإِلاَّ بَعْدَ كَلاَم تَامَّ مُوجَب مُ أَوْ غَيْرِ مُوجَب وتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى، نحو: ﴿فَشَرِيُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩].

وَمَسا لِسِيَ إِلاَّ آلَ أَحْدَمَدَ شِسِيعَتْ

وغَيْرُ الْمُوجَبِ: إِنْ تُرِكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلاَ أَثَرَ فِيهِ لَهِ إِلاّ ، ويُسَمَّى مُفَرَّعاً ، نحو: «مَا قَامَ إِلاّ زَيْدٌ» ، وإِنْ ذُكِرَ فإِنْ كَانَ الاِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإِثْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ ، نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلّا قَلِيلٌ مِنْهُ أَرْجَحُ اللّهِ ٦٦] ، ومُنْقَطِعاً فَتَمِيمٌ تُجيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيخُ ، وَالمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسِوَّى مَخْفُوضٌ ، وبِخَلاَ وَعَدَا وحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ

١٢٠ ـ هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون.

١٢١ ـ لم ينسب.

مَنْصُوبٌ، وتُعْرَب غَيْرٌ بِٱتَّفَاق وسِوَى عَلَى الْأَصَحِّ إعْرَابَ المُسْتَثْنَى بِإلاّ.

وأقول: التَّاسعُ من المنصوبات: المستثنى.

حالات وجوب نصب المستثنى

وإنما يجب نصبُه في خَمْس ِ مسائل:

إحداها: أن تكون أداة الاستثناء «ليس» كقولك: قَامُوا لَيْسَ زَيْداً، وقول النبي ﷺ: «ما أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ ٱسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظَّفُرَ» فليس هنا بمنزلة إلاّ في الاستثناء، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً بإجماع.

الثانية: أن تكون أداة الاستثناء «لا يكون» كقولك: قاموا لا يكون زيداً؛ فلا يكون أيضاً: بمنزلة إلا في المعنى، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً. كما هو واجب مع ليس.

والعلة في ذلك فيهما أن المستثنى بهما خَبَرُهُمَا. وسيأتي لنا أنَّ كان وليس وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر.

فإن قلت: فأين اسمهما؟

قلتُ: مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، وكأنه قيل: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿يُوصِيكُو اللّهُ فِي اللّهِ كُنَّ لِللّهِ كُنَّ لِللّهِ كُنَّ لِللّهِ اللّهَ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ولاد قد تقدم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنه قيل أولاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كُنَّ، وكذلك هنا.

الثالثة: أن تكون الأداة «ما خلا»، كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقول ِ لَبِيدِ بن ربيعة العامري الصحابي: [الطّويل]

١٢٢ - أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

١٢٢ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري.

الرَّابع: أن يكون غير مُحَوَّل ، كقول العرب: «لِلَّهِ دَرُّهُ فارساً» و «حَسْبُكَ به ناصراً» وقول الشاعر:

١٢٠ ـ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ

"يا" حرف نداء "جارتا" منادى مضافٌ للياء، وأصله "يا جارتي" فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً "ما" مبتدأ، وهو اسم استفهام، "أنت" خبره، والمعنى عَظُمْت، كما يقال: زَيْدٌ وما زَيْدٌ، أي: شيء عظيم، و "جاره" تمييز، وقيل: حال، وقيل: "ما" نافية، و "أنت" اسمها، و "جارة" خبر ما الحجازية، أي: لَسْت ِ جارة، بل أنت أشرفُ من الجارة، والصوابُ الأول، ويدلُ عليه قولُ الشَّاعر: [السّريع]

١٢١ ـ يَـا سَـيِّــداً مَـا أَنْــتَ مِـنْ سَـيِّــدٍ مُــوطّــاً الأكْــنَــاف ِ رَحْــبَ الــذِّرَاعْ و «من» لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز.

* * *

التاسع المستثنى

ثم قلت: التَّاسِعُ: المُسْتَثْنَى بِلَيْسَ، أَوْ بِلاَ يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلاَ، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقاً، أَوْ بِلاَ يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلاَ، أَوْ بَمَا عَدَا، مُطْلَقاً، أَوْ بِلاَ بَعْدَ كَلاَم تَامِّ مُوجَب مُوجَب وتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى، نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] .

وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْدَمَدَ شِيعَةٌ

وغَيْرُ الْمُوجَبِ: إِنْ تُرِكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلاَ أَثَرَ فِيهِ لَهِ إِلاّ ، ويُسَمَّى مُفَرَّغاً ، نحو: «مَا قَامَ إِلاّ زَيْدٌ» ، وإِنْ ذُكِرَ فإِنْ كَانَ الاِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإِتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ ، نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلّا قَلِيلٌ مِّنْهُمُ ۖ [النِّسَاء: الآية ٦٦] ، ومُنْقَطِعاً فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيخُ ، وَالمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسِوَى مَخْفُوضٌ ، وبِخَلا وَعَدَا وحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ

١٢٠ ـ هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون.

١٢١ - لم ينسب.

مَنْصُوبٌ، وتُعْرَب غَيْرٌ بِٱتَّفَاقَ وسِوَى عَلَى الأَصَحِّ إعْرَابَ المُسْتَثْنَى بِإلاّ.

وأقول: التَّاسعُ من المنصوبات: المستثنى.

حالات وجوب نصب المستثنى

وإنما يجب نصبُه في خَمْس ِ مسائل:

إحداها: أن تكون أداة الاستثناء «ليس» كقولك: قَامُوا لَيْسَ زَيْداً، وقول النبي ﷺ: «ما أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ ٱسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظفُرَ» فليس هنا بمنزلة إلاّ في الاستثناء، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً بإجماع.

الثانية: أن تكون أداة الاستثناء «لا يكون» كقولك: قاموا لا يكون زيداً؛ فلا يكون أيضاً: بمنزلة إلا في المعنى، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً. كما هو واجب مع ليس.

والعلة في ذلك فيهما أن المستثنى بهما خَبَرُهُمَا. وسيأتي لنا أنَّ كان وليس وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر.

فإن قلت: فأين اسمهما؟

قلتُ: مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، وكأنه قيل: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿يُوصِيكُو اللّهُ فِي اللّهِ عَلَمُ لِللّهِ مِثْلُ حَظِ الْأَنشَيَةِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اَثَنتَيْنِ [النّساء: الآية ١١] أي: فإن كانت البنات، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنه قيل أولاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كُنَّ، وكذلك هنا.

الثالثة: أن تكون الأداة «ما خلا»، كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقول ِ لَبِيدِ بن ربيعة العامري الصحابي: [الطّويل]

١٢٢ ـ أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيهِ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

١٢٢ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري.

الرَّابِعة: أن تكون الأداة «ما عدا» كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً وكقول الشَّاعر: [الطّويل]

١٢٣ ـ تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي؛ فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّـذِي يَـهْـوَى نَـدِيـمِـيَ مُـولَـعُ فالياء في موضع نصب؛ بدليل لحاق نون الوقاية قبلها، وحكى الجَرْمِيُّ، والرَّبَعِيُّ،

والأخفش الجرّ بعد ما خلا وما عدا، وهو شاذ؛ فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة.

فإن قلت: لِمَ وَجَبَ عند الجمهور النصبُ بعد «ما خلا» و «ما عدا». وما وَجْهُ الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان؟

قلت: أما وجوبُ النصب فلأن «ما» الداخلة عليهما مصدرية، و «ما» لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، وأما جواز الخفض فعلى تقدير «ما» زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإن المعهود في زيادة «ما» مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لّيُصّبِحُنَّ نَدِمِينَ ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٠] ﴿فَهِمَا نَقْضِهِم مِّيثَنَقَهُم لَعَنَّهُم المَنْهُم المَائدة: الآية ١٤] ﴿مِمَّا خَطِيَّكُنِهِم أُغْرِقُونُ انُوح: الآية ٢٥].

وقولي: «مطلقاً» راجع إلى المسائل الأربع، أي: سواء تقدم الإيجابُ أو النفي أو شبهه.

* * *

الخامسة: أن تكون الأداة «إلا» وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن تكون بعد كلام تام مُوجَب، ومرادي بالتام أن يكون المستثنى منه مذكوراً، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلاَئِكةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاّ إِبْلِيسَ﴾.

الثانية: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه، كقول الكُمَيْت ِ يمدح آل البيت رضي الله عنهم: [الطّويل]

١٢٣ - لم ينسب.

١٢٤ - وَمَا لِيَ إِلا آلَ أَحْمَا. شِعَةٌ وَمَا لِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

ولما انتهيْتُ إلى هنا استطردت في بقية أنواع المستثنى، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة، وبعضه متردِّدٌ بين باب المنصوبات وغيرها؛ فذكرت أن الكلام إذا كان غيرَ إيجاب ٍ ـ وهو النفيُ والنهيُ والاستفهامُ ـ .

الاستثناء المفرّغ وأحكامه:

فإن كان المستثنى منه محذوفاً فلا عمل لـ إلا ، وإنما يكون العمل لما قبلها ، ومن ثُمَّ سمّوه استثناء مُفَرَّغاً ؛ لأن ما قبلها قد تَفَرَّغَ للعمل فيما بعدها ، ولم يشغله عنه شيء ، تقول: ما قام إلا زَيْدٌ ، فترفع زيداً على الفاعلية ، وما رأيتُ إلا زيداً ، فتنصبه على المفعولية ، وما مَرَرْتُ إلا بزيْد ، فتخفضه بالباء ، كما تفعل بهن لو لم تذكر إلا ، وإن كان المستثنى منه مذكوراً ؛ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً _ وهو أن يكون [المستثنى] داخلاً في جنس المستثنى منه _ أو منقطعاً _ وهو أن يكون غير داخل _ .

فإن كان منصلاً جاز في المستثنى وجهان، أحدهما: _ وهو الراجح _ أن يُعْرَبُ بإعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه بَدَلَ بعض من كل؛ والثاني: النصبُ على أصل الاستثناء، وهو عربي جيد، مثال ذلك في النفي قوله تعالى: ﴿وَلَرْ يَكُنْ لَمُمْ شُهُدَاءٌ إِلَا الشَّهُ ﴾ [النّور: الآية ٦] أجمعت السبعة على رفع (أنفسهم)، وقال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلّا قَلِيلٌ مِنْهُمُ ﴾ [النّساء: الآية ٦٦] قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع (قليل) على أنه بَدَلُ من الواو في (فعلوه) كأنه قيل: ما فعله إلا قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إِلّا قليلًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٦] بالنصب، ومثاله في النهي قوله تعالى: ﴿وَلا يَلْقَفِتُ مِنْكُمُ أَكُمُ إِلّا النّسَاء ولم المنال المَا المنال المنال ولم والمستر في (يقنط) ولو قُرِىء السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستر في (يقنط) ولو قُرِىء أحمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستر في (يقنط) ولو قُرِىء (الضالين) بالنصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكن القراءة سُنَةٌ متبعة.

وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه، وهي البلغة العُليا، ولهذا أجمعت

١٢٤ ـ هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى.

السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَمُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱلْبَاعَ الطَّنِّ [النَّساء: الآية ١٥٧] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى ﴾ ولو أبدل مما قبله لقرىء برفع ﴿إِلَّا ٱبْنِاعَ ﴾ [النِّساء: الآية ١٥٧] و ﴿إِلَّا ٱبْتِغْكَآءَ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٧٧] ؛ لأن كلاً منهما في موضع رفع ؛ إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمِدِ على النفي، وإما على أنه مبتدأ تقدَّم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب، قال الشاعر: [الرِّجز]

١٢٥ - وَبَــلْـدَةٍ لَــيْـسَ بــهـا أنِــيـسُ إلا الــيــعــافِـــيــرُ وإلا الــعــيــس
 فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليس من جنسه.

وذكرت أيضاً أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائماً، لأنهما ملازمان للإضافة لما بعدهما، فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه، فلذلك يلزمه الخفض.

وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفضُ والنصبُ؛ فالخفض على أن يُقَدَّرْنَ حروف جَرِّ، والنصبُ على أن يُقَدَّرْنَ أفعالاً اسْتَتَرَ فاعلُهُنَّ، والمستثنى مفعول، هذا هو الصحيح، ولم يُجَوِّزْ سيبويه في المستثنى بِعَدَا غيرَ النصبِ؛ لأنه يَرَى أنها لا تكون إلا فعلاً، ولا في المستثنى بِحَاشَا غيرَ الجرِّ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفاً.

* * *

العاشر خبر كان وأخواتها

ثم قلت: والْبَوَاقِي خَبَرُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا، وخَبَرُ كَادَ وأَخَوَاتِهَا، ويَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنْهَا، رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا، مُجَرَّداً مِنْ «أَنْ» بَعْدَ أَفْعَالِ الشُرُوعِ، ومَقْرُوناً بِهَا بَعْدَ حَرَى وٱخْلَوْلَقَ، ونَدَرَ تَجَرُّدُ خَبَرِ عَسَى وأَوْشَكَ، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وكَرَبَ، ورُبَّمَا رُفِعَ السَّبَيِيُّ بِخَبَرِ عَسَى؛ فَفِي قَوْلِهِ:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

١٢٥ ـ هذا البيت لعامر بن الحارث.

فِيمَنْ رَفَعَ «جُهْدُهُ» شُذُوذَانِ ، وخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَى لَيْسَ، واسْمُ إِنَّ وأَخَوَاتِهَا .

وأقول: العاشر من المنصوبات: خَبَرُ «كان» وأخواتها، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَلِيرًا﴾ [الفُرقان: الآية ١٠٣] ﴿لَيْسُوا سَوَآءٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٣] ﴿لَيْسُوا سَوَآءٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٣] ﴿لَيْسُوا سَوَآءٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣] .

* * *

الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وأحوال اقترانه بهأن»

الحادي عَشَرَ: خبر كاد وأخواتها، وقد تقدم في باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، وذكرت هنا أنه ينقسم ـ باعتبار اقترانِهِ بأن وتَجَرُّدِهِ منها ـ أربعة أقسام:

أحدها: ما يجب اقترائه بها، وهو حَرَى واخْلَوْلَقَ، تقول: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَل» و «اخْلَوْلَقَت ِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ» ولا أعرف مَنْ ذَكَرَ «حَرَى» من النحويين غير ابن مالك، وتَوَهَّم أبو حيان أنه وَهِمَ فيها، وإنما هي حَرَى بالتنوين اسماً لا فعلاً، وأبو حيان هو الوَاهِم، بل ذكرها أصحابُ كتب الأفعال من اللغويين، كالسَّرَقُسْطِيِّ، وابن طريف، وأنشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى: [الخفيف]

١٢٦ - إِنْ يَقُلُ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسِ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَكَانَا

القسم الثاني: ما الغالِبُ اقترانُهُ بها، وهو عَسَى وأَوْشَكَ، مثالُ ذِكْرِ «أَنْ» قولُ الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَثِكُرُ أَن يَرَمَكُمُ ۗ [الإسرَاء: الآية ٨] ، وقولُ الشاعر: [الطّويل]

١٢٧ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا - إِذَا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا ومثالُ تركها قولُ الشاعر: [الطَّويل]

١٢٨ - عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ؛ إنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

١٢٦ ـ لم ينسب.

۱۲۷ ـ لم ينسب.

١٢٨ ـ هذا البيت لمحمد بن إسماعيل.

وقول الآخر: [المنسرح]

١٢٩ - يُـوشِكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَـنِيَّتِهِ فِـي بَـعْـض ِ غِـرَّاتِـهِ يُــوَافِـقُــهَـا

القسمُ الثالثُ: ما يترجع تجرُّدُ خبره من «أَنْ» وهو فِعْلاَن ِ: كَادَ، وكَرَبَ، مثالُ التجرد منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١]، وقولُ الشاعر: [الخفيف]

١٣٠ ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْـوُشَاةُ: هِـنْـدُ غَـضُـوبُ ومثالُ الاقتران بها قولُ الشاعر: [الخفيف]

١٣١ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مُلْ ثَلَوى حَلَّمَ وَيُلُوهِ وَبُرُوهِ وَبُرُوهِ وَبُرُوهِ وَبُرُوهِ وَبُرُوهِ وَبُرُوهِ وَبُرُوهِ وَيُلَا وَقُولُهُ: [الطَّويل]

١٣٢ ـ سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَـدْ كَـرَبَـتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَـقَـطُـعَا

«تَقَطَّعَ» فعل مضارع، وأصله تتقطع فحذف إحدى التاءين، ولم يذكر سيبويه في خبر «كَرَبَ» إلا التجرد.

القسم الرابع: ما يمتنع اقترانُ خبره بأنْ، وهو أفعالُ الشُّرُوعِ: طَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأَخْفَا يَغْصِفَانِ﴾ [الأعرَاف: الآية [٢٢]. وقال الشاعر: [البسيط]

٨٧ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِر وقال الشَّاعر: [الكامل]

١٣٣ - فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُومُ تُجِيبُنِي وفِي الإعْتِبَادِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

١٢٩ ـ هذا البيت لأبو عباس المبرد.

١٣٠ ـ هذا البيت للكلحة اليربوعي.

١٣١ ـ هذا البيت لمحمد بن مناذر.

١٣٢ ـ هذا البيت لأبي زيد الأسامي.

١٣٣ ـ لم ينسب.

وقال الآخر: [الوافر]

١٣٤ - أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا

وقال: [البسيط]

١٣٥ - أنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

وقال: [الطُّويل]

٨٨ - هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى

وقال: [الطّويل]

٨٩ - وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَرْهَقُ

الثّاني عشر خبر ما حمل على ليس

النوعُ الثاني عشر: خبرُ ما حمل على ليس، وهو أربعة:

أحدها: «لات» كقوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ ﴾ [ص: الآية ٣] .

والثاني: «ما» كقوله تعالى: ﴿مَا هَنذَا بَشَرًّا﴾ [يُوسُف: الآية ٣١].

والثالث: «لا» كقول الشاعر:

97 - تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِـمَّا قَـضَـى الـلَّـهُ وَاقِـيَـا والرابع: "إن" النافية كقول الشاعر: [المنسرح]

١٣٦ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

١٣٤ ـ هذا البيت للأشموني.

١٣٥ - لم ينسب.

١٣٦ - لم ينسب.

وقد تقدم شرح شروطهن مُسْتَوْفًى في باب المرفوعات.

الثَّالث عشر اسم إنَّ وأخواتها

النوع الثالِثَ عَشَرَ: اسْمُ «إنَّ» وأخواتها، نحو: «إنَّ زَيْداً فَاضِلٌ» و «لَعَلَّ عَمْراً قَادِمٌ»، و «لَيْتَ بَكْراً حَاضِرٌ».

اقتران «ما» الزّائدة بـ«إنَّ» يلغي عملها وجوباً

ثم قلت: وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا المَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ وُجُوباً، إلاّ لَيْتَ فَجَوَازاً.

وأقولُ: مثالُ ذلك: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحِدٌّ ﴾ [النَّساء: الآية ١٧١] ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ [الأنفَال: الآية ٢] وقولُ الشاعر: [الطّويل]

١٣٧ ـ أُعِدْ نَظُراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ ؛ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ المُقَيَّدَا

وجهُ الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصحَّ دخولُهما على الجملة الفعلية، ولَكَانَ دخولُهما على المبتدأ والخبر واجباً، واحترزتُ بالمزيدة من الموصولة، نحو: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّما نُبِدُهُم بِهِ، مِن مَالٍ وَبَيْنِ ﴿ فَيَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّية ٥٥] أي: أنَّ الذي؛ بدليل عَوْدِ الضمير من (به) إليها، ومن المصدرية، نحو: «أعْجَبَنِي أنما قُمْتَ» أي: قيامُك، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّما صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾ [طه: الآية ٢٦] يحتملهما، أي: إن الذي صنعوه، أو إن صُنْعهم، وعلى التأويلين جميعاً فإنَّ عاملةً، واسمها في الوجه الأول «ما» دون صلتها، وفي الوجه الثاني الاسمُ المنسبكُ من «ما» وصلتها. وقال النابغة: [البسيط]

١٣٨ - قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَ تِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ لَا عَلَى الإعمال والإهمال، وذلك خاص بليت، أما يُرْوى بنصب «الحمام» ورفعه، على الإعمال والإهمال، وذلك خاص بليت، أما

١٣٧ ـ هذا البيت للفرزدق.

١٣٨ ـ هذا البيت للذبياني.

الإعمال فلأنهم أبقَوْا لها الاختصاصَ بالجملة الاسميَّة فقالوا: «لَيْتَمَا زَيْدٌ قائم» ولم يقولوا: ليتما قام زيد، وأما الإهمال فللحَمْل على أخواتها.

* * *

الأحرف المشبَّهة ذات النّون تحذف نونها المتحرّكة استثقالاً

ثم قلت: ويُخفَّفُ ذُو النُّونِ مِنْهَا: فَتُلْغَى لَكِنَّ وُجُوباً، وكَأَنَّ قَلِيلاً، وإنَّ غالباً، ويَغِبُ اسْتِتَارُ اسم أنّ، وكؤنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً، وكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخاً، ويَجِبُ اسْتِتَارُ اسم أنّ، وكؤنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً، وكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًّا أَوْ جَامِداً أَوْ مَفْصُولاً بِتَنْفِيسٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ قَدْ أَوْلَوْ، ويَغْلِبُ لِكَأَنْ مَا وَجَبَ لأَنْ، إلاَّ أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَهَا دائماً خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بقَدْ أَوْ لَمْ خَاصَّةً.

اسم لا النّافية للجنس

واسْمُ «لاَ» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وإنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ، نحو: «لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ عِنْدَنَا» و «لاَ طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ».

وأقول: يجوز في إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ أن تُخَفَّفَ؛ استثقالاً للتضعيف فيما كثر استعمالِه، وتخفيفُها بحذف نونها المحركة؛ لأنها آخر.

تخفيف «إنَّ» المكسورة الهمزة

ثم إنْ كان الحرفُ المخففُ «إنَّ» المكسورة جاز الإهمالُ والإعمالُ، والأكثرُ الإهمال، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَسِ لَمَا عَلَيْهَا عَافِظٌ ﴿ الطّارق: الآية ٤] فيمن خَفَّفَ ميم (لما) وأما مَنْ شَدَّدها فإنْ نافية، ولما بمعنى إلا، ومِنْ إعمالِ المخففِ قراءةُ بعض السبعة: ﴿وَإِنَّ كُلًا لَمَا لِكُوفِينَهُم ﴾ [هُود: الآية ١١١].

تخفيف أنَّ المفتوحة الهمزة

وإن كان المخففُ «أنَّ» المفتوحة وجب بقاء عملها، ووجب حذفُ اسمها، ووَجَبَ كون خبرها جملة، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال، نحو: ﴿أَنِ لَلْمَتُمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ﴾ [يُونس: الآية ١٠] وإن كانت فعليةً وجب كونُهَا دُعَائية، سواء كان دعاء بخير نحو:

[النُّور: الآية ٩] فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع [اسم] الله، أوْ كُونُ الفعل جامداً، نحو: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلإِسْكِنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿ النَّجْم: الآية ٣٩] ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ آنَ يَكُونَ قَلِ اقْتُرَبَ أَجَلُهُم ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٥] أو مفصولاً بواحد من أمور؛ أحدها: النافي، ولم يُسْمع إلا في لَنْ ولم ولا، نحو: ﴿ أَيَعْسَبُ أَن لَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَحَدُ ﴿ البَلَد: الآية ٧] ﴿ وَحَسِبُوا مَعْلَمُ مَا البَلَد: الآية ٥] ﴿ أَيْعَسَبُ أَن لَمْ يَرُهُ أَحَدُ ﴿ البَلَد: الآية ٧] ﴿ وَحَسِبُوا اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْكُونَ فِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْكُونَ مِنْ وَالمَائِدة: الآية ١٧] فيمن قرأ برفع (تكون)، والثاني: الشرط، نحو: ﴿ وَنَعْلَمُ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ عَايَتِ اللَّهِ يُكُفّرُ مِنَا النَّهِ ١٤٠] والرابع: الآية، والثالث: قد، نحو: ﴿ وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المَائدة: الآية ١١٣] والرابع: لَوْ، نحو: ﴿ أَن لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٠] والمحامس: كو التنفيس، وهو السين، نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُو مُرَجَيِّ ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] وسَوف، كقوله: [السّريم]

﴿ أَنَّ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ [النَّمل: الآية ٨] أو بشَرٌّ، نحو: ﴿ وَٱلْخَيْمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْماً ﴾

١٣٩ - وَٱعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَالْتِي كِلُّ مَا قُلِرَا

تخفيف كأنَّ

وإن كان الحرف «كأنَّ» فيغلب لها ما وَجَبَ لأنْ، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفراد خبرها، وقد رُوِيَ قولُه: [الطّويل]

١٤٠ ـ وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّم كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

بنصب الظبية على أنه اسم كأنْ؛ والجملةُ بعدها صفةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، على التشبيه المعكوس، وهو أبلغ، وبرفع الظبية على أنها الخبرُ، والجملةُ بعدها صفةٌ، والاسم محذوف، والتقدير: كأنها ظبيةٌ، وبجر الظبية على زيادة «أنْ» بين الكاف ومجرورها، والتقدير: كظبيةٍ.

وإذا حُذِف اسمُها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل، نحو قوله: [الهزج]

١٣٩ - لم ينسب.

١٤٠ ـ هذا البيت لباغت بن صريم.

١٤١ ـ وَوَجْــةٌ مُــشــرِقُ الـــلَــوْنِ كَـــأَنْ ثَــــدْيَـــاهُ حُـــقَــانِ أو فعلية فُصِلَتْ بقد، نحو: [الخفيف]

١٤٢ ـ لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَـمَـحْــُذُورُهَــا كَـأَنْ قَــدْ أَلَــمَّــا أو لم، نحو: ﴿ كَأَن لَمْ تَغْنَ إِلْأَمْسِ ﴾ [يُونس: الآية ٢٤] .

تخفيف لكن يوجب إلغاءها

وإن كان الحرفُ «لكِنْ» وجب إلغاؤها، نحو: ﴿وَلَكِرَ اللّهَ قَلَلَهُمُ اللّهَ قَلَلَهُمُ اللّهَ اللّهَ اللّه الانها، وليس [١٧] فيمن قرأ بتخفيف النون، وعن يونس والأخفش إجازة إعمالها، وليس بمسموع، ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، نحو: ﴿وَلَكِن كَانُوّا أَنفُسَهُمْ يَظَلِمُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥٧].

الرّابع عشر اسم «لا» النّافية للجنس

النوع الرابع عشر: اسم «لا» النافية للجنس، وهو ضربان: معرب، ومبني.

فالمعرب ما كان مضافاً نحو: «لا غلام سَفَرٍ عندنا» أو شبيهاً بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمامه: إما مرفوع به نحو: «لا حَسَناً وجُهُهُ مَذْمُوم» أو منصوب به نحو: «لا حُسَناً وجُهُهُ مَذْمُوم» أو منصوب به نحو: «لا مُفِيضاً خَيْرَهُ مكرُوه» و «لا طَالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ» أو مخفوض بخافض متعلق به نحو: «لا خيراً من زيدٍ عندنا».

والمبنيُّ ما عدا ذلك، وحكمه أن يُبنَى على ما ينصب به لو كان معرباً، وقد تقدم ذلك مشروحاً في باب البناء.

* * *

١٤١ ـ لم ينسب.

١٤٢ - لم ينسب.

المضارع المسبوق بحرف ناصب

ثم قلت: والمُضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ، وهُوَ «لَنْ» أو «كَيْ» المَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقاً و «إِذَنْ» إِنْ صُدِّرَتْ وكانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مُتَّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بِالْقَسَم أو بِلاَ، أو بَعْدَ «أَنْ» المَصْدَرِيَّةِ نحو: ﴿وَالَّذِي َ أَطْمَعُ أَن يَغْفِر لِي خَطِيَتَيَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٨٦] إِنْ لَمْ تُسْبَق بِعِلْمٍ، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم تَرْضَىٰ ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] فإن سُبِقَتْ بِظَن فَوجْهَان نحو: ﴿وَكَسِبُوا أَلَا تَكُونَ مِنكُم تَرْضَىٰ ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] فإن سُبِقَتْ بِظَن فَوجْهَان نحو: ﴿وَكَسِبُوا أَلَا تَكُونَ مِنكُم نَرَّئَىٰ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٠].

الأحرف النَّاصبة أربعة

وأقول: هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر، وهو الفعل المضارع التالي ناصباً، والنواصب أربعة: لن، وكي، وإذن، وأن.

١ ـ لن ناصبة دائماً

فأما «لَنْ» فإنها حرف بالإجماع، وهي بسيطة خلافاً للخليل في زعمه أنها مركبة من «لا» النافية و «أن» الناصبة، وليست نونها مُبْدَلة من ألف خلافاً للفراء في زعمه أن أصلها «لا» وهي دالة على نفي المستقبل، وعاملة النصب دائماً، بخلاف غيرها من الثلاثة؛ فلهذا قدمْتُهَا عليها في الذكر، قال الله عز وجل: ﴿لَن نَبْحَ عَلَيْهِ عَلَكِفِينَ ﴾ [طه: الآية ١٩] ﴿فَلَنَّ أَبْرَحَ ٱلأَرْضَ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٨] ﴿أَيْعَسَبُ أَن لَن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدُ فَيَ البَلد: الآية ٥] ﴿ أَيْعَسَبُ آلُونَ لَن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدُ فَي هاتين الآيتين مُخْفقة من الثقيلة، وأصلها انْهُ، وليست الناصِبَة ؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب.

۲ - کي وشرط عملها

وأما «كي» فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليليَّة.

ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لِكُنْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزَاب: الآية [٣٧] فاللام جارة دالة على التعليل، وكي مصدرية بمنزلة أنْ، لا تعليلية؛ لأن الجارَّ

لا يدخل على الجارّ.

ويمتنع أن تكون مصدريّةً في نحو: «جِئْتكَ كي أنْ تُكَرِمَنِي»؛ إذ لا يدخُلُ الحرفُ المصدريُّ على مثله، ومثلُ هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، كقوله (٢ع٢): [الطّويل]

١٤٣ ـ فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَـكَ كَـيْـمَـا أَن تَـغُـرَّ وَتَـحْـدَعَـا؟ ولا يجوز في النثر، خلافاً للكوفيين.

وتقول: «جِنْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» فتحتمل «كي» أن تكون تعليلية جارَّةَ والفعل بعدها منصوباً بأنْ محذوفة، وأن تكون مصدرية ناصبةً وقبلها لامُ جرَّ مقدرة.

وقولي: «مطلقاً» راجع إلى «لَنْ» و «كَيْ» المصدرية؛ فإن النصب لا يتخلَّفُ عنهما.

ولما كانت كي تنقسم إلى ناصبة - وهي المصدرية - وغير ناصبة - وهي التعليلية - أخَّرْتُهَا عن لَنْ.

٣ - إذن وشروط إعمالها

وأما «إذَنْ» فللنصب بها ثلاثةُ شروطٍ:

أحدها: أن تكون مُصَدَّرَةً؛ فلا تعمل شيئاً في نحو قولك: «أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ» لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست صَدْراً، قال الشاعر: [الطّويل]

188 - لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَ نَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا وَأَمْكَ نَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا فَصِلَتْ عن الفعل، لأن فَصْلَهَا بلا مغتفر كما يأتي.

والثاني: أن يكون الفعلُ بعدها مُسْتَقْبَلاً؛ فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث فقلت له: «إذَنْ تَصْدُقُ» رفعتَ؛ لأن نواصب اَلَفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحالَ، فَتَدَافَعَا.

١٤٣ ـ هذا البيت لجميل بن معمر الغزري.

١٤٤ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمان.

والثالث: أن يكون الفعل إما متصلاً أو منفصلاً بالقَسَم أو بلا النافية؛ فالأول كقولك: «إذن أُكْرِمَكَ» والثاني: نحو: «إذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ» وقول الشاعر: [الوافر]

١٤٥ - إِذَنْ وَاللَّهِ نَـرْمِيَهُمْ بِحَـرْبِ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ الطَّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ وَالثَالَث: نحو: «إِذَنْ لا أفعلَ».

فلو فُصِلَ بغير ذلك لم يجز العمل، كقولك: «إذَنْ يا زَيْدُ أُكْرِمُكَ».

* * *

٤ - أن وشرطا عملها

وأما «أنْ» فشرط النصب بها أمران:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّةً، لا زائدة، ولا مُفَسِّرَة.

الثاني: أن لا تكون مخفَّفة من الثقيلة، وهي التابعةُ عِلماً أو ظنًّا نُزِّلَ منزلته.

مثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيَتَتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿ [الشُّعَرَاء: الآية ٨٢] ﴿وَاللَهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمٌ ﴾ [النِّساء: الآية ٢٧] .

ومثالُ ما انتفى عنه الشرطُ الأول قَوْلُكَ: «كَتَبْتُ إليه أَنْ يَفْعَلُ» إذا أردت بأنْ معنى أي؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك كتبت؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصبَ كما لا تنصبُ لو صرحتَ بأيْ، فإن قَدَّرْت معها الجار وهو الباء _ فهى مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها.

وإنما تكون [أنْ] مُفَسِّرةً بثلاثة شروط؛ أحدها: أن يتقدم عليها جملة، والثاني: أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه، والثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اَصَّنَعِ اَلْفُلُكَ ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧] ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْمُحَوارِبِّينَ أَنْ ءَامِنُوا فِي وَبِرَسُولِي ﴾ [المَائدة: الآية ١١١] ﴿وَأَنطَلَنَ السَّنَهُمْ بَهْذَا الكلام.

١٤٥ ـ نسب لحسان بن ثابت.

بخلاف نحو: ﴿وَمَاخِرُ دَعُونِهُمْ أَنِ الْمَمَّدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَنَلَمِينَ﴾ [يُونس: الآية ١٠]؛ فإن الممتقدم عليها غير جملة؛ وبخلاف نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَمُمَّ إِلَّا مَا أَمَرَتَنِي بِهِ آنِ اَعْبُدُواْ اللّهَ﴾ [المَائدة: الآية ١١٧]؛ فليست «أنْ» فيها مفسرة لقلت، بل لأمرتني، وبخلاف نحو: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأْنِ اَفْعَلْ».

ومثالُ ما انتفى عنه الشرط الثاني قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] ﴿أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلَا﴾ [طه: الآية ٨٩] ﴿وَحَسِبُوٓا أَلَا تَكُونَ فِتَنَّةُ﴾ [المَائدة: الآية ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها في الآيتين الأولَيَيْنِ وقعت بعد فعل العِلْم ؛ أما في الآية الأولى فواضح، وأما في الآية الثانية فلأن مُرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م، بل ما دَلُّ على التحقيق؛ فهي فيهما مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية، والتقدير: علم أنه سيكون، أفلا يرون أنه لا يَرْجِعُ إليهم قولاً، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن؛ لأن الْحُسْبَانَ ظنٌّ، وقد اختلف القراء فيها؛ فمنهم من قرأ بالرفع، وذلك على إجراء الظن مُجْرَى العلم، فتكون مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها، والتقدير: وحسبوا أنْهَا لا تكون فتنةٌ، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلة العلم، وهو الأرجح، فلهذا أجمعوا على النصب في نحو: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّكَةَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٤] ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتَرَكُوا ﴾ [التوبَة: الآية ١٦] ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتَرَكُوا ﴾ [العنكبوت: الآية ٢] ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ يَمَا فَاقِرَةٌ ١ ﴿ وَلِهِ عَالَى اللَّهِ ٢٥] ويؤيد القراءة الأولى أيضاً قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَمُم ﴿ ﴾ [الـقِـيَـامَـة: الآيـة ٣] ﴿ أَيَعْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدُّ ۖ ﴾ [البَلَد: الآية ٥] ﴿ أَيَعْسَبُ أَن لَمْ يَرُهُ أَحَدُ ﴿ إِلَّهِ ﴾ [البَلَد: الآية ٧] ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة، إذ لا يدخُلُ الناصبُ على ناصب آخر، ولا على جازم.

إضمار أن بعد ثلاثة من حروف الجر

ثم قلت: وتُضْمَرُ «أن» بَعْدَ ثَلاَئَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وهِيَ: كَيْ، نحو: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ ﴾ [الحَشر: الآية ٧] وحتَّى: إن كانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً بالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا نحو: ﴿ حَتَىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٩١] و «أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، واللاَّمُ: تعليليَّةً مَعَ المُضَارِعِ المُجَرَّدِ مِنْ لا، نحو: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ﴾ [الفَتْح: الآية ٢] بِخِلاَف ﴿ لِلَّنَّلَا يَعْلَمُ ﴾ [الخَديد: الآية ٢] أَوْ جُحُوديةً نحو: «ما كُنْتُ ـ أَوْ لَمْ أَكُنْ ـ لأَفْعَلَ».

وبَعْدَ ثَلاَثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَظْفِ، وهِي: «أوِ» الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ: «لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِينِي حَقِّي» أو إلا نحو: «لأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ» وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْن بِنَفْي مَحْض أَوْ طَلَب بِغَيْرِ اسْم الْفِعْل نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر: الآية ٣٦] هُويَعْلَمَ ٱلصَّهِمِينَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٦] ونحو: ﴿وَلَا تَطْعَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَضَبِينَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٦] ونحو: ﴿وَلَا تَطْعَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَضَبِينَ ﴾ [الله ١٨٤].

وَ لاَ تَنْهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَاتِيَ مِثْلَهُ

وَبَعْدَ الْفَاءِ والواوِ وأَوْ وثُمَّ، إن عطفن على اسم ِ خالِص ٍ، نحو: ﴿أَقَ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشّورى: الآية ٥١].

وَ لَـلُبْسُ عَـبَاءَةِ وَتَـقَـرُّ عَـيْـنِـي

وَلَكَ مَعَهُنَّ ومَعَ لاَمِ التَّعْلِيلِ إِظْهَارُ أَنْ.

وأقول: اختصت «أن» بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومُقَدَّرة، بخلاف أخواتها الثلاثة فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة، وإنما تضمر في الغالب بعد حرف جر، أو حرف عطف.

فأما حروف الجر التي تضمر بعدها فثلاثة: حتى، واللام، وكي التعليلية.

إضمار أن بعد حتى وشرط إضمارها

أما «حتى» فنحو: ﴿حَقَّ تَفِيَّ إِلَى آمْرِ اللَّهِ [الحُجرَات: الآية ٩] ﴿حَقَّ يَرْجِعُ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: الآية ١٩] وليس النصبُ بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين، ولا يجوز إظهارُ أن بعدها في شعر ولا نثر.

ويشترط لإضمار أن بعدها: أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم، أولاً؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿ لَن نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَقَّى

يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: الآية ٩١] ألا ترى أن رجوعَ موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل، وكذلك قولك: «أَسْلَمْتُ حتى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ» والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٤] في قراءة مَنْ نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزِّلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله عز وجل قَصَّ علينا ذلك بعد ما وقع.

ولو لم يكن الفعلُ الذي بعد «حتى» مستقبلاً بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن، وتعين الرفع، وذلك كقولك: «سِرْتُ حَتَّى أدخُلُها» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، ومن ذلك قولهم: «شَرِبَتِ الإبلُ حَتَّى يَجِيء البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ» و «مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ» فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجيء يجر بطنه وحتى حالة المريض أنهم لا يرجونه، ومن الواضح فيه أنك تقول: «سَألْتُ عَنْ هذِهِ المَسْألةِ حَتَّى لا أَحْتَاجُ إلى السَّوَالِ» أي: حتى حالتي الآن أنني لا أحتاج إلى السؤال عنها.

أقسام اللاَّم التي تضمر «أن» بعدها

وأما اللام فلها أربعة أقسام:

أحدها: اللام التعليليّة، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا ۚ إِلَيْكَ اللَّيْكَ لِلنَّاسِ﴾ [النّحل: الآية ٤٤] ومنه ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتُمَا شُهِينَا ۞ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرَ.

فإن قلت: ليس فتح مكة علةً للمغفرة.

قلت: هو كما ذكرْت، ولكنه لم يجعل علة لها، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي على المعفرة، وإتمام النعمة، والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز ـ ولا شك [في] أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه.

وإنما مَثَلْتُ بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليلُ فيها على مَنْ لم يتأملها.

الثّانية: لامُ العاقبَةِ؛ وتسمى أيضاً لامَ الصَّيْرُورَة، ولامَ المال ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها، نحو: ﴿ فَالْنَقَطَهُ وَ اللهُ فِرْعَوْكَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًا وَحَزَنًا ﴾ [القَصَص: الآية ٨] فإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبّة فلا يراه أحدٌ إلا أحبّه؛ فقصدوا أن يُصَيِّرُوه قُرَّةَ عين لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صارَ عدوًا لهم وحَزَناً.

الثالثة: اللام الزائدة، وهي: الآتية بعد فعل متعد، نحو: ﴿ يُرِيدُ اللهُ لِبُبَيِّنَ لَكُمُ ﴾ [النِّساء: الآية ٢٦] ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُدُهِبَ عَنصُمُ الرِّحْسَ ﴾ [الأحزَاب: الآية ٣٣] ﴿ وَأُمِرْنَا لِلْسَلِمَ لِرَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ [الانعَام: الآية ٧١] فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار «أَنْ» بعدهن قال الله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٢].

الرابعة: لام الجُحُودِ، وهي الآتية بعد كَوْنِ ماضٍ مَنْفِي، كقول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللهُ يَعَالَى: ﴿مَا كَانَ اللهُ يَاللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى اللَّهِ اللهِ ١٧٩] ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى اللّهِ ١٧٩] وهذه يجبُ إضمار «أَنْ» بعدها.

إضمار أن بعد كي

وأما «كي» ففي نحو: «جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي» إذا قَدَّرْتهَا تعليلية بمنزلة اللام، والتقدير: جئتك كَيْ أَنْ تكرمني، ولا يجوز التصريح بأنْ بعدها إلا في الشعر، خلافاً للكوفيين. وقد مضى ذلك.

إضمار أن بعد الحروف العاطفة وأحكامها

وأما حروف العطف فأربعة، وهي: أو، والواو، والفاء، وثم.

وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معه الإظهار، وهو أو، ومنها ما لا يجب معه الإضمار، وهو ثم، ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار، وهو الفاء والواو، وهذا كله يفهم مما ذكرت في المقدمة.

إضمار أن بعد أو

فأما «أو» فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً، إذا صح في موضعها إلى أو

إلا؛ فالأول كقولك: «لألزمنك أوْ تَقْضِيَنِي حقي» وقوله: [الطّويل]

١٤٦ - لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا ٱنْـقَادَتِ الآمالُ إلا لِصَابِرِ والثاني: كقولك: «لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَو يُسْلِمَ» وقوله: : [الوافر]

١٤٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةً قَوْمِ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم؛ لأن الكسر لا استقامة معه.

* * *

إضمار أن بعد فاء السّببيّة وواو المعيّة وجوباً

وأما الفاء والواو فينتصب الفعلُ المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوباً بشرطين لا بد منهما:

أحدهما: أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية؛ فلهذا رُفِعَ الفعل في قوله: [الطّويل]

١٤٨ - ألَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاء فَيَسْطِقُ

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها، فلما ارتفع دلَّ على أنها للاستئناف، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَكُمْ فَيَعَنَذِرُونَ ﴿ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَكُمْ فَيَعَنَذِرُونَ ﴿ اللهُ ا

الثاني: أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب؛ فلا يجوز النصب في نحو: «زيدٌ يأتينا فيحدِّثُنَا» فأما قوله: [الوافر]

١٤٩ - سَأْتُرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيم وَأَلْحَتُ بِٱلْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

١٤٦ ـ لم ينسب.

١٤٧ ـ هذا البيت لزياد الأعجم.

١٤٨ ـ هذا البيت لجميل بن عمر العذري.

١٤٩ ـ هذا البيت للمغيرة بن حبناء.

فضرورة، وقيل: الأصل فأسْتَرِيحَنْ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفاً كما تقف على ﴿لَنَسْفَعا﴾ بالألف، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورةٌ.

* * *

أقسام الطّلب

وقولنا: «طلب» يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والعَرْضَ، والتَّحْضِيضَ، والتمني، والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية.

وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية، ولكل منها نصيب من القول يخصه، فلنتكلم على ذلك بما يكشف إشكاله فتقول:

* * *

١ ـ النَّفي

أمَّا النفي فنحو قولك: «ما تأتيني فَأُكْرِمَكَ» ولك في هذا أربعةُ أوجُهِ:

أحدها: أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، فيكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه، فكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمُكَ؛ فهو شريكه في النفي الداخل عليه، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ هَنَذَا بَوْمُ لَا يَطِقُونَ ۞ وَلَا يُؤْذَنُ لَاتُمْ فَيَعَلَزُرُونَ ۞، فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا، والفعلُ الذي بعدها داخلٌ في سِلْك ِ النفي السابق، فكأنه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

الثاني: أن تقدر الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف؛ فيجب الرفع أيضاً؛ لخلو الفعل عن الناصب والجازم؛ فتقول: «ما تأتيني فأكرمُكَ» بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه، ويُوضّحُ هذا أنك تقول: «ما زَيْدٌ قاسياً فيَعْطِفُ عَلَى عبده» أي: فهو لانتفاء القَسْوَة عنه يعطف على عبده.

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح؛ لأن الوجه الأول شملَ النفيُ فيه ما قبل الفاء وما بعدها، وهذا الوجه انصبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي، وإنما أخلصتها للسبية.

ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» وهذا سَهْوٌ؛ إذ يستحيل أن ينتفي الإتيانُ ويوجد الحديث، والصوابُ ما مثلتُ لك به.

الثالث: أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدر النفي مُنْصَبًا على المعطوف دون المعطوف عليه؛ فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوباً، والتقدير: ما يكون منك إتيان فإكرام مني، أي: ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام.

الرابع: أن تقدر أيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن تقدر النفي منصباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف، لأنه مُسَبَّب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام؟

وهذا الوجهان سائغان في «ما تأتينا فتحدثنا» إذ يصح أن يقال: ما تأتينا محدِّثاً بل تأتينا غير محدث، وأن يقال: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟

وتلخص أن لنا في الرفع وجهين، وفي النصب وجهين.

فإن قلت: هل يجوز أن يقرأ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَكُمْ فَيَعَلَذِرُونَ ﴿ اللَّهُ اللَّهِ ٣٦] بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب؟

قلت: نعم يجوز على الوجه الثاني، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول ـ وهو ما تأتينا محدث محدث ـ ألا ترى أن المعنى حينئذ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم، بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم، وليس هذا المعنى مراداً.

فإن قلت: فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته، فما باله لم يقرأ به أحدٌ من القُرَّاء المشهورين؟

قلت: لوجهين؛ أحدهما: أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعة، وليس كل ما تجَوِّزُه العربية تجوز القراءة به، والثَّاني: أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي، والنصب بحذفها فيزول [معه] التناسب.

* * *

ومن مجيء النصب بعد النفي قولُ الله عز وجلّ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُونُوا ﴾ [فَاطِر: الآية ٣٦] والنصب هنا على معنى قولك: ما تأتينا فكيف تحدثنا، لا على قولك: ما تأتينا محدثاً بل غير محدث.

* * *

ولو قلت: «ما تأتينا إلا فتحدثنا» أو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» وَجَبَ الرفعُ، وذلك لأن النفي في المثال الأول قد انتقض بإلا، وفي المثال الثاني هو داخل على زال وزال للنفي، ونفيُ النفي إيجابٌ.

* * *

٢ ـ الأمر

وأما الأمر فكقوله: [الرّجز]

١٥٠ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وشَرْطُه أمران : أحدهما: أن يكون بصيغة الطلب؛ فلو قلت: «حَسْبُكَ حديثُ فَينَامَ النَّاسُ» ـ بالنصب ـ لَم يجز، خلافاً للكسائي، والثاني: أن لا يكون بلفظ اسم الفعل؛ فلا يجوز أن تقول: «صَهْ فَنُكْرِمَكَ» بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي. فأجاز النصب مطلقاً، وفَصَّلَ ابنُ جني وابنُ عصفور، فأجازاه إذا كان اسمُ الفعل من لفظ

١٥٠ ـ هذا البيت لأبي النجم العجلي.

الفعل، نحو: «نَزَال فتحدثُكَ» ومَنَعاهُ إذا لم يكن من لفظه، نحو: «صَهْ فنكرمك» وما أُحْرَى هذا القولَ بأن يكون صواباً.

* * *

٣ ـ النَّهي

وأما النَّهْيُ فكقولك: «لاَ تَفْعَلْ شَرًّا فأعاقِبَكَ» وقول الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى اللّهِ كَذِبًا فَيُسَجِئَكُم بِعَنَاتٍ ﴾ [طه: الآية ٦٦] ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمُ عَضَبِي ﴾ [طه: الآية ٨١] ولو نقضت النهي بإلاَّ قبل الفاء لم تنصب، نحو: «لاَ تَضْرِبْ إلاَّ عَمْراً فَيَغْضَبُ» فيجب في «يغضب» الرفع.

* * *

٤ ـ الدّعاء

وأما الدعاء فكقولك: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأْتُوبَ» وقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسَ عَلَىٰ أَمُولِهِم وَأَشَدُدْ عَلَى قُلُوبِهِم فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَى يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلأَلِيم ﴾ [يُونس: الآية ٨٨]، وقول الشَّاعر: [الرّمل]

١٥١ - رَبِّ وَفِّــقْــنِـــي فَـــلاَ أَعْـــدِلَ عَــنْ سَــنَــنِ الــسَّـاعِــيــنَ فــي خَـيْـرِ سَــنَــنْ
 وشَرْطه: أن يكون بالفعل؛ فلو قلت: «سَقْيًا لَكَ فَيُرْوِيكَ الله» لم يجز النصب.

* * *

٥ ـ الاستفهام

وأما الاستفهامُ فشرطه: أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد؛ فلا يجوز النصب في نحو: «هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فأكْرِمُهُ».

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآةَ فَيَشَّفَعُوا لَنآ ﴾ [الأعراف:

١٥١ ـ لم ينسب.

الآية ٥٣] والاستفهام بالاسم نحو: ﴿مَن ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنَا فَيُضَاعِفَهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٥] يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه، وفي الحديث حكايةً عن الله تعالى: «مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجِيبُ لَهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» والاستفهام بالظرف نحو: «أَيْنَ بَيْتُكَ فَأْزُورَك؟» و «مَتَى تَسِيرُ فَأُرَافِقَك؟» و «كَيْفَ تكون فأصْحَبَك؟».

* * *

فإن قلت: فما بَالُ الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل: ﴿ اَلَةَ تَكَ أَنَكَ اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَّ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَ

قلت: لوجهين؛ أحدهما: أن الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء، والثاني: أن إصباح الأرض مخضرَّة لا يَتَسَبَّب عما دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه؛ فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صحَّ النصبُ.

* * *

فإن قلت: يردُّ هذا الوَجْه قوله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنَّ أَكُونَ مِثْلَ هَلَذَا ٱلْفُرَابِ فَأُورِىَ سَوْءَةَ أَخِيُّ ﴾ [المَائدة: الآية ٣١] ، فإن مُواراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام، لأن العَجْزَ عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله.

قلت: ليس (أواري) منصوباً في جواب الاستفهام، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو (أكون).

فإن قلت: فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام! قلت: هو غالطٌ في ذلك.

٦ - العرض

وأما الْعَرْضُ فكقول بعض العرب «ألا تَقَعُ [في] الْمَاءِ فَتَسْبَعَ» وكقولك: «أَلاَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا» وقول الشاعر: [البسيط]

١٥٢ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

* * *

٧ . التَّحضيض

وأما التحضيض فكقولك: «هَلاَّ اتَّقَيْتَ اللَّهَ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَكَ» و «هَلاَّ أَسْلَمْتَ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ» وهو والعَرْضُ متقاربان، يجمعهما التنبيه على الفعل، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحثٌ.

وأما قوله تعالى: ﴿ لَوْلا ٓ أَخْرَتَنِى إِلَى أَجَلِ قَرِيبٍ فَأُصَّدُفَ ﴾ [المنافِقون: الآية ١٠] فمن باب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء.

٨ - التَّمنِّي

وأما التمنّي فكقوله تعالى: ﴿ يَلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النّساء: الآية الآية وقول الشاعر: [البسيط]

١٥٣ - أَلاَ رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السبية في هذه المواضع الثمانية.

إضمار أن بعد واو المعيّة

وأما النصب بعد واو المعية في المواضع المذكورة فسُمِع في خمسةٍ، وقاسه النحويون في ثلاثة.

١٥٢ ـ لم ينسب.

١٥٣ ـ هذا البيت لسيبويه.

١ _ بعد النَّفي

فالخمسة المسموع فيها، أحدُها: النفي، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصّبرِينَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٢] والمعنى والله أعلم: إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنّة، وإنَّما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم [فيه] فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم، والواو من قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ﴾ [البَقرَة: الآية ٨٩] واو الحال، والتقدير: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنَّة وحالكم هذه الحالة!.

والثاني: الأمر، كقوله: [الوافر]

١٥٤ ـ فَقُلْتُ: آدْعِي وَأَدْعُو؛ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ اللهُ اللهُ عَنْ النَّهُ عَنَادِيَ دَاعِيَانِ وَالثالث: النَّهُ عَنْ الشَّاعِ : [الكامل]

118 - يَا أَيُّهَا الرَّجُلِ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ الْهُ الْتَعْلِيمُ الْهُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ فَإِذَا الْتِهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ الْمُعَلَّمُ فَأَنْتَ حَكِيمُ فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَيُشْتَفَى بِٱلْقَوْلِ مِنْكَ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِنْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِنْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول: «لا تأكل السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبنَ» فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جَزَمْتَ الثاني، وكان شريكَ الأولِ في النهي، وكأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبتَ الفعل بأن مضمرة، وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستثناف رفعت الثاني.

والرابع: التمني، كقوله تعالى: ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ ربَّنا ونكونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ ﴾.

١٥٤ ـ نسبت إلى سيبويه.

والخامس: الاستفهام، كقوله وهو الحطيئة: [الوافر]

١٥٥ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وبَيْنَ كُمْ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ الْحَماءُ الْحَماءُ الْمُحادِينَ عُمْ المَمَوَدَّةُ والإِخَاءُ الْمُحادُ الْمُحادِينَ عُمار أَن جوازاً لا وجوباً

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً؛ لا وجوباً، بعد أربعة أحرف، وهي: الفاء، وثم، والواو، وأو، وذلك إذا عَطَفْنَ على اسم صريح.

إضمار أن بعد أو إذا عطفت على اسم صريح

مثالُ ذلك بعد «أو» قولُ الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنَ يُكَلِّمَهُ اللّهُ إِلّا وَحَيًا أَوَّ مِن وَرَآيِ حِابٍ أَوَّ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِ ﴾ [السّورى: الآية ٥١] يقرأ في السبع برفع (يرسل) ونصبه، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرىء رحمه الله، قرىء: ﴿ لَوَ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوهٌ أَوَ عَلَيه ابنُ جني في مُحْتَسَبهِ عَلَيْ الْمَوْد: الآية ١٨٠ بنصب (آوي) ولا وجه له، ورَدَّ عليه ابنُ جني في مُحْتَسَبهِ وغيرهُ، وقالوا: وَجُهُهَا كوجه قراءة أكثر السَّبعة: ﴿ أَوْ يُرُسِلَ رَسُولًا ﴾ [السّورى: الآية وغيرهُ، وقالوا: وَجُهُهَا كوجه قراءة أكثر السَّبعة: ﴿ وهو (قُوَّة) فكأنه قيل: لو أن لي بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد.

إضمار أن جوازاً بعد الواو

ومثالُ ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونَ بنت بَحْدل: [الوافر]

١٥٦ - لَلُبْسُ عَبَاءَةِ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ

الرواية فيه بنصب «تَقَرَّ» وذلك بأن مُضْمَرة، على أنه معطوف على اللبس، فكأنه قال: للبس [عباءة] وقرة عيني.

إضمار أن جوازاً بعد الفاء إذا عطفت على اسم صريح

ومثال ذلك بعد الفاء قوله: [البسيط]

١٥٥ ـ هذا البيت للخطيئة.

١٥٦ - هذا البيت لميمون بنت بعدل.

١٥٧ - لَـوْلاَ تَـوَقُّـعُ مُعْتَـرٌ فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِـرُ إِثْـرَاباً عَـلَـى تَـرَبِ

ومثالُ ذلك بعد ثم قولُ الشاعر: [البسيط]

١٥٨ - إنِّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالنَّوْدِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

وكانت العرب إذا رأت البقر قد عَافَتْ ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء، ولا تمتنع منه؛ فراراً من الضرب أن يصيبها، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حَمْلِه، بخلاف الثور.

وقولي: «اسم صريح» احتراز من نحو: «ما تأتينا فتحدثنا» فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم، فإنا قد قدَّمْنَا أن التقدير ما يكون منك إتيان فحديث، لكن ذلك الاسم ليس بصريح؛ فإضمار أن هناك واجب لا جائز، بخلاف مسألتنا هذه؛ فإن إضمار أن جائز، بل نصَّ ابنُ مالك في شرح العمدة على أن الإظهارَ أحسنُ من الإضمار.

* * *

باب المجرورات

ثم قلت: باب المَجْرُورات ثلاثة ؛ أحدها: المَجْرُورُ بِالحَرْف ، وهو: مِنْ ، وإلى ، وعَنْ ، وعَلَى ، والباء ، والله مُ مُ الله مُ الله وعَنْ ، وعَلَى ، والباء ، والله مُ مُ الله وعَنْ ، وعَلَى ، والباء ، والله مُ مُ الله والتّاء لِلّهِ وربّ مُضافاً لِلْكَعْبَةِ أو الياء ، وكي لِمَا الاسْتِفْهَاميَّةِ أَوْ أَن المُضْمَرةِ وصِلَتِهَا ، ومُذْ ومُذْ ومُذْ لِزَمَن عَيْرِ مُسْتَقْبَل ولا مُبْهَم ، وربّ لِضَمِيرِ غَيْبَةِ مُفْرَدٍ مُذَكِّرٍ يُمَيَّرُ بِمُطَابِق لِلله عَنْ قَلِيلاً ، ولِمُنْكُر مَوْصُوف كَثِيراً .

أنواع المجرورات

وأقول: لما أنهيتُ القولَ في المرفوعات والمنصوبات شَرَعْتُ في المجرورات،

١٥٧ _ لم ينسب.

١٥٨ ـ هذا البيت لأنس بن مدركه.

وقسَّمتها إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاوره مجرور، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل، وإنما لم أذكر المجرور بالتَّبَعِيَّة كما فعل جماعة لأن التَّبَعية ليست عندنا هي العاملة، وإنما العاملُ عامل المتبوعِ، وذلك في غير البدل، وعاملٌ محذوفٌ في باب البدل، فرجع الجرُّ في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة.

* * *

أوّلاً: الحروف الجارّة

أقسام الحروف الجارة

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام:

أحدها: ما يجُرُّ الظَّاهر والمضمر، وبدأت به لأنه الأصل، وهو سبعة أحرف: مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعَلَى، والباءُ، واللاَّم، وفي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن وَاللهِ وَعَنْ، وعَلَى، والباءُ، واللاَّم، وفي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن فَيْحَ وَالاَحْرَابِ: الآية ٤٨] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ [المَائدة: الآية ٤٨] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ [الأنعام: الآية ٢٠] ﴿وَعَلَيْهَا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: الآية ١٩] ﴿رَضِي اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [المَائدة: الآية ١٩٩] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلُكِ تُحْمَلُونَ ﴿ وَاللهُ وَمَنونَ: الآية ٢٢] ﴿ اللّهَ مَا فِي اللّهُ وَرَسُولِهِ وَ النّهاء: الآية ١٣٥] ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلُكِ تَحْمَلُونَ ﴿ وَمَا فِي اللّهَ وَرَسُولِهِ وَمَا فِي النّهَ ١٩٥] ﴿ وَاللّهُ وَرَسُولِهِ وَاللّهُ وَرَسُولِهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَيَنْ وَمَا فِي اللّهَ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَلَا اللللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالللللللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللللللللللّهُ اللللللّ

والثاني: ما لا يجرُّ إلا الظَّاهر، ولا يختص بظاهرٍ معين ، وهو ثلاثة: الكاف، وحتَّى، والواو.

والثالث: ما يجُرُّ لفظتين بعينهما، وهو التاء؛ فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل وربًّا مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكُرُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٥٨] ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرُكَ ٱللَّهُ عَلَيْتَنَا﴾ [يُوسُف: الآية ١٩] ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَّنَمَكُمُ ﴾

[الأنبياء: الآية ٥٧] وقالت العرب: «تَرَبِّ الكعبة» و «تَرَبِّي لأَفْعَلَنَّ».

الرابع: ما يجر فرداً خاصًا من الظواهر، ونوعاً خاصًا منها، وهي كي؛ فإنها لا تجر إلا أمرين؛ أحدهما: «ما» الاستفهامية، وهي الفَرْدُ الخاصُّ، يقال لك: «جِئْتُكَ أَمْسِ» فتقول في السؤال عن علة المجيء: «لِمَهْ؟» أو «كَيْمَهْ؟» فكما أن «لمه» جار ومجرور كذلك «كَيْمَهْ» والأصل لما وكيما، ولكن «ما» الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حُذِفَت ألفها وجوباً كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَبُها ﴿ النَّازِعَات: الآية الجر حُذِفَت ألفها وجوباً كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَبُها ﴿ النَّازِعَات: الآية عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اله

الخامس: ما يجر نوعاً خاصًا من الظواهر، وهو مُنْذُ ومُذْ؛ فإن مجرورهما لا يكون إلا اسم زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً، لا مبهماً، ولا يكون (ذلك) المعين إلا ماضياً أو حاضراً، لا مستقبلاً، تقول: «ما رأيته منذُ يوم الجمعة» و «مذْ يوم الجمعة» و «مذْ يومنا» و لا تقول: «لا أراه منذ غد» ولا «مذ غد»، وكذا لا تقول: «ما رأيته منذ وقْتِ».

السادس: ما يجر نوعاً خاصًا من المضمرات، ونوعاً خاصًا من المظهرات، وهو «رُبَّ» فإنها إن جرت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز، نحو: «رُبَّه رجلاً لَقِيت» و «رُبَّهُ رَجُلَيْنِ» و «رُبَّهُ رِجَالاً» و «رُبَّهُ امْرَأَة» و «رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ» و «رُبَّهُ نِسَاء»، وكُلُّ ذلك قليل، وإن جَرَّتْ ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو: «رُبَّ رَجُل صَالِح لَقِيتُ» وذلك كثير.

فإن قلت: قد كان من حقك أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورَبِّ الكعبة، واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت، وأصْلُ حرف الجر أن لا يختص، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل

من مختص بفرد، وكان ينبغي أن يتقدم المختص بنوعين وهو رب، على المختص بفرد ونوع، وهي كي.

قلت: إنما ذكرتُ التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتها في القسم، فتأخيرها عنها قطعٌ للنَّظير عن نظيره، ولما أردت أن أذكر شيئاً من أحكام رُبَّ اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه الحروف؛ وأيضاً فإنني ذكرت حكم رب في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك، فلو كانت رب مُقَدَّمة كان ذلك أيضاً قطعاً للنَّظير عن النَّظير بالنسبة إلى الأحكام.

جواز حذف رُبَّ وبقاء عملها

ثم قلت: ويَجُوزُ حَذْفُها مَعَهُ؛ فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا، وذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ كَثِيرٌ، والْفَاءِ وَبَلْ قَلِيلٌ، وحَذْفُ اللاَّمِ قَبْلَ كَيْ، وخَافِضِ أَنَّ وأنَّ مُطْلقاً.

حذف رب بعد الواو

وأقول: لما ذكرت أن «رُبَّ» تدخل على المنكر بينت أنه يجوز حذفها معه، وأشَرْتُ بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة، ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها، وأن هذا الحكم، أعني حذفها وبقاء عملها، على نوعين: كثير، وقليل؛ فالكثير بعد الواو، كقوله: [الرَّجز]

١٥٩ - وَبَـلَـدٍ مُـخْبَـرَّةٍ أَرْجَـاؤهُ كـانَّ لَــؤنَ أَرْضِــهِ سَــمَـاؤهُ وقال: [الطَّويل]

١٦٠ - وَلَيْل مَ كَمَوْج البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْ وَاعِ الْهُمُ وَم لِيَ بْتَلِي وَقُولُه: [الطَّويل]

١٦١ - وَدَوِّيَّةٍ مِثْلِ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادِ

١٥٩ ـ هذا البيت لرؤبة بن العجاج.

١٦٠ ـ هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي.

١٦١ ـ هذا البيت لغيلان بن عقبة.

حذف رُبَّ بعد الفاء

والقليلُ بعد الفاء وَبَلْ، مثالُ ذلك بعد الفاء قولُ امرىء القيس: [الطَّويل] ١٦٢ ـ فَمِثْلِك ِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِع لِ فَأَلْهَ يْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِل ِ فَأَلْهَ يْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِل ِ في رواية من روى بجر «مثل» و «مرضع» وأما من رواه بنصبهما فمثلُك مفعولٌ

حذف رُبّ بعد «بل»

لطرقت، وحُبْلَى: بَدَل منه.

ومثالُه بعد «بَلْ» قوله: [الرَّجز]

١٦٣ - بَالْ بَلَدٍ مِلْ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ

* * *

حذف لام التعليل إذا جرَّت كي المصدريَّة وصلتها

ثم بينتُ أن حذف حَرْفِ الجر لا يختصُّ برُبَّ، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين.

أما الأول ففي لام التعليل؛ فإنها إذا جَرَّتْ كَيْ المصدريَّة وصِلَتَهَا جاز لك حذفُهَا قياساً مُطَّرداً، ولهذا تسمع النحويين يُجِيزُونَ في نحو: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» أن تكون (كي) تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون كي مصدرية واللاَّم مُقَدَّرَة قبلها.

حذف حرف الجر إذا كان المجرور أنَّ وصلتها أو أنْ وصلتها

وأما الثاني فإذا كان المجرور أنَّ وصِلَتَهَا أو أنْ وصلتها؛ فالأول كقولك: "عَجِبْتُ أَنَّكَ فَاضِلٌ" أي: من أنك، وقال الله تعالى: ﴿وَبَشِرِ اللَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِمُوا الضَكلِحَتِ أَنَّ لَمُمْ أَنَّكَ فَاضِلٌ" أي: من أنك، وقال الله تعالى: ﴿وَبَشِرِ اللَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِمُوا الضَكلِحَتِ أَنَّ لَمُمُ أَنَّكَ فَاضِلٌ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المساجِد للهُ، والثاني كقولك: "عَجِبْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ" أي: من أن

١٦٢ ـ هذا البيت لامرىء القيس.

١٦٣ ـ هذا البيت لرؤبة بن العجاج.

قام، وقال الله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَفَ بِهِماً ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٨] أي: في أن يطوف بهما. ﴿ يُحْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُوْمِنُوا بِاللّهِ ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١] أي: لأن تؤمنوا، وقيل في: ﴿ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ أَن تَضِلُوا ﴾ [النّساء: الآية ١٧٦]: إن الأصل لئلا تضلوا؛ فحذفت اللاَّم الجارة ولا النافية، وقيل: الأصل كراهة أن تضلوا؛ فحذف المضاف، وهذا أسْهَلُ، وقال الله تعالى: ﴿ وَرَعْبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَ ﴾ [النّساء: الآية ١٢٧] أي: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، على خلاف في ذلك بين أهل التفسير.

ثانياً: المجرور بالإضافة

ثم قلت: الثّاني: الْمَجْرُورُ بِٱلإضَافَةِ كَاغُلاَم زَيْدٍ» ويُجَرَّدُ المُضَافُ مِنْ تَنْوِين أَوْ نُون تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً، ومِنَ التَّعْرِيف إِلاَّ فِيمَا مَرَّ، وإذَا كَانَ المُضَافُ صِفَةً والْمُضَافُ إلَيْهِ مَعْمُولاً لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّة وغَيْر مَحْضَة، ولَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً وَلاَ تَخْصيصاً، كَا ضَارِب زَيْدٍ» و «مُعْطَى الدِّينَارِ» و «حَسَن الْوَجْهِ»، وإلاَّ فَمَعْنَويَّة ومَحْضَة، تُفِيدُهُمَا، إلاَّ إذا كَانَ المُضَافُ شَدِيدَ الإَبْهَام كَغَيْر وَمِثْل وَخِدْن أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحقًا لِلنَّكِرَةِ كَا المُنَالُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهَ الله اللهِ اللهَ اللهَ اللهِ اللهَ اللهَ اللهِ اللهَ اللهَ اللهِ اللهَ اللهِ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اله

وأقولُ: الثَّاني: من أنواع المجرورات: المجرورُ بالإضافةِ.

تعريف الإضافة

والإضافة في اللغة: الإسنادُ، قال امرؤ القيس: [الطُّويل]

١٦٤ ـ فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَادِيٌّ جَدِيدٍ مُشَطَّبٍ

١٦٤ ـ هذا البيت لامرىء القيس.

أي: لَمَّا دخلنا هذا البيتَ أَسْنَدْنَا ظهورنا إلى كل رَحْل منسوب إلى الْحِيرَةِ مخطَّطِ فيه طرائق.

وفي الاصطلاح: إسنادُ اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقامَ تنوينه، ولهذا وجب تجريدُ المضاف من التنوين في نحو: «غُلاَم زَيْدِ» ومن النون في نحو: «غُلاَم يُ زَيْد» و «ضَارِبِي عَمْرو» قال الله تعالى: ﴿تَبَتْ يَدَا آبِي لَهَبٍ ﴾ النون في نحو: الأية ١٦] ﴿إِنَّا مُهْلِكُولُ أَهْلِ هَذِهِ ٱلْقَرْيَةُ ﴾ [المَسَد: الآية ٢١] ﴿إِنَّا مُهْلِكُولُ أَهْلِ هَذِهِ ٱلْقَرْيَةُ ﴾ [العَنكبوت: الآية ٣١] ، وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حَدّهِ قائمة مقام تنوين المفردِ.

وإلى هذا أشَرْتُ بقولي: «ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه».

واحترزتُ بقولي: «تشبهه» من نون المفرد وجمع التكسير، كشيطان، وشياطين، تقول: شيطانُ الإنس شَرُّ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ؛ فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك.

وقولي: «مطلقاً» أشرتُ (به) إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء، بخلاف القاعدة التي بعدها.

وكما أن الإضافة تستدعي وُجُوبَ حذف التنوين والنون المشبهة له، كذلك تستدعي وجُوبَ تجريدِ المضاف من التعريف ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي؛ فلا تقول: الغلامُ زيدٍ، ولا زيدُ عمرو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرد الغلام من أل، وأن تعتقد في زيد الشيوع والتنكير، وحينئذ يجوز لك إضافتهما، وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً.

والذي يُسْتثنى منها مسألة «الضَّارِبِ الرَّجُلِ» و «الضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ» و «الضَّارِبَا زيد» و «الضَّارِبُو زيد» وقد تقدم شَرْحُهُنَّ في فصل المحلى بأل؛ فأغنى ذلك عن إعادته؛ فلذلك قلت: «إلا فيما استثني» أي: إلا فيما تقدم لي استثناؤه.

الإضافة نوعان

ثم بينت بعد ذلك أن الإضافة على قسمين: مَحْضَة، وغير مَحْضَة.

(أ) الإضافة غير المحضة

وأن غير المحضة عبارةٌ عما اجتمع فيها أمران: أمر في المضاف، وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل، ك«ضَارِب زَيْدٍ» واسم المفعول، ك«مُعْظى الدِّينَارِ» والصفة المشبهة، ك«حَسَن الْوَجْهِ» وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، أما أنه لا يستفيد تعريفاً فبالإجماع، ويدلُ عليه أنك تصف به النكرة فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُل ضَارِب زَيْدٍ» وقال الله تعالى: ﴿ هَدَيًا بَلِغَ الكَمْبَةِ ﴾ [المائدة: الآية ١٩] ﴿ هَلْنَا عَارِضٌ مُطْرَناً ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٤] إن لم تعرب (ممطرنا) خبراً ثانياً، ولا خبراً لمبتدأ محذوف، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده، بناء على أن الضارب زَيْدٍ» أخصُ من "ضَارِب» والجوابُ أن "ضَارِب زَيْدٍ» ليس فرعاً عن "ضارب حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنما هو فرع عن "ضَارِب رَيْداً» بالتنوين والنَّصْب ، فالتخصيص حَاصِلٌ بالمعمول أضَفْتَ أمْ لم تُضِفُ.

وإنَّما شُمِّيَت هذه الإضافة غيرَ محضةٍ لأنها في نية الانفصال؛ إذ الأصل «ضَارِبٌ زَيْداً» كما بينا، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظيًّا، وهو التخفيفُ؛ فإن «ضَارِبَ زَيْداً».

(ب) الإضافة المحضة

وأن الإضافة المحضة عبارةٌ عما انتفي منها الأمران المذكوران أو أحدهما، مثالُ ذلك: «غُلامٌ زَيْد» فإن الأمرين فيهما منتفيان، و «ضَرْبُ زَيد» فإن المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة، و «ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ» فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولاً لها؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى صفة لكن المضاف إليه ليس معمولاً لها؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمَّى الإضافة فيها مَحْضَة ـ أي: خالصة من شائبة الانفصال ـ ومعنوية، لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إلى معرفة، نحو: «غُلامُ زيدٍ» وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: «غلامُ امرأةٍ» اللهم إلا في مسألتين، فإنه لا يتعرف، ولكن يتخصص.

إحداهما: أن يكون المضاف شديد الإبهام، وذلك كغَيْرٍ ومِثْل وشِبْهِ وخِدْن _ بكسر

الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ـ بمعنى صاحب، والدليل على ذلك أنك تَصِفُ بها النكرات ِ فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُل ِ غَيْرِكَ، وبِرَجُل ِ مِثْلِكَ، وبِرَجُل ِ شِبْهِكَ، وبِرَجُل ِ خِدْنِكَ»، قال الله تعالى: ﴿رَبُّنَا أَفْرِجْنَا نَعْمَلْ صَلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر: الآية ٢٧].

الثانية: أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالاً أو تمييزاً أو السما لله النافية للجنس؛ فالحال كقولهم: «جاء زَيْدٌ وَحْدَهُ» والتمييز كقولهم: «كَمْ ناقةً وفَصيلَها» فكم: مبتدأ، وهي استفهامية، وناقة: منصوب على التمييز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز تمييز، واسمُ «لا» كقولك: «لا أبًا لِزَيد» و «لا غُلاَمَى لِعَمْرِو». فإن الصحيح أنه من باب المضاف، واللاَّم مُقْحَمَةٌ، بدليل سقوطها في قول الشاعر: [الوافر]

170 - أَبِالْـمَـوْتِ الَّـذِي لاَ بُـدَّ أَنِّـي مُـلاَق لَ لاَ أَبَـاك لِـ تُـخَـوِّفِـينِـي فَهِذه الأنواع كلها نكرات، وهي في المعنى بمنزلة قولك: جاء زيدٌ منفرداً، وكم نَاقَةً وفَصِيلاً لها، ولا أباً لكَ.

الإضافة المعنوية ثلاثة أقسام

ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام: مُقَدَّرة بفي، ومقدرة بمن، ومقدرة باللاَّم.

١ ـ المقدّرة بفي

فالمقدرة بفي ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو قول الله تعالى: ﴿ رَبُّ مُكُرُ اللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّالَّةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّ

١٦٥ ـ هذا البيت لأبي حيه النميري.

٢ ـ المقدّرة بمن

والمقدرة بمن ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه كُلاَّ للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه، نحو قولك: «هذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ» ألا ترى أن الحديد كل، والخاتم جزء منه، وأنه يجوز أن يقال: الخاتم حديدٌ، فيخبر بالحديد عن الخاتم.

٣ ـ المقدَّرة باللاَّم

وبمعنى اللاَّم فيما عدا ذلك، نحو: «يَدُ زيدٍ» و «غُلاَمُ عمرِو» و «ثَوْبُ بكرٍ».

* * *

ثالثاً: المجرور بالمجاورة ومواقعه

ثم قلت: الثَّالِكُ: المَجْرُورُ لِلْمُجَاوَرَةِ، وهو شَاذٌ، نحو: «هذَا جُحْرُ ضَبُّ خَرِب». قوله:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجاتِ كلُّهمُ

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَٱرْجُلَكُمْ ﴾ [المَائدة: الآية ٦] على الأصّح.

وأقول: الثالث من أنواع المجرورات: ما جُرَّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النعت والتأكيد، قيل: وبابِ عطف النَّسَقِ.

فأما النعتُ ففي قولهم: «هذَا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» روي بخفض «خرب» لمجاورته للضبّ، وإنّما كان حقه الرفع، لأنه صفة للمرفوع، وهو الْجُحْرُ، وعلى الرفع أكثر العَرَب.

وأما التّوكيد ففي نحو قوله: [البسيط]

١٦٦ - يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا ٱنْحَلَّتْ عُرَى الذَّنب

فكلِّهم: توكيد لذوي، لا للزوجات، وإلا لقال كلهنَّ، وذوي: منصوب على المفعولية، وكان حق «كلهم» النصب، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض.

١٦٦ - لم ينسب.

وأما المعطوف فكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَّلَوْةِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَمْبَيْنَ ﴾ [المَائدة: الآية ٦] . في قراءة مَنْ جر الأرْجُلَ لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنما كان حقه النصب، كما هو في قراءة جماعة آخرين، وهو [منصوب] بالعطف على الوجوه والأيدي، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء.

وخالفهم في ذلك المحققون، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حَاجِزٌ بين الاسمين ومُبْطِل للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفضُ على الجوار في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعُه في البدل؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجوز تقديراً، ورأى هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس، فقيل: الأرجُلُ مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا على ذلك بوجهين؛ أحدهما: أن المسح هنا الغَسْلُ، قال أبو عليّ: حكى لنا مَنْ لا يُتهم أن أبا زيد قال: المسح خفيفُ الغسل ، يقال: مسحت للصلاة، وخُصَّت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما؛ إذ كانتا مظنّة للإسراف، والثاني: أن المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحاً للرِّجُل مجازاً، وإنما حقيقته أنه مَسْحٌ للخُفِّ الذي على الرجل، والسُّنَة بَيّنَتْ ذلك.

ويرجح ذلك القول ثلاثة أمور؛ أحدها: أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ؛ فينبغي صونُ القرآن عنه، والثاني: أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوُجُوهِ والأيدي؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو: ﴿وَٱمۡسَحُوا بِرُءُوسِكُمُ ﴾ [المَائدة: الآية ٦] وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصلُ بالأجنبي، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفردٍ فضلاً عن الجملة، الثالث: أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور، والحمل على المحاور، والحمل على المحاور، والحمل على المحاور، والحمل على المحاور، والمحاور، والمحاور، والمحاور، والمحاور، والمحاور، والمحاور، والمحاور، والمحاور، والحمل على المحاور، والمحاور، وا

فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب.

قلت: لا نسلم أنها عَطْفٌ على الوجوه والأيدي، بل على الجار والمجرور، كما قال: [الرّجز]

١٦٧ - يَسْلُكُنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْراً غَاثِرا

* * *

باب المجزومات

ثم قلت: بابٌ ـ الْمَجْزُومَاتُ الأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ، وهو ضَرْبَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ، وهو: لَمْ، ولَمَّا، ولاَمُ الأَمْرِ، ولاَ في النَّهْيِ، وجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ، وهو أَدَوَاتُ الشَّرْطِ: إِنْ، وَإِذْ مَا، لَمَجَرَّدِ التَّعْلِيقِ، وَهُمَا حَرْفَان، ومَنْ لِلعَاقِلِ، وَمَا ومَهْمَا لِغَيْرِهِ، الشَّرْطِ: إِنْ، وَإِذْ مَا، لَمَجَرَّدِ التَّعْلِيقِ، وَهُمَا حَرْفَان، ومَنْ لِلعَاقِل، وَمَا ومَهْمَا لِغَيْرِهِ، ومَتَى وأَيَّانَ لِلزَّمَانِ، وَأَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُمَا لِلمَكَانِ، وأَيُّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إلَيْهِ، ويُسَمَّى أَوَلَهُمَا شَرْطاً، وَلاَ يَكُونُ مَاضِيَ الْمَعْنَى، وَلاَ إِنْشَاءً، وَلاَ جَامِداً، وَلاَ مَقْرُوناً بِتَنْفِيسٍ، وَلاَ قَدْ، وَلاَ نَافٍ عَيْرِ لا وَلَمْ، وَثَانِيهِمَا جَواباً وجَزَاء.

وأقول: لما أنهيتُ القولَ في المجرورات شرعت في المجزومات، وبهذا الباب تتم أنواع الْمُعْرَبَاتِ، وبهذا الباب تتم أنواع الْمُعْرَبَاتِ، وبينت أن المجزومات هي الأفعالُ المضارعةُ الداخلُ عليها أداةٌ من هذه الأدوات ضربان:

الأحرف الجازمة لفعل واحد

١٦٧ ـ هذا البيت للعجاج بن رؤبه.

الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها

وما يجزم فعلين، وهو الإحدى عشرة الباقيةُ، وقد قسمتها إلى ستة أقسام:

أحدها: ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو إنْ وإذ مَا، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدُواْ نَعْدُواْ نَعُدُواْ نَعُواْ نَعُواْ نَعُواْ نَعُواْ نَعُواْ نَعُدُواْ نَعُمُواْ نَعُواْ نَعُوا لَا لِهُ عِلَا لِمِنْ اللَّهُ لِهِ اللَّهُ لِلْعُوا لِهُ عَلَالِهُ لِلْعُوا لِهُ لِمِنْ لِهُ عِلَا لِمُ لِلْعُلُولُ لَا لِهُ لِلْعُلُولُ لِمُ لَا عُلَالِهُ عَلَالِهُ لِلْعُلُولُ لِهُ لِلْعُلُولُ عَلَالِهُ فَالِمُ لِلْعُلُولُ لِمُعُلِقُوا لَعُوا لَا لِمُواْ لِعُلْمُ لِلْعُلُولُ لِمُواْ لِمُعُواْ لِمُعُواْ لِمُعُلِقُوا لِمُواْ لِمُواْ لِمُواْ لِلِمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِ

وهما حرفان، أما إنْ فبالإجماع، وأما إذْ مَا فعند سيبويه، والجمهور، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم.

وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء، وذلك بالإجماع في غير «مَهْمَا» وعلى الأصح فيها، والدليلُ عليه قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْنِنَا بِهِ مِنْ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللللللللللللل

الثاني: ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو مَنْ، نحو: ﴿ مَنْ يَعْمَلُ سُوَّءًا يُجُزَ بِهِ ﴾ [النِّساء: الآية ١٢٣] .

الثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو ما ومهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْـلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٧] ﴿مَهْمَا تَأْلِنَا بِهِـ مِنْ ءَايَةِ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٣٢] الآية.

الرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّن معنى الشَّرْط، وهو مَتَى وأيَّان، كقول الشَّاعر: [الطَّويل]

١٦٨ - وَلَسْتُ بِحَلاَّل ِ التِّلاَع ِ مَخَافَةً ولكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرفِدِ وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرفِدِ وَقُولُ الآخر: [البسيط]

١٦٩ ـ أَيَّانَ نُؤمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وإذا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

١٦٨ ـ هذا البيت لطرفه بن عبد البكري.

١٦٩ ـ لم ينسب.

الخامسُ: ما وضعَ للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو ثلاثة: أينَ، وأنّى، وحَيْثُمَا، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النّساء: الآية ٧٨] وقول الشّاعر: [الطَّويل]

١٧٠ - خَلِيلَيَّ أَنِّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ وقوله: [الخفيف]

١٧١ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِيمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأزْمَانِ

السادسُ: ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة، وهي أيٌّ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك: «أيَّهُمْ يَقُمْ أَقُمْ معه» من باب مَنْ، وفي قولك: «أيَّ الدَّوَابِّ تركَبْ أركب» من باب ما، وفي قولك: «أيّ يَوْم تَصُمْ أَصُمْ» من باب متى، وفي قولك: «أيّ مكان تجلِسْ أجلس» من باب أيْنَ.

* * *

ثم بَيَّنْت أن الفعل الأول يسمى شَرْطاً، وذلك لأنه عَلاَمة على وجود الفعل الثاني، والمعلامة تسمى شرطاً، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُها ﴾ [محَمَّد: الآية ١٨] [أي: علاماتها] والأشْرَاطُ في الآية جمع شَرَطٍ ـ بفتحتين ـ لا جمع شَرْط ـ بسكون الراء ـ لأن فَعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلا في معتل الوسَط كأثْوَابِ وأبْيَاتِ .

شروط فعل الشرط

ثم بينت أن فعل الشرط يُشْتَرَطُ فيه ستة أمور:

أحدها: أن لا يكون ماضي المعنى؛ فلا يجوز: «إن قام زيد أمس ِ أقم معه».

وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُمُ فَقَدْ عَلِمْتَمُّ ﴾ [المَائدة: الآية ١١٦] فالمعنى إن

۱۷۰ ـ لم ينسب.

١٧١ ـ لم ينسب.

يتبين أني كنت قلته، كقوله: [الطُّويل]

١٧٢ - إِذَا مَا ٱنْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَة

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط.

الثاني: أن لا يكون طلباً؛ فلا يجوز «إنْ قُمْ» ولا «إن لِيَقُمْ» أو «إنْ لا يَقُمْ».

الثالث: أن لا يكون جامداً؛ فلا يجوز «إنْ عَسَى» ولا «إنْ لَيْسَ».

الرابع: أن لا يكون مقروناً بتنفيس؛ فلا يجوز «إن سَوْفَ يَقُمْ».

الخامس: أن لا يكون مقروناً بقَدْ؛ فلا يجوز «إن قد قام زيد» ولا «إن قد يقم».

السادس: أن لا يكون مقروناً بحرف نفي؛ فلا يجوز "إنْ لَمَّا يقم" ولا "إنْ لَنْ يقم" ويستثنى من ذلك لم ولا؛ فيجوز اقترانه بهما، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلُ فَا بَلَغْتَ رِسَالَتُهُ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٧] ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتُنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنفَال: الآية ٧٣].

جواب الشّرط

ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزاء، تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يَقَعُ الجوابُ بعد السؤال، وكما يَقَعُ الجزاء بعد الفعل المُجَازَى عليه.

يجب اقتران جواب الشّرط بالفاء أو إذا فيما لا يصلح أن يأتي شرطاً

ثم قلت: وقَدْ يَكُونُ وَاحِداً مِنْ هذِهِ؛ فَيَقْتَرِنُ بِٱلْفَاءِ، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدُّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتَ ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٦] الآية ﴿فَمَن يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ، فَلَا يَخَافُ بَخَسًا ﴾ [الحن: الآية ١٣] أَوْ جُمْلَةُ اسميَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بإذا الْفُجَائِيَّةِ، نحو: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَلِيرٌ ﴾ [الأنعام: الآية ٣٦] .

١٧٢ ـ هذا البيت لزائد بن صعصعة.

وأقول: قد يأتي جوابُ الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التي ذكرتُ أنها لا تكون شرطاً؛ فيجب أن يقترن بالفاء.

مثالُ ماضي المعنى: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُمْ قُدَّ مِن قُبُلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُمْ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّلدِقِينَ ۞ .

ومثالُ الطَّلَب قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجُونُ اللهَ قَاتَبِعُونِ يُحْبِبَكُمُ اللهُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٦] ﴿ فَمَن يُوْمِن بِرَبِهِ فَلَا يَخَافُ بَغْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجنّ: الآية ٣٦] فيمن قرأ: ﴿ فَلَا فَلَا يَخَافُ بَغْسًا ﴾ [الجنّ: الآية ٣٦] بالجزم على أن لا ناهية، وأما من قرأ: ﴿ فَلَا يَخَافُ ﴾ [طه: الآية ١١٢] بالرفع فلا نافية، ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا ؛ فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبنيٌ على مبتدأ فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبنيٌ على مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو لا يخاف؛ فالجملة اسمية، وسيأتي أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا، وكذا يجب هذا التقدير في نحو: ﴿ وَمَنَ عَادَ فَيَنفَقِمُ اللهُ مِنهُ ولولا ذلك التقدير لوجب الحزمُ وتَرْكُ الفاء.

ومثالُ الجامدِ قوله تعالى: ﴿إِن تَـَرَنِ أَنَا أَقَلَ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّ أَن يُؤْتِيَنِ خَـيْرًا مِن جَنَّنِكَ ﴿إِن تُبُّــدُواْ ٱلصَّدَقَاتِ فَنِمِـمَّا هِيٍّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧١] ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيَطكُ لَهُ قَرِينا فَسَآةَ قَرِينًا﴾ [النِّساء: الآية ٣٨] .

ومثالُ المقرون بالتنفيس قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةُ فَسَوْفَ يُعْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۗ [الـــتّــوبَــة: الآيــة ٢٨] ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرُ فَسَيَحْشُرُهُمُ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النّساء: الآية ١٧٢].

ومثالُ المقرون بقَدْ قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقُ فَقَدْ سَرَقَ أَثُمُ لَهُ مِن قَبُلُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٧٧] .

ومثالُ المقرون بِنَافِ غير لا ولم: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَمُّ﴾ [المَائدة: الآية ٦٧] ﴿وَمَا يَفْعَكُواُ مِنْ خَيْرٍ فَكَن يُكُفُوهُ﴾ [آل عِـمـرَان: الآيــة ١١٥] ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَكَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٤] . وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين: إما بالفاء أو «إذا» الفُجائية، فالأولُ كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسُكَ عِنَيْرِ فَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَلِيرٌ ﴾ [الأنعام: الآية الأوم: الثاني كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبَّهُمْ سَيِّنَةٌ بِمَا قَدَّمَتَ أَيَدِ بِهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: الآية ٣٦].

* * *

جواز حذف الشرط أو جواب الشرط

ثم قلت: ويَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطِ بَعْدَ «وإلاّ» نحو: «ٱفْعَلْ هذَا وإلاَّ عَاقَبْتُكَ» أَوْ جَوابٍ شَرْطهُ مَاض، نحو: ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْنَغِى نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: الآية ٣٥] أَوْ جُمْلَةِ شُرط وأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَهَا طَلَبٌ وَلَوْ بإسميّةٍ أو باسم فعْلِ أو بما لَفْظُه الْخَبَرُ نحو: ﴿ تَعَالَوْا أَتَلُ ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١] ونحو: ﴿أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرُكَ » و ﴿ حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ » وقال:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

وشَرْطُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الْجَوَابِ مَحْبُوباً، نحو: «لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ».

وأقول: مسائلُ الحذف ِ الواقع ِ في باب الشرط والجزاء ثلاثة:

حذف جواب الشرط وحده

المسألة الأولى: حذفُ الجواب، وشرطه أمران؛ أحدهما: أن يكون معلوماً، والثاني: أن يكون فعلُ الشرط ماضياً، تقول: أنتَ ظالمٌ إِن فَعَلْتَ؛ لوجود الأمرين، ويمتنع «إِن تقم» و «إِن تقعد» ونحوهما حيث لا دليل؛ لانتفاء الأمرين، ونحو: «إِن قمت» حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو: «أنت ظالم إِن تَفْعَلْ»؛ لانتفاء الأمرين، قال الله تحالى : ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرُ عَلَيْكَ إِعْ اللهُ مَ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْنَغِى نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَو سُلُمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهُم بِعَايَةً ﴾ [الأنعام: الآية ٥٣] تقديره: فافعل، والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن؛ لأنه قد انضم لوجود الشرطين طولُ الكلام، وهو مما يحسن معه الحذف.

حذف فعل الشُّرط وحده

المسألة الثانية: حذفُ فعل ِ الشرط وحده، وشرطه أيضاً أمران: دلالةُ الدليل عليه وكونُ الشرط واقعاً بعد «وإلا» كقولك: «تُبُ وإلاّ عَاقَبْتُكَ» أي: وإلا تَتُبْ عاقبتك، وقول الشَّاعر: [الوافر]

١٧٣ - فَطَلَقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءِ وإلا يَعْلُ مَـفْرِقَـكَ الْـحُـسَـامُ
 أي: وإلا تُطَلَقها يَعْلُ.

وقد لا يكون بعد «وإلاّ» فيكون شاذًا، إلا في نحو: «إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ» فقياسٌ كما مَرَّ في بابه، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها، بل بَعْضُها، وكذلك نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبَة: الآية ٦] فليستا مما نحن فيه، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية، كما مثلت.

حذف أداة الشُّرط وفعل الشرط

المسألة الثالثة: حذف أداة الشرط وفعل الشرط.

وشرطه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط؛ فالأول نحو: «ائتني أكْرِمْك» تقديره: ائتني فإن تأتني أكرمك، فأكرمك: مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح نحو قوله تعالى: ﴿قُلَ مَكَالُوا أَتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمُ عَكَيْكُمُ ۖ وَالأَنعَام: الآية ١٥١] أي: تعالوا فإن تأتُوا أَتْلُ، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا؛ لأن تعالى فعل جامدٌ لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل.

ولا فَرْقَ بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا، وكونه باسم الفعل كقول عمرو بن الإطنابة، وغلط أبو عبيدة فنسبة إلى قَطَرِيِّ بن الفُجَاءة: [الوافر]

١٧٤ - أبت لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلاَئِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِٱلثَّمَنِ الرَّبِيحِ

١٧٣ ـ من كلام الأحوص.

١٧٤ ـ هذا البيت لعمرو بن الأطناب.

وَإِمْسَاكِي عَلَى المَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَل المُشِيحِ وَقَوْلِي كلما جَشْاتُ وجَاشَتْ مَكَانك تُحْمَدَى أو تَسْتَرِيحي لأَدْفَعَ عَنْ مَا يُسِمَ صَالِحَاتِ وأَحْمِي بَعْدُ عَنْ عِرْض صَالِحَاتِ وأَحْمِي بَعْدُ عَنْ عِرْض صَحِيحِ فَجزم «تحمدي» بعد قوله: «مكانك» وهو اسم فعل بمعنى اثبتي.

وشرطُ الحذف بعد النهي كونُ الجواب أمراً محبوباً كدخول الجنة والسلامة في قولك: «لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجنَّة» و «لا تَدْنُ من الأسد تسلم» فلو كان أمراً مكروهاً كدخول النار وأكل السبع في قولك: «لا تكفُرْ تدخل النار» و «لا تدن من الأسَدِ يأكُلُكَ» تعين الرفع، خلافاً للكسائي، ولا دليل له في قراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَمْنُ تَسَتَكُفِرُ إِنَّ المَدَّرُ: المَدَّرُ: الآية ٦] ؛ لجواز أن يكون ذلك موصولاً بنية الوقف وسهّل ذلك أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن أن يقدر بَدَلاً مما قبله، كما زعم بعضهم، لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الأول على الثاني.

* * *

أحكام حذف جواب الشرط

ثم قلت: ويَجِبُ الاِسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّماً لَفْظاً نحو: «هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ» أَوْ نِيَّةً نحو: «إِنْ قُمْتَ أَقُومُ» ومِن ثَمَّ ٱمْتَنَعَ في النَّثرِ «إِنْ تَقُمْ أَقُومُ» وبجوابِ ما تقدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلقاً، أَوْ قَسَمٍ، إلاّ إِنْ سَبَقَهُ ذُو خبرٍ، فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ المُؤَخَّرِ.

وأقول: حذف الجواب على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: ممتنع، وهو ما انتفي منه الشرطان المذكوران أو أحدهما.

الوجه الثاني: وجائز، وهو ما وُجِدا فيه، ولم يكُن الدليلُ الذي دلَّ عليه جملة مذكُورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديراً.

الوجه الثالث: وواجب، وهو ما كان دليلُه الجملة المذكُورة.

فالمتقدمة لفظاً كقولهم: «أنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» والمتقدمة تقديراً لها صورتان:

إحداهما: قولك: «إن قَامَ زيدٌ أقومُ» وقول الشَّاعر: [البسيط]

١٧٥ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والأصلُ أقومُ إن قام، ويقولُ إن أتاه خليل، والمبرد يرى أنه هو الجواب، وأن الفاء مُقَدَّرة.

والثانية: أن يتقدم على الشرط قَسَم نحو: «واللَّهِ إِن جَاءَني لأَكْرِمَنَّهُ» فإن قولك:
«لأَكْرِمَنَّهُ» جوابُ القسم، فهو في نية التقديم إلى جانبه، وحُذِف جواب الشرط لدلالته عليه، ويدلك على أن المذكور جواب القسم توكيد الفعل في نحو المثال، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَهِن نَصَرُوهُم لَيُولُّك ٱلأَدَبُرُ ﴾ [الحَشر: الآية ١٢] ورفعه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١١].

ثم أشرتُ إلى أنه ـ كما وَجَبَ الاستغناء بجواب القسم المتقدم ـ يجب العكس في نحو: "إن يَقُمْ واللَّهِ أقُمْ" وأنه إذا تقدم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاةُ الشرط تقدم أو تأخر، نحو: "زيدٌ واللَّهِ إن يَقُمْ أقُمْ".

* * *

حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو بعد الشَّرط والجواب أو بينهما

ثم قلت: وجَزْمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلِ تَالَمِ للشَّرْطِ أَوِ الْجَوَابِ قَوِيٌّ، ونَصْبُهُ ضَعِيفٌ، ورَفْعُ تَالِي الْجَوَابِ جَائِزٌ.

وأقول: ختمتُ باب الجوازم بمسألتين: أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه، والثانية يجوز فيها والثانية يجوز فيها وجهان، وكلتاهما يكون الفعل فيها واقعاً بعد الفاء أو الواو.

حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب

فأما مسألة الثلاثة الأوجه فضابطها: أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله

١٧٥ ـ هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني.

معالى: ﴿ وَإِن تُبَدُّوا مَا فِي آنَتُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبَكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآهُ ﴾ [البَقَرة: لآية ٢٨٤] الآية، قرىء (فَيَغْفِرُ) بالجزم على العطف، و (فيغفِرُ) بالرفع على لاستئناف، و (فيغفر ٢) بالنصب بإضمار أن، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضى الله عنهما!

حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب

وأما مسألة الوجهين فضابطها: أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك: «إن تأتني وتمشيَ إليَّ أُكْرِمْك» فالوجه الجزم، ويجوز النصب كقوله: [الطَّويل]

١٧٦ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ [وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماً]

باب عمل الفعل

ثم قلت: بَابٌ في عَمَلِ الفِعْلِ - كلُّ الأفْعَالِ تَرْفَعُ إِمَّا الفَاعِلَ أو نَائِبَهُ أو المُشَبَّة

بِهِ، وتَنْصِبُ الأسماء، إلاّ المُشَبَّة بالمَفْعُولِ بِهِ مُطْلقاً، وإلاَّ الْخَبَرَ والتمبيز والمَفْعُولَ لَمُطْلَقَ فَنَاصِبُهَا الوَصْفُ والنَّاقِصُ والمُبْهَمُ الْمَعْنَى أو النِّسْبَةِ والمُتَصَرِّفُ التامُّ ومَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ، وإلاَّ المَفْعُولَ بِهِ فإنَّهَا بالنسبَةِ إليهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ: مَا لاَ يَتَعَدَّى إليهِ أَصْلاً: كالدَّالِ عَلَى حُدُوثِ ذَاتٍ كَحَدَثَ وَنَبَتَ، أوْ صِفَةٍ حِسِّيَّة كَطَالَ وخَلْقَ، أوْ عَرَضٍ كَمَرِضَ عَلَى حُدُوثِ ذَاتٍ كَحَدَثَ وَنَبَتَ، أوْ صِفَةٍ حِسِّيَّة كَطَالَ وخَلْقَ، أوْ عَرَضٍ كَمَرِضَ وَفَرِحَ، وكالمُوازِنَ لانْفَعَلَ كَأَنْكَسَرَ، أو فَعُلَ كَظَرُفَ، أو فَعَلَ أو فَعِلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُمَا عَلَى وَفِرِحَ، وكالمُوازِنَ لانْفَعَلَ كَأَنْكَسَرَ، أو فَعُلَ كَظَرُفَ، أو فَعَلَ أُو فَعِلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُمَا عَلَى فَعِيلِ في نحو ذَلَّ وسَمِنَ، وَمَا يتعدَّى إلى واجد دائماً بالْجَارِ كَغَضِبَ ومَرَّ، أوْ دائماً بنَفْسِهِ فَعْلَ الْحَوَاسِ، أو تَارةً وتَارةً كَشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ، وما يَتَعدَّى لهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً ولا يتعدَّى له يَعْلَى فَا يَعَدَى لهُ يَنْفُسِهِ تَارَةً ولا يتعدًى

إليهِ أُخْرَى كَنَقَصَ وزَادَ، أو يتعدَّى إليهما دائماً، فإمَّا ثانيهما كمفعول شَكَرَ كأمَرَ وٱسْتَغْفَرَ وَاقْتَعْفَرَ وَصَدَّقَ وزَوَّجَ وَكَنَى وسَمَّى ودعَا بمعناه، وكَالَ وَوَزَنَ أو أولهما فاعل في المعنى كأعْظى وكَسَا، أو أولهما وثانيهما مُبْتَداً وخَبَرٌ في الأصْل ِ وهو أفعالُ القُلُوبِ ظَنَّ، لا

بِمَعْنَى ٱتَّهَمَ، وعَلِمَ لاَ بِمَعْنَى عَرَفَ، ورَأَى لاَ مِنَ الرَّأْيِ، وَوَجَدَ لاَ بِمَعْنَى حَزِنَ أوْ حَقَدَ،

١٧٦ ـ لم ينسب.

وَحَجَا لاَ بِمَعْنَى قَصَدَ، وحَسِبَ، وَزَعَمَ، وخَالَ، وجَعَلَ، ودَرَى في لُغَيَّةٍ، وَهَبْ، وتَعَلَّمْ بِمَعْنَى ٱعْلَمْ، ويَلْزَمُ الأَمْرَ، وأَفْعَالُ التَّصْيِيرِ، كجعلَ، ونَجِذَ، وٱتَّخَذَ، ورَدَّ، وتَرَكَ، ويجوزُ إِلْغَاءُ الْقَلْبِيَّةِ المُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأْخُرَةً، ويَجِبُ تَعْلِيقها، قَبْلَ لاَم الاِبْتِدَاءِ أَوِ القَسَمِ، إِلْغَاءُ الْقَلْبِيَّةِ المُتَصَرِّفَةِ مُتَوسِّطةً أَوْ مُتَأْخُرَةً، ويَجِبُ تَعْلِيقها، قَبْلَ لاَم الاِبْتِدَاءِ أَوِ القَسَمِ، أَوْ لَعَلَّ أَوْ لَوْ أَوْ إِنَّ أَوْ الشَّهَامِ، أَوْ لَعْلَ أَوْ لَوْ أَوْ إِنَّ أَوْ الشَّهَامِ، الْخَبَرِيَّةِ، وَمَا يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ، وهو أَعْلَمَ وأَرَى وما ضُمِّنَ معناهُمَا مِنْ أَنْبَأَ ونَبَأَ ونَبَأَ وَنَبَأَ وَنَبَأَ وَنَبَأَ وَنَبَأَ وَنَبَا وَخَبَرَ وَحَدَّتَ.

بيان ما تشترك فيه الأفعال

وأقول: عقدتُ هذا الباب لبيان عمل الأفعال، فذكرتُ أن الأفعالَ كلَّها ـ قاصِرَهَا ومُتَعَدِّيَهَا، تامَّهَا وناقِصَهَا ـ مشتركة في أمرين:

أحدهما: أنها تعمل الرفع، وبيانُ ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم، نحو: «كَانَ زَيْدٌ فاضلاً» وإما تام آت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو: «وَقُفِى ٱلْأَمْرُ ﴾ وإما تام آت على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل، نحو: ﴿وَقُفِى ٱلْأَمْرُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٠] وقد تقدم شرحُ ذلك كله.

الثاني: أنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع، أحدها: المشبّة بالمفعول به؛ فإنما تنصبه عند الجمهور الصفاتُ نحو: «حَسَنٌ وَجْهَهُ»، والثاني: الخبر؛ فإنما ينصبه الفعلُ الناقصُ وتصاريفُه نحو: «كَانَ زيدٌ قائماً» و «يعجبني كونُهُ قائماً» ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك، والثالث: التمييز؛ فإنما ينصبه الاسمُ المبهم المعنى ك«رطل زيتاً» أو الفعلُ المجهولُ النسبةِ كه طابَ زيدٌ نفساً» وكذلك تصاريفه، نحو: «هو طيبٌ نفساً»، والرابع: المفعول المطلق؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتصرفُ التام وتصاريفه نحو: «قُمْ قِيَاماً» و «هُوَ قائمٌ قياماً» ويمتنع «ما أحْسَنَهُ إحْسَاناً» و «كُنْتُ قائماً كُوناً». والخامس: المفعول به؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتعربُ زيداً» وقد قَسَّمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً، فذكرتُ أنه سبعةُ أنواع :

الأفعال بالنسبة إلى المفعول على سبعة أنواع

أحدها: ما لا يطلب مفعولاً به البُّنَّةَ، وذكرتُ له علامات:

إحداها: أن يدل على حدوث ِ ذات ، كقولك: «حَدَثَ أَمْرٌ» و «عَرَض سَفَرٌ» و «نبتَ الزَّرْعُ» و «حصلَ الخِصْبُ» وقوله: [الوافر]

١٧٧ ـ إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهُ وِمُهُ السَّتَاءُ فإن قلت: فإنك تقول: حدث لي أمرٌ، وعَرَضَ لي سفرٌ.

فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالاً؛ فتعلُّقه أولاً وآخراً بمحذوف وهو الكون [المُطْلَقُ]، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.

الثَّانية: أن يدل على حدوث صفة حسية، نحو: طَالَ اللَّيْلُ، وقَصُرَ النَّهَارُ، وخَلُقَ الثَّوبُ، ونَظُفَ، وطَهُرَ، ونَجُسَ، واحترزت بالحسّيّة من نحو: علم وفهم وفرح، ألا ترى أن الأول منها متعدّ لاثنين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: علمتُ زيداً فاضلاً، وفهمتُ المسألة، وفرحتُ بزيد.

الثالثة: أن يكون على وزن فَعُلَ . بالضم ـ كظَرُف وشَرُف وكَرُمَ ولؤُمَ، وأما قولهم: «رَحُبَتْكُمْ الطَّاعَةُ» و «طلُعَ الْيَمَنَ» فَضُمِّنَا معنى وَسِعَ وبَلَغَ .

الرابعة: أن يكون على وزن انْفَعَلَ، نحو: انكَسَرَ، وانْصَرَفَ.

الخامسة: أن يدلُّ على عَرَضٍ ، كمرِض زَيْدٌ، وفرح، وأشِرَ، وبَطِر.

السادسة والسابعة: أن يكون على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ اللذين وصْفُهما على فَعِيلِ، كَذَلَّ فهو ذَليلٌ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ، ويدل على أن ذلَّ فعَلَ بالفتح قولهم: يَذِلُّ بالكسر، وقلت: "في نحو ذلَّ» احترازاً من نحو بَخِلَ فإنه يتعدى بالجار، تقول: بَخِلَ بكذا.

النّوع الثاني: ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار، كـ «غَضِبْتُ من زيدٍ» و «مَرَرْتُ بِهِ» أو «عليهِ».

فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم: ذلَّ بالضَّرْبِ، وسَمِن بكذا.

١٧٧ ـ هذا البيت لربيع بن ضبع.

قلت: المجروران مفعولٌ لأجله، لا مفعول به.

الثالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً، كأفعال الحواس، نحو: "رأيتُ الهِلاَلَ» و "شَمِمْتُ الطَّيبَ» و "ذُقْتُ الطعام» و "سَمِعْتُ الأذانَ» و "لمست المرأة» وفي التنزيل: ﴿ وَيَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَتَهِكَةَ ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٢] ﴿ يَوْمَ يَسَمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾ [ق: الآية ٢٤] ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ ﴾ [الدّخان: الآية ٥٦] ﴿ أَوْ لَنَمْسُنُمُ النِّسَاءَ ﴾ [النّساء: الآية ٣٤] .

* * *

الرابع: ما يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بالجار، كَشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ، تقول: «شَكَرْتُهُ» و «شَكَرْتُهُ» و «قَصَدْتُ لَهُ» و «قَصَدْتُ إلَيْهِ» قال تعالى: ﴿ وَالشَكْرُ لِي وَلِوَلِدَيْكَ ﴾ [النّحل: الآية ١١٤] ﴿ أَنِ اَشْكُرُ لِي وَلِوَلِدَيْكَ ﴾ [لقمَان: الآية ٧٩] .

* * *

الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار. وذلك نحو: فَغَرَ ـ بالفاء والغين المعجمة ـ وشَحَا ـ بالشين المعجمة والحاء المهملة ـ تقول: «فَغَرَ فَاه» و «شَحَاه» بمعنى انفتح.

* * *

السادس: ما يتعدى إلى اثنين، وقسمته قسمين:

أحدهما: ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى، نحو: نَقَصَ، تقول: «نَقَصَ المالُ» و «نَقَصْتُ زيداً ديناراً» بالتخفيف فيهما، قال الله تعالى: ﴿ثُمُّ لَمْ يَنفُصُوكُمْ شَيئًا﴾ [التوبَة: الآية ٤]، وأجاز بعضهم كون (شيئاً) مفعولاً مطلقاً، أي: نقصاً ما.

الثاني: ما يتعدى إليهما دائماً، وقسمته ثلاثة أقسام:

أحدها: ما ثاني مفعولَيْهِ كمفعول شكر، كأمَرَ وأَسْتَغْفَرَ، تقول: «أمرتُكَ الْخَيْرَ» و «أمرتُكَ بالخِيرِ» وسيأتي شرحُهمَا بعدُ.

والثاني: ما أولُ مفعولَيْهِ فاعلٌ في المعنى، نحو: «كَسَوْتُهُ جُبَّةً» و «أعطيته ديناراً»

فإن المفعول الأول لابِسٌ وآخِذ، ففيه فاعلية معنوية.

الثالث: ما يتعدى لمفعولين أولُهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل، وأفعال التصيير، وشاهدُ أفعال القلوب قوله تعالى: ﴿وَإِنِي لَأَظُنُّكَ يَنْفِرَعُونُ مَثْبُورًا﴾ [الإسرَاء: الآية ١٠] ﴿فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتِ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١٠] ﴿فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُزْمِنَتِ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١٠] ﴿فَإِنَّ عَلَمْتُوهُ شَرًّا لَكُمُ ﴾ [النُّور: الآية ١١] ﴿فَكَمُ عَبَدُ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المُرتمل: الآية ٢٠] ﴿لَا تَصَابُوهُ شَرًّا لَكُمُ ﴾ [النُّور: الآية ١١] ﴿وَولَ السَّاعِر: [البسيط]

١٧٨ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرِو أَخا ثَقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَـوْماً مُلِمَّاتُ
 وقول الآخر: [الخفيف]

١٧٩ - زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخ

والأكثر تَعَدِّي زعم إلى أنْ أو أنَّ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَن لَن يُبَعَثُواً﴾ [التّغَابُن: الآية ٧] وقوله: [الطَّويل]

١٨٠ - وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

وقال: [الطُّويل]

۱۸۱ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْـوَفَـاءِ حَــمِــيـدُ
والأكثر في دَرَى أن تتعدى إلى واحد بالباء، تقول: «دَرَيْتُ بكذا».

قال الله تعالى: ﴿وَلاَ أَدَرَكُمُ بِيِّمُ ﴾ [يُونس: الآية ١٦] وإنما تعدَّتْ إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل، وقوله: [المتقارب]

۱۷۸ ـ لم ينسب.

١٧٩ ـ هذا البيت لأبي أمية الحنفي.

١٨٠ ـ هذا البيت لكثير عزة.

١٨١ ـ لم ينسب.

١٨٢ - فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وإلا فَهَ بُنِي ٱمْدِرَأَ هَالِدَكَا أي: اعتقدني، وقوله: [الطَّويل]

۱۸۳ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا وَالأَكثر في "تعلم" أن يتعدى إلى أنَّ وصلتها كقوله: [الطَّويل] مَا اللَّهِ أَنَّكُ مُا دُرِكِي

وشاهدُ أفعال التصيير قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَكُ هَبَاءَ مَنْثُورًا﴾ [الفُرقان: الآية ٢٣] ﴿وَاتَّغَذَ اللّهُ إِبْرَهِيمَ خِلِيلًا﴾ [النِّساء: الآية ١٢٥] ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَنِكُمْ كُفَّالًا حَسَدًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٩] ﴿وَرَكُنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَهِذِ يَمُوجُ فِي بَعْضِ ﴿ [الكهف: الآية ٩٩] .

* * *

حالات أفعال القلوب

ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

الحالة الأولى: الإعمال؛ فأما الإعمال فهو: نصبُها المفعولين، وهو واجب إذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها مُعَلِّق، نحو: "ظنَنْتُ زَيْداً عَالِماً"، وجائز إذا توسطت

١٨٢ ـ هذا البيت لأبو همام البلولي.

۱۸۳ _ هذا البيت لزياد بن سيارين.

١٨٤ ـ هذا البيت لأنس بن زنيم الديلي.

بينهما نحو: «زيداً ظننت عالماً» أو تأخرت عنهما، نحو: «زيداً عالماً ظننت».

الحالة الثانية: الإلغاء؛ وأما الإلغاء فهو: إبطال عملها إذا توسَّطَتْ أو تأخَّرَتْ؛ فتقول: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ» و «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» والإلغاءُ مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمالُ مع التوسُّطِ أحسنُ من الإلغاء، وقيل: هما سِيَّان.

الحالة الثَّالثة: التَّعليق؛ وأما التعليق فهو: إبطال عملها في اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض مَا لَهُ صَدْرُ الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

أحدها: لام الابتداء نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ فَاضِلٌ» وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَكِمُواْ لَمَنِ أَشَرَكُ مَا لَهُ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢].

الثاني: لام جواب القسم، نحو: «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» أي: علمت ـ والله ـ ليقومنً زيدٌ، وقوله: [الكامل]

١٨٥ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

الثالث: الاستفهام، سواء كان بالحرف كقولك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَم عَمْرُو» وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِبُ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبيّاء: الآية ١٠٩] أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿ لِنَعْلَمُ أَيُّ اَلْحِرْبَيْنِ اَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: الآية ١٦] ﴿ وَلَنَعْلَمُنَ الشَّفَرُ اللهِ الآية ٢١] ﴿ وَلَنَعْلَمُنُ اللهِ اللهُ عَنْ زَيْدٌ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولي: «استفهام».

الرابع: «ما» النافية، نحو: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٓٓٓوُلَآهِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٦٥] .

١٨٥ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة.

الخامس: «لا» النافية في جواب القَسَم، نحو: «علمت واللَّهِ لا زَيْدٌ في الدار ولا عمرو».

السادس: «إن» النافية في جواب القَسَم، نحو: «علمت والله إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» بمعنى ما زيد قَائِمٌ.

السابع: «لَعَلَّ» نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِعَ لَعَلَّمُ فِتْنَةٌ لَكُرُ ﴾ [الأنبيّاء: الآية ١١١] ذَكَرَه أبو علي في التذكرة.

الثامن: «لو» الشرطية، كقول الشاعر: [الطُّويل]

١٨٦ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أَرَادَ ثُرَاءً الْمَالِ كِانَ لَـهُ وَفْرُ

التاسع: "إنَّ التي في خبرها اللاَّمُ، نحو: "عَلِمْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ " ذكرَهُ جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلِّق إنما هو اللام، لا إنَّ الا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز "علمت إن زيداً قائم" بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهبُ سيبويه ؛ فعلى هذا المعلِّقُ إنَّ .

١٨٦ ـ هذا البيت لحاتم الطائي.

والجملة المعلّق عنها العاملُ في موضع نصب بذلك المعلّق، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب، قال كثير: [الطّويل]

١٨٧ - وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّة مَا الْبُكَى وَلا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

يروى بنصب «مُوجِعَاتِ» بالكسرة عطفاً على محل قوله: «مَا الْبُكَى» ومِنْ ثم سمي ذلك تعليقاً؛ لأن العامل مُلْغَى في اللفظ وعاملٌ في المحل؛ فهو عامل لا عامل، فسمي معلّقاً، أخذاً من المرأة المعلقة التي [هي] لا مُزَوَّجَةِ ولا مُطَلّقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهْلُ هذه الصناعة في وضع هذا اللّقب لهذا المعنى.

* * *

بيان الأفعال المتعدّية إلى مفعولين الأول مطلق والثاني مطلق تارة ومقيّد به أخرى

ولْنَشْرَح ما تقدم الوعْدُ بشرحه من الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين أولهما مُسَرَّح دائماً، أي: مُطْلَقٌ من قيد حرف الجر، والثاني تارة مُسَرَّح منه وتارة مُقَيَّد به، وقد ذكرت منها في المقدِّمة عشَرَة أفعال ٍ.

أَحدها: «أمرَ» قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٤] وقال الشاعر: [البسيط]

١٨٨ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَٱفْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ المُعانِي: «اسْتَغْفَرَ» قال الشاعر: [البسيط]

١٨٩ ـ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطَئِي ۚ ذَنْـبِـي، وَكُــلُّ ٱمْـرِىءِ لاَ شَــكَّ مُــؤْتَـزِرُ وقول الآخر: [البسيط]

١٨٧ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمٰن.

۱۸۸ ـ هذا البيت لعمر بن معديكرب.

١٨٩ ـ لم ينسب.

١٩٠ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

الثالث: «اختار»، قال الله تعالى: ﴿وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبَعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعرَاف: الآية [١٥٥] وقال الشَّاعر: [الطَّويل]

١٩١ ـ وَقَالُوا: نَأْت فَٱخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَى فَقُلْتُ: الْبُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي أَعَدُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيلِي أَحَدَهُمَا.

الرابع: «كَنَى» بتخفيف النون، تقولُ: «كَنَيْتُهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ»، و «بأبي عَبْدِ اللَّهِ» ويقال أيضاً: «كَنَوْتُهُ» قال: [المتقارب]

١٩٢ - هِيَ الْخَمْرُ لاَ شَكَّ تُكْنَى الطَّلاَ كَمَا الذِّئُبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ وَال: [الطَّويل]

١٩٣ - وَكِنْ مَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلاَن

الخامس: «سَمَّى» تقول: «سَمَّيْتُهُ زيداً» و «سَمَّيْتُهُ بزَيْدِ» قال: [الطَّويل]

١٩٤ ـ وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا ؛ فَلَمْ يَكُنْ لأَمْرٍ قَضَاهُ اللَّهُ فِي النَّاس مِنْ بُدِّ

السادس: «دعا» بمعنى سَمَّى، تقول: «دعوته بزيد» وقال الشاعر: [الطُّويل]

١٩٥ - دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرِو، وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ

السابع: «صَدَقَ» بتخفيف الدال ـ نحو: ﴿وَلَقَتَدُ صَدَفَكُمُ اللَّهُ وَعَدَهُ ۗ [آل عِمرَان: الآية ٢٥] ﴿ ثُمُّ صَدَقْتُهُ فِي الوعد. الآية ٢] ، وتقول: صَدَقْتُهُ فِي الوعد.

الثامن: «زَوَّجَ» تقول: «زَوَّجْتُهُ هِنْداً، وبهندِ»، قال الله تعالى: ﴿زَوَّجْنَكُهَا﴾ [الأحزَاب:

١٩٠ ـ لم ينسب.

١٩١ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمٰن.

١٩٢ ـ هذا البيت لعبيد بن الأبرص.

١٩٣ ـ لم ينسب.

١٩٤ ـ لم ينسب.

١٩٥ ـ هذا البيت لعبد الرحمن بن الحكم.

الآية ٣٧] وقال: ﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينِ﴾ [الدّخان: الآية ٥٤] .

التاسع والعاشر: «كَالَ، وَوَزَنَ» تقول: «كِلْتُ لِزَيْدِ طَعَامَهُ» و «كِلْتُ زَيْداً طَعَامَهُ» و «كِلْتُ زَيْداً طَعَامَهُ» و «وَزَنْتُ زَيْداً مَا لَهُ» قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُحْسِرُونَ ﴾ [المطفّفِين: الآية ٣]، والمفعول الأول فيهما محذوف.

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

السابع: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو سبعة:

أحدها: «أَعْلَمَ» المنقولة بالهمزة من «عَلِمَ» المتعدية لاثنين، تقول: «أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً».

الثاني: «أرَى» المنقولة بالهمزة من «رأى» المتعدية لاثنين، نحو: «أَرَيْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً» [بمعنى أعلمته]، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَتِ عَلَيْهِمٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٧]، فالهاء والميم مفعولٌ أول، و (أعمالهم) مفعول ثان، و (حسرات) مفعول ثاك.

والبواقي ما ضُمِّنَ معنى أعْلَمَ وأرَى المذكورتين من «أنبَأ» و «نبَّأ» و «أخْبَرَ» و «خَبَّرَ» و «خَبَّرَ» و «حَبَّرَ» و «حَدَّثَ» تقول: «أنْبَأْتُ زيداً عمراً فاضلاً» بمعنى أعلمته، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عَنْ، نحو: ﴿أَنْبِقُهُم بِأَسْمَآمِهِمٌ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَآمِهِمُ [البَقَرَة: الآية ٣٣] ﴿نَبِّعُونِي بِعِلْمٍ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٣] ﴿وَنَبِتُهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَهِيمَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ١٥] ، وقد يحذف الحرف نحو: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾ [التّحريم: الآية ٣] .

* * *

ثم قلت: وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُول مِ فِي بَابِ ظَنَّ، وَلاَ غَيْرِ الأَوَّلِ فِي بَابِ أَعْلَمَ وَأَرَى، إلاَّ لِدَليل ، وبَنُو سُلَيْم يُجِيزُونَ إِجْرَاءَ الْقَوْل مُجْرَى الظَّنِّ، وغَيْرُهُمْ يَخُصُّه بِصِيغَةِ «تَقُولُ» بَعْدَ اسْتِفْهَام مُتَّصِل ، أَوْ مُنْفَصِل يِظَرْف أَوْ مَعْمُول أَوْ مَجْرُور .

جواز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل

وأقول: ذكرت في هذا الموضع مسألتين متممتين لهذا الباب:

إحداهما: أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثالُ حذفهما لدليل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرِّكَآءِى الَّذِينَ كُشُرُّ تَرْعُمُونَ ﴾ [القَصَص: الآية ٦٦]، أي: تزعمونهم شركاء، كذا قدروا، والأحسن عندي أن يقدر: أنهم شركاء، وتكون أنَّ وصلتها سادةً مَسَدَّهُما؛ بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمُ شُوَكُونًا ﴾ [الانعام: الآية ٩٤]، ومثالُ حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْسَبَنَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَنَهُمُ اللّهُ مِن فَضَلِهِ للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْسَبَنَ الّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَنَهُمُ اللّهُ مِن فَضَلِهِ الأول وأبقى ضميرَ الفصل والمفعول الثاني، وقال عنترة: [الكامل]

١٩٦ - وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ المُكْرَمِ أَي: فلا تظنى غيره واقعاً، أو كائناً، فحذف المفعول الثاني.

ولا يجوز لك أن تقول: «علمت» أو «ظننت» مقتصراً عليه من غير دليل، على الأصحّ، ولا أن تقول: «علمت زيداً» ولا «علمت قائماً» وتترك المفعول الأول في هذا المنال والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما، أجمعوا على ذلك.

* * *

اختلافهم في إجراء القول مجرى الظِّن وبيان ذلك

الثانية: أن العرب اختلفوا في إجراء القول مُجْرَى الظن في نصب المفعولين على لُغَيَّيْن:

فبنو سُلَيْم يجيزون ذلك مطلقاً؛ فيجوزون أن تقول: «قُلْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً».

وغيرهم يوجب الحكاية؛ فيقول: «قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ولا يجيز إجراء القول مُجْرَى الظن إلا بثلاثة شُرُوط:

١٩٦ ـ هذا البيت لعنتر بن شداد.

شروط إجراء القول مجرى الظن

أحدها: أن تكون الصيغة «تقول» بتاء الخطاب.

الثاني: أن يكون مسبوقاً باستفهام.

الثالث: أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل، أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول.

مثالُ المتصل قولُكَ: «أتَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً» وقول الشَّاعر: [الرَّجز]

١٩٧ - مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِم وَقَاسِمَا وَقَاسِمَا وَقَاسِمَا وَمَثَالُ المنفصل بالظرف قولُ الشَّاعر: [البسيط]

١٩٨ - أَبَعْدَ بُعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوماً؟
 [ومثالُ المنفصل بالمجرور: «أَفِي الدَّار تقول زيداً جالساً»].

ومثالُ المنفصل بالمفعول قولُ الشاعر: [الوافر]

١٩٩ - أَجُهَالاً تَـقـولُ بَـنِـي لُـؤَيِّ لَـعَـمْـرُ أَبِـيكَ أَمْ مُـتَـجَـاهِـلِـينَـا ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية، نحو: «أأنت تقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ».

باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل

ثم قلت: بَابُ الأَسْمَاءُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ - وهِيَ عَشَرَةٌ: أَحَدُهَا: المَصْدَرُ، وَهُوَ: اسْمُ الْحَدَثِ الْجَادِي عَلَى الْفِعْلِ، كَضَرْب وَإِكْرَام، وشَرْطُهُ: أَنْ لاَ يُصَغَّرُ، ولاَ يُحَدَّ بالتَّاءِ [نحو: "ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرَبَاتٍ»] وَلاَ يُتْبَعَ قَبْلَ العَمَلِ، وأَنْ يَخْلُفَهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ

١٩٧ ـ هذا البيت لهدبه بن خشرم.

۱۹۸ ـ لم ينسب.

١٩٩ ـ هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

مَا، وعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَدُ فِ يَوْمِ ذِى مَسْغَبَةِ ۞ يَتِيمَا ومُضافاً لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١] ومَقْرُوناً بِأَلْ وَمُضَافاً لِمَفْعُولِ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفُ.

الأوّل: عمل المصدر

وأقول: لما أنْهَيْتُ حكم الفعل بالنسبة إلى الإعمال أرْدَفْتُهُ بما يعمل عمل الفعل من الأسماء، وبدأت منها بالمصدر؛ لأن الفعل مُشْتَقٌ منه على الصحيح.

واحترزت بقولي: «الجاري على الفعل» من اسم المصدر، فإنه وإن كان اسما دالاً على الحدث، لكنه لا يجري على الفعل، وذلك نحو قولك: «أعْطَيْتُ عَطَاءً» فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء، لأنه مُسْتَوْف للحروفه، وكذا «اغتسلت غُسْلاً» بخلاف «اغتسالاً» وسيأتي شرح اسم المصدر بعد.

وأشرت بتمثيلي بضرب وإكرام إلى مثالَيْ مصدر الثلاثي وغيره.

ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١] أي: ولولا أن يدفَعَ الله النَّاس، أو أن دفَعَ الله الناس، ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَهُم كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُم ۖ ﴾ [الرُّوم: الآية ٢٨] أي: كما تخافون أنفسكم، ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم: «مررت به فإذا له صوتٌ صوتٌ صوتٌ حمار»، إذ ليس المعنى على قولك: فإذا له أنْ صَوَّت، أو أنْ يُصَوِّت، أو ما يصوت، لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون في تأويل الفعل، وإنما أردت أنك مررت به وهو في حالة تصويت، ولهذا قدروا للصوت الثاني ناصباً، ولم يجعلوا صوتاً الأول عاملاً فيه.

وإنما كان عملُ المنوَّن ِ أقيَسَ لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة.

وإنما كان إهمالُ المضاف للفاعل أكثَرَ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهَرُ من نسبته لمن أوقع عليه، ولأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في الفَضْلَة، ونظيره أنَّ «لات» لما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهروا عملها غالباً إلا في منصوبها.

وإنما كان إعمالُ المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله ضعيفاً لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العُمْدَة، ولقد غلا بعضهم فزعم في المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك أنه مختصِّ بالشعر، كقول الشاعر: [البسيط]

٢٠٠ ـ أَفَنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ قَرْعُ السَقَوَاقِينِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

فيمن روى «الأفواهُ» بالرفع، ويرد على هذا القائل أنه روي أيضاً بالنصب فلا ضرورة في البيت، وقول النبي ﷺ: «وحَجَّ البيت ِ مَن ِ استطاعَ إليه سبيلا».

فإن قلت: فهلا استدللت عليه بالآية الكريمة، آية الحج.

قلت: الصواب أنها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جر بدل بعض من (الناس) أو في موضع رفع بالابتداء على أن (مَنْ) موصولة ضمنت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أي: من استطاع فليحج، ويؤيد الابتداء ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيًّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧] وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى، إذ التقدير إذ ذاك: ولله على الناس أن يَحُجَّ المستطيع، فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناسُ كلهم.

ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد، نحو: «لا يسأم الإنسانُ من دُعَاءِ الخيرِ» أي: من دعائه الخير.

ومثال إعمال ذي الألف واللام قولُ الشاعر يصف شخصاً يضعف الرأي والجبن: [المتقارب]

٢٠١ - ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ النِّرَارَ يُرَاحِي الأَجَلُ

الثاني: عمل اسم الفاعل

ثم قلت: الثَّاني ٱسْمُ الْفَاعِلِ، وهو: مَا ٱشْتُقَّ مِنْ فِعْلِ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِم، فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ، وإلا فَإِنْ كَانَ صِلَةً لألْ عَمِلَ الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِم، فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ، وإلا فَإِنْ كَانَ صِلَةً لألْ عَمِلَ

٢٠٠ ـ هذا البيت للأقيش الأسدي.

۲۰۱ ـ لم ينسب.

مُطْلَقاً، وإلاّ عَمِلَ إنْ كَانَ حَالاً أوِ اسْتِقْبَالاً وَاعْتَمَدَ ـ وَلَوْ تَقْدِيراً ـ عَلَى نَفْي أوِ اسْتِفْهَام ٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ .

وأقول: قولي: «ما اشْتُقّ من فعل» فيه تجوز، وحقه ما اشتق من مصدر فعل. .

وقولي: «لمن قام به» مُخْرِج للفعل بأنواعه؛ فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث، لا للدلالة على مَنْ قام به، ولاسم المفعول، فإنه إنما اشْتُقَّ من الفعل لمن وقع عليه، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل، فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها، لا لمن قامت به، وذلك نحو: «المَضْرِب» بكسر الراء ـ اسماً لزمان الضرب أو مكانه.

وقولي: «على معنى الحدوث» مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل: كظريف وأفضَل؛ فإنهما اشتُقًا لمن قام به الفعل، لكن على معنى الثبوت، لا على معنى الحدوث.

وأشَرْتُ بتمثيلي بضارب ومُكْرِم إلى أنه إن كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع، بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقاً.

اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة يعمل عمل فعله مطلقاً

ثم ينقسم اسمُ الفاعل إلى مَقْرُون بأل الموصولة، ومجرَّد عنها.

فالمقرون بها يعملُ عملَ فعله مطلقاً، أعني ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً، تقول: «هذَا الضارِبُ زَيْداً أمْسِ، أو الآن، أو غَداً» قال امرؤ القيس: [الرّجز]

٢٠٢ - الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلاَحِلاَ خَيْرَ مَعَدَّ حَسَباً وَنَائِلاَ

فأعمل «القاتلين» مع كونه بمعنى الماضي؛ لأنه يريد بالملك الْحُلاَحل أباه، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعاً.

٢٠٢ ـ هذا البيت لأمرىء القيس.

اسم الفاعل المجرد من أل يعمل بشرطين

والمجرَّدُ عنها إنما يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي، خلافاً للكسائي وهشام وابن مَضَاء، استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكُلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: الآية ١٨]، وتأوَّلَهَا غيرهما.

الثاني: أن يكون معتمداً على واحد من أربعة، وهي:

١ ـ الأول: النفي كقوله: [الكامل]

٢٠٣ - مَا رَاعِ الْخِلاَّنُ ذِمَّةَ نَاكِثِ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلاً ٢ - الثاني: الاستفهام، كقوله: [المتقارب]

٢٠٤ - أناو رِجَالُكَ قَـتْلَ امْرِىء مِنَ الْعِنَّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلاً؟
 ٣ - الثالث: اسم مُخبَر عنه باسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللهَ بَلِغُ ٱلْمِومِيُ ﴾
 [الطّلَاق: الآية ٣].

٤ - الرابع: اسم موصوف باسم الفاعل، كقولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلِ ضَارِبِ زَيْداً».
 وقولي: «ولو تقديراً» إشارة إلى مثل قوله: [البسيط]

٢٠٥ - كَنَاطِح صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ وَقُولُه: [الخفيف]

٢٠٦ - لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي لِيَ أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟! وقولك: «ضَارِباً عَمْراً» جواباً لمن قال: كيف رأيت زيداً؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مُقَدَّر؛ إذ الأصل: كوَعل ناطح، وليت شعري أمُقيمٌ، ورأيته ضارباً.

۲۰۳ ـ لم ينسب.

٢٠٤ ـ هذا البيت لحسان بن ثابت.

٢٠٥ ـ هذا ألبيت لأبي بصير الأعشى.

۲۰۱ ـ لم ينسب.

الثَّالث: إعمال صنع المبالغة

ثم قلت: الثَّالِثُ الْمِثَالُ، وهو: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِل ِ إِلَى فَعَّال ِ أَوْ مِفْعَال ِ أَوْ فَعِل ِ ، بِقِلَّةٍ .

وأقول: الثالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعل : أمثلَةُ المبالغة ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة ، مُحَوَّلة عن صيغة فاعل ؛ لقَصْدِ إفادة المبالغة والتكثير .

وحكمها حكم اسم الفاعل؛ فتنقسم إلى ما يقع صلة لألْ فتعمل مطلقاً، وإلى مجرَّدٍ عنها فتعمل بالشرطين المذكورين.

ومثالُ إعمالَ فَعَّال قولُهم: «أما العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ» وقول الشاعر: [الطَّويل]

٢٠٧ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوالِفِ أَعْقَلاَ ومثالُ إعمال مِفْعَال قولُهم: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» أي: سِمَانها.

ومثالُ إعمال فَعُول قولُ أبي طالب: [الطُّويل]

٢٠٨ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيّفِ سُوقَ سِمَانهَا

وإعمالُ هذه الثلاثة كثيرٌ؛ فلهذا اتفق عليه جميعُ البصريين.

ومثالُ إعمال فَعِيل قولُ بعضهم: «إنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاء مَنْ دَعَاهُ».

ومثالُ إعمال فَعِل قولُ زيد الخيل رضى الله عنه: [الوافر]

٢٠٩ - أَتَسَانِسِي أَنَّسَهُمْ مَسَزِقُسُونَ عِسرْضِسِي

وإعمالُهما قليلٌ، فلهذا خالف سيبويه فيهما قومٌ من البصريين ووافقه منهم آخرون، ووافقه بغضهم في فَعِل ٍ لأنه على وزن الضفة المشبهة كظريف ٍ، وذلك لا ينصب المفعولَ.

٢٠٧ ـ هذا البيت للقلاخ بن حزن.

٢٠٨ ـ هذا البيت لأبي طالب بن عبد المطلب.

٢٠٩ ـ هذا البيت لزيد الخير.

وأما الكوفيُّون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً، وهو تعسف.

* * *

الرَّابع: إعمال اسم المفعول

ثم قلت: الرَّابِعُ اسْمُ المَفْعُولِ، وهو: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْل لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وأقول: الرابع من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ: اسمُ المفعول.

وفي قولي في حده: «ما اشتق من فعل» من المجاز ما تقدم شرحُه في حد اسم الفاعل.

وقولي: «لمن وقع عليه» مُخْرِج للأفعال الثلاثة، ولاسم الفاعل، ولإسمي الزمان والمكان، وقد تبين [شَرْحُ ذلك] مما تقدم.

ومثلت بمضروب ومكرم لأنبه على أن صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة [وَفَتْح ما قَبْلَ آخره] كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج.

* * *

شروط إعمال اسم المفعول

ثم قلت: وشَوْطُهُمَا كإسم الفَاعِل ِ.

وأقول: أي شرط إعمال المثال وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لأل والمجرد منها، وقد مضى ذلك.

الخامس: إعمال الصّفة المشبّهة

ثم قلت: الْخَامِسُ الصَّفَةُ المُشَبَّهَةُ، وهي: كلُّ صِفَةٍ صحَّ تَحْويلُ إسْنادِها إلى ضَمِيرِ مَوْصُوفها، وتَحْتَصُّ بِٱلحَالِ، وبَٱلمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ المُؤَخَّرِ، وتَرْفَعُهُ فَاعِلاً أَوْ بَدَلاً، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشْبَّهاً أَوْ تمييزاً، أو تَجُرُّهُ بالإضافَةِ إلاَّ إنْ كَانت بِأَلْ وهو عَارِ مِنْهَا.

وأقول: الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصفة المشبهة، وهي عبارة عما ذكرت.

ومثال ذلك قولك: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهْ» بالنصب أو بالجر؛ والأصل وجْههُ بالرفع لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه. ولكنك أردت المبالغة فحوَّلْتَ الإسناد إلى ضمير زيد، فجعلت زيداً نفسه حَسَناً، وأخَّرْتَ الوجه فضلةً ونصبته على التشبيه بالمفعول به؛ لأن العامل وهو «حَسَنّ» طالبٌ له من حيث المعنى؛ لأنه معموله الأصلي، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية ـ والحالة هذه ـ لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً؛ لأن ضارباً طالبٌ له، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية، فنُصِب لذلك.

فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، ومنصوبُهَا يشبه مفعول إسم الفاعل وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير.

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة، وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضاً لأن الخفض ناشىء ـ على الأصح ـ عن النصب، لا عن الرفع؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ الصفة أبداً عينُ مرفوعها وغير منصوبها فافهمه.

أوجه الاختلاف ما بين الصّفة المشبَّهة واسم الفاعل

وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه.

أحدها: أنها لا تكون إلا للحال، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسمُ الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال.

والثاني: أن معمولها لا يكون إلا سببيًا، وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظاً أو تقديراً، واسم الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً؛ تقول في الصفة المشبهة: «زيدٌ

حَسَنٌ وَجْهُهُ» و «زيد حَسَنُ الوَجْهِ» أي: لوجد منه، أو «وَجْهِهِ» فهو إما على نيابة «أل» مَنَابَ الضّمير المضاف إليه أو على حذف الضّمير من غير نيابة عنه، ولا تقول: «زيد حَسَنٌ عَمْراً» كما تقول: زيد ضارب عمراً.

الثالث: أن معمولها لا يكون إلا مؤخراً عنها، تقول: «زيدٌ حسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تقول: «زيدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ» ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخراً عنه ومقدماً عليه، تقول: «زيدٌ غُلاَمَهُ ضَارِبٌ».

الرابع: أنه يجوز في مرفوعها النصبُ والجرُّ، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع.

أوجه إعراب الاسم بعد الصفة المشبّهة

ثم بيَّنْتُ أن الخفض له وجه واحد وهو الإضافة، وأن الرفع له وجهان؛ أحدهما: أن يكون فاعلاً، والثاني: أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة، وأن النصب فيه تفصيل، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به، والثاني: [أن يكون] تمييزاً؛ وإن كان معرفة امتنع كون تمييزاً، وتعين كونه مشبهاً بالمفعول به، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

ثم بينت أن جواز الرّفع والنّصب مُطْلق، وأن جواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها، وتضمن ذلك امتناع الجر في «زيدٌ الحسنُ وَجْهَهُ» و «الْحَسَنُ وَجْهَ أَبِ».

السّادس: عمل اسم الفعل

ثم قلت: السَّادِسُ اسْمُ الفِعْلِ، نحو: بَلْهَ زَیْداً، بِمَعْنَی دَعْهُ، وعَلَیْکهُ وبِهِ بِمَعْنَی الزَمْهُ، والْصَقْ، ودُونَکهُ، بمعنی خُذْهُ، ورُویْدَهُ، وتَیْدَهُ، بمعنی أَمْهِلْهُ، وَهَیْهَاتَ وَشَتَّانَ بمعنی بَعُدَ وَاَفْتَرَقَ، وَأَفْ بمعنی أَتُوجُعُ وأَتَضَجَّرُ، وَلاَ یُضَاف، ولا یَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولهِ، ولا یُنْصَبُ فِی جَوَابِهِ، وما نُونَ مِنْهُ فَنَکِرَةٌ.

أنواع اسم الفعل

وأقول: السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١ ـ ما سُمِّيَ به الأمر: وهو الغالب؛ فلهذا بدأت به، ومثلته بخمسة أمثلة، وهي:
 «بَلْهَ» بمعنى دَعْ، كقول الشاعر في صفة السيوف: [الكامل]

٢١٠ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَم تُخْلَقِ

أي: دع الأكفّ، وذلك في رواية مَنْ نَصَبَ الأكُفّ، أما مَنْ خفضها قبله مصدرٌ، بمنزلة قولك: «تَرْكَ الأكفّ»، وأما مَنْ رفعها ـ وهو شاذ ـ فهي اسم استفهام بمنزلة كيف، وما بعدها مبتدأ، وهي خبره.

و «عليكه» بمعنى الْزَمْهُ، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ [المَائدة: الآية ١٠٥] أي: الْزَمُوا شأن أنفسكم، ويقال أيضاً: «عليك به» فقيل: الباء زائدة، وقيل: اسم لأَلْصَقْ دون الزم.

و «رُوَيْدَهُ» و «تَيْدَه» بمعنى أَمْهِلْهُ.

* * *

٢ ـ وما سُمِّي به الماضي: وهو أكثر مما سمي به المضارع؛ فلهذا قُدِّمَ عليه، ومثلتُ له بمثالين: «هيهات» بمعنى بَعُد، و «شَتَّانَ» بمعنى افترق، قال: [الطَّويل]
 ٢١٢ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِٱلْعَقِيقِ نُواصِلُهُ وقال: [الرَّج:]

٢١٠ ـ هذا البيت لكعب بن مالك.

۲۱۱ ـ لم ينسب.

٢١٣ ـ شَــتَّانَ هــذَا وَالْـعِـنَـاقُ وَالـنَّـوْمْ وَالـمَـشُـرَبُ الْـبَـارِدُ فِـي ظِـلِّ الـدَّوْمْ وَالـمَـشُـرَبُ الْـبَـارِدُ فِـي ظِـلِّ الـدَّوْمْ ولك زيادة «ما» قبل فاعل شتَّان، كقوله: [السَّريع]

٢١٤ ـ شَــَّانَ مَـا يَــوْمِــي عَــلَــى كُــورِهَـا وَيَــــوْمُ حَـــيَّـــانَ أَخِـــي جَـــابِـــرِ ولا يجوز عند الأصمعيِّ «شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو» وجَوَّزَهُ غيره محتجاً بقوله:

٢١٥ - لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى

وأما قولُ بعض المُحْدَثِينَ:

٢١٦ ـ جَازَيْتُمُونِي بِٱلْوِصَالِ قَطِيعَةً شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي فلم تستعمله العربُ، وقد يُخَرَّج على إضمار «ما» موصولة ببين، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه.

* * *

٣ ـ وما سمي به المضارع: نحو: «أوه» بمعنى أتوجعه، و «أفّ» بمعنى أتضجّر، وبعضهم أسقط هذا القسم، وفَسَر هذين بتوجعت وتضجرت.

* * *

أحكام اسم الفعل

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يضاف، كما أن مُسَمَّاهُ ـ وهو الفعل ـ كذلك. ومن ثم قالوا: إذا قلت: «بَلْهَ زَيْدٍ» و «رُوَيْدَ زَيْدٍ» بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب ، وإذا قلت: «بَلْهَ زَيْداً» و «رُوَيْدَ زيداً» كانا اسمي فعلين، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين.

٢١٢ ـ هذا البيت لجرير بن عطية.

٢١٣ ـ هذا البيت لقيط بن زرارة.

٢١٤ ـ هذا البيت لأبي بصير صناجه.

٢١٥ ـ هذا البيت لربيعة الرقي.

٢١٦ ـ لم ينسب.

ومنها: أن معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول: «زَيْداً عَلَيْك» وخالف في ذلك الكسائي، تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿كِنْبَ اللّهِ عَلَيْكُمٌ ﴾ [النّساء: الآية ٢٤] وقول الراجز: [الرجز]

٢١٧ - يَا أَيُّهَا السائحُ دَلْوِي دُونَكَا

ومنها: أن المضارع لا ينصب في جواب الطلّبيّ منه؛ لا تقول: «صَه فأحدُّنُكَ» بالنصب، خلافاً للكسائي أيضاً، نعم يُجْزَمُ في جوابه، كقوله: [الوافر]

١٧٤ - مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومنها: أن ما نوِّنَ منها نكرة، وما لم ينون معرفة؛ فإذا قلت: «صَهِ» فمعناه اسكت سكوتاً، وإذا قلت: «صَهْ» فمعناه اسكت السكوت المعين.

السَّابِع والثَّامن: عمل الظَّرف والمجرور

ثم قلت: السَّابِعُ والنَّامِنُ الظَّرْفُ والْمَجْرُورُ الْمُعْتَمِدَانِ ، وعَمَلُهُمَا عَمَلُ ٱسْتَقَرَّ.

شروط عمل الظُّرف والمجرور واختلاف النَّحاة في ذلك

وأقول: إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرتُ في باب اسم الفاعل - وهو النّفي، والاستفهام، والاسم المخبر عنه، والاسم الموصوف، والاسم الموصول - عَمِلاً عَمَلَ فعل الاستقرار، فرفَعا الفاعل المضمر أو الظاهر، تقول: «ما عندكَ مال» و «ما في الدَّار زيدٌ» والأصلُ: ما استَقرَّ عندك مال، وما استقرّ في الدار زيد، فحذف الفعل، وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار العمل لهما عند المحققين، وقيل: إنما العمل للمحذوف، واختاره ابنُ مالك ، ويجوز لك أن تجعلهما خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأ مؤخراً، والأولُ أولى؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير، وهكذا العملُ في بقية ما يعتمدان عليه، نحو: ﴿ أَفِى اللهِ شَكُ ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] ، وقولك: «زَيْدٌ عِندك أبوه»، و «جاء الذي في الدار أخوهُ»، و «مَرَرْتُ برجل فيهِ فَضْلٌ».

٢١٧ ـ هذا البيت لابن عمر بن تميم.

۱۷٤ ـ تقدم ذكره.

فإن قلت: ففي أي مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يُحَال عليه الظرف والمجرور؟

قلت: إذا وقع بعد أل؛ فإنها موصولة والوصفُ صِلَة، ولهذا حَسُنَ عطفُ الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِقِينَ وَالْمُصَّدِقَتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الحَديد: الآية ١٨].

* * *

التَّاسع: إعمال اسم المصدر

المراد ياسم المصدر

ثم قلت: التَّاسِعُ ٱسْمُ المَصْدَرِ، والمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ الْمَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إلَى إِفَادَةِ الْحَدَثِ، كَٱلْكَلَامِ والنَّوَابِ، وإنَّما يُعْمِلْهُ الْكُوفِيُّ والبَعْدَادِيُّ، وأمَّا نحو: «مُصَابُكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ» فجائزٌ إجْماعاً؛ لأنَّهُ مَصْدَرٌ، وعَكْسُهُ نحو: فَجَارِ وحَمَادِ.

أحوال عمل اسم المصدر

وأقول: التاسع اسم المصدر، وهو يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: ما يعمل اتفاقاً، وهو ما بُديء بميم زائدة لغير المفاعلة، كالْمَضْرِبِ والْمَقْتَلِ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدرَ الميميَّ، وإنما سَمَّوْهُ أحياناً اسم مصدر تَجَوُّزاً، ومن إعماله قولُ الشاعر: [الكامل]

٢١٨ - أظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

الهمزة للنداء، وظلوم: اسم امرأة منادى، ومصابكم: اسم إنَّ، وهو مصدر بمعنى إصابتكم، ويسمى اسم مصدر مجازاً، ورجلاً: مفعول بالمصدر، وأهدى السلام: جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلاً، وتحية: مصدر لأهدى السلام، من باب «قعدت جلوساً» وظلم: خبر إنَّ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب.

والثاني: ما لا يعمل اتفاقاً، وهو ما كان من أسماء الأحداث عَلَماً كالسُبْحَان، علماً

٢١٨ ـ هذا البيت للحارث بن خالد المخزومي.

للتسبيح، و «فَجَارِ» و «حَمَادِ» علمين للفَجْرة والمحمدة.

والثالث: ما اختلف في إعماله، وهو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل له، كالله الله في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نُقِل إلى معنى التكليم، والثَّوَاب، فإنه في الأصل اسم لما يُثَابُ به العُمَّالُ، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، تمسكاً بما ورد من نحو قوله: [الوافر]

٢١٩ - أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائةَ الرِّتَاعَا
 وقوله: [الطَّويل]

٢٢٠ - لأنَّ ثَــوَابَ الــلَّــهِ كُــلَّ مُــوَحُــدِ جِنَـانٌ مِـنَ الْفِـرْدَوْسِ فِيها يُخَــلَـدُ وقوله: [البسيط]

٨ - قَالُوا: كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُضْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا
 ومنع ذلك البصريون؛ فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

* * *

العاشر: إعمال اسم التّفضيل

ثم قلت: الْعَاشِرُ ٱسْمُ التَّفْضِيلِ، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ، ويَعْمَلُ فِي تَمْيِيزِ، وظَرْف، و وحال، وفَاعِل مُسْتَتِرٍ، مُطْلَقاً، وَلاَ يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ، ومَفْعُول بِهِ، أَوْلَهُ، أَوْ مَعَهُ، وَلاَ فِي مَرْفُوع مَلْفُوظ بِهِ - في الأَصَحِّ - إلاّ في مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ.

مجالات إعمال اسم التفضيل

وأقول: إنَّما أخَّرْتُ هذا عن الظرف والمجرور، وإن كان مأخوذاً من لفظ الفعل؛ لأنّ عمله في المَرفوع الظاهر ليس مطرداً كما تراه الآن.

٢١٩ ـ هذا البيت للقطامي.

۲۲۰ ـ لم ينسب.

وأشرتُ بالتمثيل بأفْضَلَ وأعْلَمَ إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدّي.

ومثالُ إعماله في التمييز: ﴿أَنَّا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف: الآية ٣٤] ﴿ هُمَّ أَحْسَنُ أَثْثُا وَرِءًيا ﴾ [مريم: الآية ٧٤] .

ومثالُ إعماله في الحال: «زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبسماً» و «هذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً».

ومثال إعماله في الظرف قولُ الشاعر: [الطَّويل]

٢٢١ ـ فإنَّا وَجَدْنَا الَعِرْضَ أَحْوَجَ ساعَةً إلى الصَّوْن ِ مِنْ رَيْطٍ يمَان مُسَهَّم ِ ومثالُ إعمالِهِ في الفاعل المستتر جميعُ ما ذكرنا.

المجالات التي لا يعمل فيها اسم التَّفضيل

ولا يعمل في مصدر؛ لا تقول: زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ حُسْناً، ولا في مفعول به، لا تقول: زيد أَشْرَبُ النَّاسِ عَسَلاً، وإنَّما تُعَدِّيه إليه باللام؛ فتقول: زيدٌ أشرب الناس للعسل، ولا في فاعل ملفوظ به؛ لا تقول: مررت برجل أحْسَن منه أبوه. إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه. واتفقت العربُ على جواز ذلك في مسألة الكحل. وضابطها: أن يكون أفعلُ صفة لاسم جنس مسبوق بنفي، والفاعل مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي عَلَيْد: "مَا مِنْ أيّام أَحَبَّ إلَى اللّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ» وقول العرب: ما رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ. وبهذا المثال لقيت المسألة بمسألة الكحل، وقوله: [الخفيف]

٢٢٢ ـ ما رأيت امرأ أحَبَّ إليه البَ فَلُ مِنْهُ إلَيْكَ يا ابنَ سِنَانِ ولم يقع هذا التركيبُ في التنزيل.

واعلم أن مرفوع «أحبَّ» في الحديث والبيت نائبُ الفاعل ؛ لأنه مبني من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس؛ لأن بناءه على

٢٢١ ـ هذا البيت للأوس بن جعفر.

۲۲۲ ـ لم ينسب.

العكس.

* * *

أحوال مطابقة اسم التّفضيل لمن هو له

ثم قلت: وإذَا كانَ بألْ طَابَقَ، أو مُجَرَّداً أو مُضَافاً لِنَكِرَةِ أُفْرِدَ وذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ فَٱلْوَجْهَانِ.

وأقول: استطرَدْت في أحكام اسم التفضيل، فذكرت أنه على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجب [فيه] أن يكون طِبْقَ مَنْ هو له، وهو ما كان بالألف واللاَّم، تقول: «زيدٌ الأفْضَلُ» و «هِنْدٌ الفُضْلَى» و «الزَّيْدَانِ الأَفْضَلَانِ» و «الهندان الفُضْلَيَان» و «الزَّيدُون الأفضلُونَ» و «الهندات الفُضْلياتُ، أو الفُضّلُ».

والثالث: ما يجوز فيه الوجهان، وهو المضاف لمعرفة، تقول: «زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» و «الزيدان أَفْضَلُ القوم» و «الزيدون أفضلُ القوم» و «هند أفضلُ النساء» و «الهندات أفضل النساء» و «الهندات أفضل النساء» و «الهندات أفضل النساء» و «الهندات أفضلَ القوم»، و «هند فُضْلَى النساء» و «الهندات فُضْلَيَا النساء» و «الهندات فُضْلَيَاتُ النساء» و «الهندات فُضْلَيَا النساء» و «الهندات فُضْلَيَاتُ النساء» و «الهندات أنساء» و «الهندات فُضْلَيَاتُ النساء» و «الهندات أنساء» و «الهندات أ

٢٢٣ ـ وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وَسَالِفَةً، وأَحْسَنُ هُمْ قَلَالاً ولم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ، ولا حُسْنَاهُمْ.

وعن ابن السراج إيجابُ تَرْكِ المطابقة، ورُدَّ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمَّ أَرَاذِلُنَا﴾ [هُود: الآية ٢٧] ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعَام: الآية ١٢٣] .

* * *

شروط بناء اسم التفضيل

ثم قلت: وَلاَ يُبْنَى وَلاَ يَنْقَاسُ هُوَ وَلاَ أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ _ وهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، وَفَعُلَ - إِلاّ مِنْ فِعْل ِ، ثُلاَثِيِّ، مُجَرَّدٍ لَفْظاً وتَقْدِيراً، تَامّ، مُتَفَاوِت ِ المَعْنَى، غَيْرِ مَنْفِيّ، ولاَ مَبْنِيّ لِلْمَفْعُول ِ.

وأقول: لا يبنى أفعل التفضيل، ولا مَا أَفْعَلَهُ وأفعِلْ به وفَعُلَ في التعجب، من نحو: جِلْف وكَلْب وحمار؛ لأنها غير أفعال، وقولهم: «ما أجْلَفَه» و «مَا أَحْمَرَه» و «مَا أَكْلَبَه» خطأ، ولا من نحو: دَحْرَجَ؛ لأنه رباعي، ولا من نحو: انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ؛ لأنه وإن كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه، ولا من نحو: هَيِفَ وغَيدَ وحَوِلَ وسَودَ وحَمِرَ وعَمِي وَان كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه، ولا من نحو: هَيفَ وغَيدَ وحَوِلَ وسَودَ وحَمِرَ وعَمِي وعَرِجَ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير؛ إذ أَصْلُ حَوِلَ احْوَلَ وعَوِرَ اعْوَرَ وغَيدَ آغيدً، والدليلُ على ذلك أن عَيْنَاتها لم تقلب ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبل عيناتها ساكنٌ في التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور، ولا من نحو: ضُرِبَ لأنه مبني ولا من نحو: ضُرِبَ لأنه مبني للمفعول، ولا من نحو: ما قامَ وما عاجَ بالدواء؛ لأنه منفي.

وما سُمِعَ مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يُقَسْ عليه؛ فمن ذلك قولهم: «هُوَ أَلَصُّ مِنْ فُلاَنٍ» و «أَقْمَنُ مِنْهُ» فَبَنَوْهُ من غير فعل، بل من قولهم: هو لص، وقَمِنٌ بكذا، وقولهم: «مَا أَتْقَاه» من اتَّقَى، و «مَا أَخْصَرَ هذَا الْكَلاَمَ» من اخْتُصِرَ؛ وهما ذوا زيادة والثاني مبنيًّ

٢٢٣ ـ هذا البيت لذي الرمة.

للمفعول، وفي التنزيل: ﴿ وَالِكُمْ أَقَسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلسَّهَدَةِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٢]، وهما من أقْسَطَ إذا عَدَلَ ومن أقام الشهادة، وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أَفْعَلَ.

وفهم من قولي: «وَالاَ يَنْقَاسُ» أنه قد يُبْنَى من غير ذلك بالسماع دون القياس، كما بينته.

باب التنازع

ثم قلت: بابٌ ـ وإذَا تَنَازَعَ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ عَامِلاَن ِ فَاكْثَرُ مَا تَأْخَرَ مِنْ مَعْمُولِم فَأَكْثَرَ، فَٱلْبَصْرِيُّ يَخْتَارُ إِعْمَالَ المُجَاوِرِ؛ فَيُضْمِرُ في غَيْرِه مَرْفُوعَهُ ويَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إِنْ ٱسْتُغْنِيَ عَنْهُ، وإلاّ أَخَرَهُ، والكُوفِيُّ الأَسْبَقَ، فَيُضْمِرُ في غَيْرِهِ مَا يَحْتَاجُهُ.

وأقول: لما فرغْتُ من ذكر العوامل أرْدَفْتُهَا بحكمها في التنازع، ويسمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال.

معنى التَّنازع وشرطا وقوعه

والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين، وأكثر، في معمول واحد وأكثر، وأن ذلك [جائز] بشرطين؛ أحدهما: أن يكون العامل من جنس الفعل أو شِبْهِه من الأسماء؛ فلا تَنَازُعَ بين الحروف ولا بين الحرف وغيره، والثاني: ألا يكون المعمول متقدماً، ولا متوسطاً، بل متأخراً؛ فلا تَنَازُعَ في نحو: "زَيْداً ضَرَبْتُ وأكْرَمْتُ» لتقدمه، ولا في نحو: "ضَرَبْتُ زَيْداً وأكْرَمْتُ» لتوسطه، وجوز ذلك بعضهم فيهما.

مثالُ تنازع العاملين معمولاً قوله تعالى: ﴿ اَلُونِ أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْ رَا﴾ [الكهف: الآية [٢٦] ف(آتوني) و (أفرغ) عاملان طالبان لـ(قطراً).

ومثالُ تنازع العاملين أَكْثَرَ من معمول: «ضَرَبْتُ وأَهَنْتُ زَيْداً يَوْمَ الْخَمِيسَ».

ومثالُ تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً قولُ الشاعر: [البسيط]

لكل من العوامل الثلاثة.

٢٢٤ ـ أَرْجُو وأَخْشَى وأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِياً عَفْواً وعَافِيَةً في الرُّوحِ وَالْجَسَدِ وَمِثَالُ: تنازع أَكْثَرَ من عاملين أَكْثَرَ من معمول واحد قوله ﷺ: «تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثًا وثَلاَثِينَ» فدُبُرَ: ظرفٌ، وثلاثًا: مفعول مطلق، وهما مطلوبان

ومثالُ تنازع الفعلين ما مثلنا، ومثالُ تنازع الاسمين قول الشاعر: [الطَّويل] ٢٢٥ ـ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْن ِ فَوَقَى غَرِيمَهُ وَعَـزَّةُ مَـمْـطُـولٌ مُـعَـنَّـى غـرِيـمُـهَـا في أحد القولين.

ومثالُ: تنازع الفعلِ والاسمِ: ﴿ هَآؤُمُ ٱفْرَءُوا كِنَابِيَّهُ ۗ [الحَاقَّة: الآية ١٩] .

واتفق الفريقان على جواز إعمال أيِّ العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه، والبصريون إعمال المتأخر لمجاوَرَتِهِ المعمول، وهو الصوابُ في القياس، والأكْثَرُ في السماع.

فإذا أعمل الثاني نظرت، فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر على وَفْق الظاهر المتنازَع فيه، نحو: «قَامًا وقَعَدَ أَخَوَاكَ» و «قَامُوا وقَعَدَ إِخْوَتُكَ» و «قُمْنَ وقَعَدَ نِسُوتُكَ» و هذا إجماع من البصريين، وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو: إما أن يصح الاستغناء عنه أو لا، فإن صح الاستغناء عنه وَجَبَ حَذْفهُ، نحو: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْد» ولا يجوز أن تضمره فتقول: ضربته وضربني زيد، إلا في ضرورة الشعر، قال الشاعر: [الطّويل]

٢٢٦ ـ إِذَا كُنْتَ تَرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ وَإِنَا لَهُ وَلَا لَكُنْ اللَّهُ الْفَيْدَانِ عَنْهُمَا». وإن لم يَصِحُّ وجب تأخيرُهُ، نحو: «رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا».

وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه: من مرفوع، ومنصوب، ومجرور؛ فتقول: «قَامَ ومَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ» ولا

٢٢٤ ـ لم ينسب.

٢٢٥ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمٰن.

٢٢٦ ـ لم ينسب.

يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق، ولا إذا كان منصوباً إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

٧٢٧ - بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِي فَ إِذَا هُمْ لَمحوا شُعَاعُهُ ومن ثَمَّ قلنا في قوله تعالى: ﴿ النَّاقِ أَفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: الآية ٩٦] إنه أعمل الثاني؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال: «آتُونِي أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ قِطْراً » وكذا في بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب.

باب الاشتغال

ثم قلت: بَابٌ - إِذَا شَغَلَ فِعْلاً أَوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقِ أَوْ مُلاَبِسٌ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ مُمَاثِلِ لِلْمَذْكُورِ إِنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِٱلْفِعْلِ كَ "إِنِ الشَّرطِيَّةِ وَهَلا وَمَتَى، وتَرَجَّحَ إِنْ تَلاَ مَا الْفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كَٱلْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أَوْ عَاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ وَهَلا وَمَتَى، وتَرَجَّحَ إِنْ تَلاَ مَا الْفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كَٱلْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أَوْ عَاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولِ بِالْمَا الْفَا الْمَشْعُولُ مِنَا الْمَشْعُولُ طَلَباً، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ إِنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ النَّحَلِيَةِ ، أَوْ كَانَ المَشْعُولُ طَلَباً، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ إِنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَا إِنْ اللَّهُ مَا لَهُ الصَّدْرُ كَازَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ هَذَا كَارِجُ عَنْ أَصْلِ هَذَا كَارِجُ عَنْ أَصْلِ هَذَا كَارِجُ عَنْ أَصْلِ هَذَا لَكَ الْمَشْعُولُ مَلَابًا، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ إِنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَاإِذَا الْفَجَائِيَّةِ ، أَوْ تَلاَهُ مَا لَهُ الصَّدْرُ كَازَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ هَذَا كَارِجُ عَنْ أَصْلِ هَذَا لَكُوبُولُ طَلْبَابِ مِثْلُ : ﴿ وَكُلُ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزَّيُدِ إِنَّ كَا اللَّهَمَرِ: الآية مَا وَعَمْراً الْمَسْتُوبَا في نحو: "زَيْدٌ قَامَ وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ"، وتَرَجَّحَ في نحو: "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"، وَٱسْتَوَيَا في نحو: "زَيْدٌ قَامَ وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ".

معنى الاشتغال

وأقول: هذا الباب المسمى بباب الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كارزَيْداً ضربْتُه أو محلاً كارزَيْداً مَرَرْتُ به او لما لابس ضميره، نحو: «زَيْداً ضربت غُلاَمَه او همَرَرْتُ بِغُلاَمِهِ».

٢٢٧ ـ هذا البيت لعاتكه بنت عبد المطلب.

للاسم المتقدّم على العامل وجهان من الإعراب

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: أن يرفع على الابتداء؛ فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية، والثاني: أن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور؛ فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة.

وفُهِمَ من قولي: «فعلٌ أو وصفّ» أن العامل إن لم يكن أحدهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال، وذلك نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» و «عَمْرٌو كأنَّهُ أَسَدٌ» وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله، وكذلك نحو: «زَيْدٌ دَرَاكِهِ» و «عَمْرٌو عَلَيْكَهُ» لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ومن ثمَّ لم يجز النصب على الاشتغال في نحو: ﴿وَكُلُ شَيْءِ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿ اللَّهَ ٢٥] وقولك: «زيدٌ مَا أَحْسَنَهُ»؛ لأن (فَعَلُوهُ) صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف، وفعلُ التعجب ِ جامدٌ؛ فهو شبيهٌ بالحرف فلا يعمل فيما قبله، لا سيما وبينهما «ما» التعجبية، ولها الصَّدْرُ، وكذلك: «زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ» لأن أل موصولة؛ فلا يتقدم عليها معمولُ صِلَتِهَا.

* * *

أحكام الاسم المتقدّم على العامل

ثم الاسم الذي تقدَّمَ، وبعده فعلٌ أو وصفٌ، وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه؛ ينقسم خمسة أقسام:

١ ـ أحدها: ما يترجَّحُ نصبه، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون الفعل المشغول طلباً، نحو: «زيداً أَضْرِبْهُ» و «عمراً لا تُهِنهُ».

الثانية: أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل، نحو: ﴿ أَبْشَرُا مِنَا وَحِدًا نَيِّعُهُۥ﴾ [القَمَر: الآية ٢٤].

الثالثة: أن يقترن الاسمُ بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تُبْنَ على مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنْسَانَ مِن نُطْفَةِ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴾ وَٱلْأَنْفَادَ خَلَقَهَا لَكُمْ.

٢ - الثاني: ما يترجَّحُ رفعهُ بالابتداء، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل

وجوباً أو رُجْحاناً، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غني عنه، فكان أولى، لأن التقدير خلاف الأصل، ومن ثمَّ منعهُ بعض النحويين، ويردُّهُ أنه قرىء: ﴿ جَنَّتُ عَنْنِ يَتَغُلُونَهَا ﴾ [الرّعد: الآية ٢٣] ﴿ سُورَةً أَنزَلْنَهَا ﴾ [النّور: الآية ١] بنصب (جنات) و (سورة).

٣ - الثالث: ما يجب نصبه، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب، نحو: «إِنْ زَيْداً رَأَيْتُهُ فَأَكْرِمْهُ».

٤ - الرَّابع: ما يجب رفعه، وذلك إذا تقدم عليه ما يختصُّ بالجمل الاسمية ك«إذا» الفجائية، نحو: «خرجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» وإجازة أكثر النحويين النصبَ بعدها سَهْوٌ، أو حَالَ بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو: «زيدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ» و «عمرٌو ما لقيتُهُ».

• - الخامس: ما يستوي فيه الأمران، وذلك إذا وقع الاسمُ بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ؛ نحو: «زَيْدٌ قَامَ وعَمراً أكرمتُهُ» وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصَّدْر فعلية العَجُز، فإن راعيت صَدْرَهَا رفعت، وإن راعيت عَجُزَها نصبت؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب، قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ الآيات بالرحمن: مبتدأ، وعلم القرآن: جملة فعلية، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر، وجملتا: معترضان ﴿وَالسَّماءَ رَفَهَا﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٧] عطف على الخبر أيضاً، وهي محل الاستشهاد.

باب التوابع

ثم قلت: باب ـ يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ في الإعْرَابِ خَمْسَةٌ؛ أَحَدُهَا: التَّوْكِيدُ، وهو: تابعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ في النِّسْبَة أو الشُّمُول؛ فالأوَّل نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ» و «الزَّيْدَانِ أو الهِنْدَانِ أنفُسُهُمَا» و «الزَّيْدُونَ أنفسُهُمْ» و «الهِنْدَاتُ أنفُسُهُنَّ» والعَيْنُ كَٱلنَّفْسِ، والثَّاني: نحو: «جَاءَ الزَّيْدَانِ كَلاهما» و «الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا» و «ٱشْتَرَيْتُ العَبْدَ كلهُ» و «العَبِيدَ كلهمْ»

و «الأَمَةَ كلها» و «الإِمَاءَ كلّهُنَّ». ولا تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقاً، وتُؤَكَّدُ بإعَادَةِ اللّفظِ أو مُرَادِفه نحو: ﴿ذَكًا دَكًا ﴾ [الفَجر: الآية ٢١] و ﴿فِجَاجًا سُبُلا﴾ [الأنبياء: الآية ٣١] وَلاَ يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلاَ حَرْف غيرُ جَوَابِي إلاَّ مع ما اتّصلَ به.

وأقول: إذا استوفَت ِ العوامل معمولاتها فلا سبيل لها إلى غيرها إلا بالتبعية.

أقسام التوابع خمسة

والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر: ستة؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

الأوّل: التأكيد

ومثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: «جَاءَ زيدٌ نفسه» فإنه لولا قولك «نفسه» لجوَّز السامعُ كونَ الجائي خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكُ ﴾ [الفَجر: الآية ٢٢] أَيْرُهُ.

ومثالُ المقرر لأمره في الشمول قوله عز وجل: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَتَهِكَةُ كُلُّهُمْ أَجَمَعُونَ ۞﴾ [الحِجر: الآية ٣٠] ؛ إذ لولا التأكيد لجوّز السامعُ كونَ الساجد أَكْثَرَهُمْ.

ويجب في المؤكّد كونُهُ معرفةً، وشذّ قولُ عائشة رضي الله عنها: «ما صَامَ رسولُ الله عَنها: «ما صَامَ رسولُ الله عَلَيْ شَهْراً كُلّهُ إلا رمضان» وقول الشّاعر: [البسيط]

٢٢٨ ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِلَّةَ حَوْلٍ كُلهِ رَجَبُ وَجَبُ وَأَنشده ابن مالك وغيره: «يَا لَيْتَ عدة شهر» وهو تحريف.

* * *

ويجب في التأكيد كَوْنُهُ مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له، كما مثلنا، ويستثنى من ذلك «أجمع» وما تَصَرَّف منه، فلا يُضَفْنَ لضمير؛ تقول: «اشتريت العَبْد كُلّه

٢٢٨ ـ هذا البيت لعبد الله بن جندب الهذلي.

أَجْمَعَ» و «الأَمَةَ كُلُّها جَمْعَاء» و «العَبِيد كلَّهُم أَجْمَعِين» و «الإماء كلهن جُمَعَ».

* * *

ويجب في النفس والعين إذا أُكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد، نحو: «جاء زيد نَفْسُهُ عَيْنُهُ» و «جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا عَيْنُهَا» مجموعين مع الجمع، نحو: «جَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ» و «الهنداتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ»، وأما إذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لُغات: أفصحها الجمع؛ فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَان أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا» ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية، وهي الأوْجُهُ الجارية في قولك: «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَيْنِ».

* * *

مسألة: قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَتِكَةُ كُلُهُمُ أَجْمَوُنَ ﴿ فَالْدَةَ الْلِجِرِ: الآية ٣٠]: فائدة ذكر (كل) رَفْعُ وَهُم مَنْ يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر (أجمعون) رَفْعُ وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ لَأُغْرِبَنَّهُمُ أَخَمُونِنَ ﴾ [ص: الآية ٨٦]؛ لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فَدَلَّ على أنَّ (أجمعين) لا تَعَرُّضَ فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد، كما قال تعالى: ﴿ فَهِلِ النَّالُهُ رُولًا لَيْهَ السَّالَةِ ١٠].

الثَّاني: النَّعت

ثم قلت: النَّاني النَّعْتُ، وهو: تَابِعٌ مُشْتَقٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوْ التَّرَحُمَ عَلَيْهِ، وَيَتْبَعُهُ في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإعْرَابِ، تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ التَّرَحُم عَلَيْهِ، وَيَتْبَعُهُ في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإعْرَابِ، وبحو: ومِنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، وَلاَ يَكُونُ أَخَصَّ مِنْهُ، فنحو: «بالرَّجُلِ صَاحِبِكَ» بَدَلٌ، ونحو: «بالرَّجُلِ الْفَاضِلِ» و «بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ» نَعْتُ، وأَمْرُهُ في الإفْرَادِ والتَّذْكِيرِ وأَضْدَادِهِمَا كَالْفِعْلِ، ولَكِنْ يَتَرَجَّحُ نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» عَلَى «قَاعِدٍ» وأمَّا «قَاعِدُون» فَضَعيفٌ، ويَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ بِٱلرَّفْعِ، أَوْ بِٱلنَّصْبِ.

و خَيْرٍ من عمرو" ومثال المُؤَوَّل به «مررت برجُل أسدِ» أي: شجاع، ومثال ما يفيد لخصيص المتبوع قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةِ مُؤْمِنَةِ ﴾ [النِّساء: الآية ٩٢] ومثال ما يفيد نصدحه: ﴿الْحَكْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴿ الْفَاتِحَة: الآية ٢] ومثال ما يفيد ذمّه: المُعُوذ بالله من الشَّيْطَانِ الرَّجيم ومثال ما يفيد الترحُّمَ عليه: «اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ لَمِسْكِينُ ». ومثال التوكيد: ﴿فَضَّةُ وَحِدَةٌ ﴾ [الحَاقَة: الآية ١٣] و ﴿عَثَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ لمِسْكِينُ ». ومثال التوكيد: ﴿فَضَرَةٌ وَحِدَةٌ ﴾ [الحَاقَة: الآية ١٥] ، وزعم قوم من البَقرَة: الآية ١٥] ، وزعم قوم من هل البيان أن (اثنين) عطفٌ بيان ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطِ طويل.

وأقول: مثال المشتق: «مررتُ برَجُل ضارب، أو مضروب، أو حَسَن الوجْه،

وقد لَهِجَ المعرِبُونَ بأن النعت يتبعُ المنعوتَ في أربعة من عشرة، والتحقيقُ أن الأمر على النصف في العددين، وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه لإعراب الثلاثة ـ التي هي الرفع والنصب والجر ـ وواحدٌ من التعريف والتنكير؛ فلا تُنْعَتُ كرةٌ بمعرفة، ولا العكس؛ لا تقول: «مررتُ برجل الفاضلِ» ولا «بزيدٍ فاضلٍ» كما أنه لا يُثبَعُ المرفوعُ بمنصوب ولا مجرور، ولا نحو ذلك.

ويجب عند جماهير النَّحويين كونُ الموصوف إما أعْرَف من الصفة، أو مُساوياً ها، فلا يجوز أن يكون دونها، فالأول كقولك: «مررت بزيد الفاضلِ» فإن الْعَلَمَ أعرف من المعرف باللام، والثاني نحو: «مررت بالرجل الفاضلِ» فإنهما معرفان باللام، الثالث نحو: «مررت بالرجل صاحبك» فصاحبك بدلٌ عندهم، لا نعت؛ لأن المضاف لضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم؛ وكلاهما أعْرَفُ من المعرف باللام.

وأما الإفراد وضِدًاه ـ وهما التثنية والجمع ـ والتذكير وضده ـ وهو التأنيث ـ فإن لنعت يُعطى من ذلك حُكم الفعل الذي يحلُّ محلَّه من ذلك الكلام؛ فتقول: «مررت أمرأة حَسَن أبوها» وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا آخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ أَمَّلُهُ ﴾ النّذكير، كما تقول: «حَسُنَ أبوها» وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا آخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ لَقَرَيْةِ الظَّالِمِ أَهَلُهَا﴾ [النّساء: الآية ٧٥] و «بِرَجل حَسَنةٍ أُمُّهُ» بالتأنيث، كما تقول: حَسُنتُ أمه» وتقول: «بِرَجُل حَسَن أبواهُ» و «برجل حَسَن آباؤه» ولا تقول: حَسَنَ أمه ولا «حَسَنِين» ولا «على لغة من قال: «أكلُونِي البراغِيثُ» وعلى ذلك فَقِسْ.

إلا أن العرب أُجْرَوْا جمعَ التكسير مجْرَى الواحد؛ فأجازوا فصيحاً: «مررت برجل

قُعُودٍ غِلْمَانُهُ » كما تقول: «قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ » وقومٌ رجَّحوه على الإفراد، وإليه أَذْهَبُ، وأما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول: «أكلوني البراغيث».

* * *

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو: "مررت بامرىء القيس الشَّاعِرِ" جاز لك فيه ثلاثة أوْجُهِ: الإتباع فيخفض، والقطع بالرفع بإضمار هو، وبالنصب بإضمار فعل، ويجب أن يكون ذلك الفعل أخُصُّ أو أعني في صفة التوضيح، وأمْدَحُ في صفة المدح، وأذُمُّ في صفة الذم، فالأول كما في المثال المذكور، والثاني كما في قول بعض العرب: "الحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الحمدِ" بالنصب، والثالث كما في قوله تعالى: ﴿وَآمُرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ النصب بإضمار أذمٌ، وبالرفع إما على الإتباع، أو بإضمار هي.

* * *

الثَّالث: عطف البيان

ثم قلت: الثَّالثُ: الْبَيَانِ، وهُوَ: تابعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتْبُوعَهُ أُو يُخَصِّصُهُ، نحو: أَقْسَمَ بِٱللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَر

ونحو: ﴿أَوْ كَلَنْرَةٌ طَمَامُ مَسَكِكِينَ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] ويَتْبَعُهُ في أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَة، ويَجُوزُ إعْرَابُهُ بَدَلَ كلّ إِنْ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ كـ هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخَوهَا » وَلَمْ يَمْتَنِعْ إحْلالهُ مَحَلَّ الأُوَّلِ ، نحو: «يَا زَيْدُ الْحَارِث».

و أنَا ابْنُ السَّادِكِ الْبَكْرِيِّ بِسُرِ و يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْراً

ويَمْتَنِعُ في نحو: ﴿مَقَامِ إِبْرَهِمَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٥] وفي نحو: «يَا سَعِيدُ كَرْزُ» و «قَرَأَ قَالُونُ عِيسَى».

وأقولُ: قولي: «تابعٌ» جنسٌ يشمل التوابعَ كلها.

وقولي: «غير صفة» مُخْرِج للصفة؛ فإنها توافق عَطْفَ البيان في إفادة توضيح

المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، فلا بد من إخراجها، وإلا دَخَلَتْ في حَدِّ البيان.

وقولي: «يوضح متبوعه أو يخصصه» مخرج لما عدا عطف البيان.

ومثالُ الموضِّحِ قولُه: [الرّجز]

٢٢٩ ـ أَقْسَمَ بِٱللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرٌ مَا مَسَّهَا مِنْ نَفَبِ وَلاَ دَبَرْ وَلاَ دَبَرْ وَمثالُ العَطْفِ المخصَّصِ قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَنَرَةٌ طَعَامُ مَسَكِينَ﴾ [المَائدة: الآية ومثالُ العَطْفِ المخصَّصِ قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَنْرَةٌ طَعَامُ مَسَكِينَ﴾ [المَائدة: الآية ١٩٥] فيمن نَوَّنَ الكفارة ورفع الطعام.

* * *

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة، وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التغريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث.

* * *

وكل شيء جاز إعرابُهُ عطفَ بيان جاز إعرابُهُ بدلاً - أعني بدل كل من كل - إلا إذا كان ذكره واجباً، كرهندٌ قَامَ زَيْدٌ أُخُوهَا» ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبراً لا بدَّ لها من رابطٍ يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في قوله: «أخوها» الذي هو تابع لزيد، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يُعْرَبَ بياناً، لا بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبَرُ بها عن رابط، وإلا إذا امتنع إحلاله محلَّ المتبوع، ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك: «يا زَيْدُ الحارثُ» فهذا من باب البيان، وليس من باب البدل، لأن البدل في نية الإحلال محلَّ المبدل منه، إذ لو قيل: «يا الحارث» لم يجز، لأن «يا» و «أل» لا يجتمعان هنا، ومنها قولُ الشَّاعر: [الوافر]

٢٣٠ ـ أَنَا ٱبْنُ التَّادِكِ البَكْرِيِّ بِشْرِ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبهُ وُقُوعَا

٢٢٩ ـ هذا البيت لعبد الله بن كبيسه.

ف ﴿ بِشْرٍ ﴾ عَطْفُ بَيَانِ على «البكريّ الله وليس بدلاً ؛ لامتناع «أنَا ابْنُ التَّارِكِ بشرٍ » ؛ إذ لا يُضافُ ما فيه الألف واللام إلى المجرّد منها ، إلا إن كان المضاف صفة مُثناة أو مجموعة جَمْعَ المذكّرِ السَّالم ِ ، نحو: «الضَّارِبَا زَيْدٍ » و «الضَّارِبُو زَيْدٍ » ولا يجوز «الضَّارِبُ زَيْدٍ » خلافاً للفَرّاء .

ومنها قولُ الراجز، وهو ذو الرمة: [الرّجز]

٢٣١ - إنِّي وَأَسْطَاد سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

لأن نصرا الثاني مرفوع، والثالث منصوب؛ فلا يجوز فيهما أن يكونا بَدَلَيْن ِ؛ لأنه لا يجوز "يا نَصْر" بالرفع، ولا "يا نصراً" بالنصب، قالوا: وإنما نصر الأول عَطْفُ بَيان على اللفظ، والثاني عَطْفُ بيان على المحل، واستشكل ذلك ابن الطراوة؛ لأن الشيء لا يبين نفسه، قال: وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومُعْطى.

فإن قلت: "يا سعيدُ كرزُ" بضم "كرز" وجب كونه بدلاً، وامتنع كونه بياناً، لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقلَّ، و "كرز" إذا نودي ضم من غير تنوين، وأما البيان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه، ويمتنع ضمه من غير تنوين، ومثله في ذلك النعتُ والتوكيد، نحو: "يا زيدُ الفاضلُ" و "الفاضلَ" و "يا تميمُ أجمعونَ" و "أجمعينَ".

وكذلك يمتنع البيانُ في قولك: «قَرَأ قالونُ عيسى» ونحوه مما الأول فيه أوضحُ من الثاني، وإنما قال العلماء في قوله تعالى: ﴿ عَامَنّا بِرَتِ اَلْعَلَمِينَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَنرُونَ ﴿ الله الثاني، لأن فرعون كانَ قد ادعى الربوبية، فلو اقتصروا على قولهم: ﴿ بربِّ العالمين ﴾ لم يكن ذلك صريحاً في الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى.

* * *

٢٣٠ ـ هذا البيت للمرار بن سعيد بن نعله.

٢٣١ ـ هذا البيت لسيبويه.

الرّابع: البدل

ثم قلت: الرَّابِعُ البَدَلُ، وهو: التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكم بِلاَ وَاسِطَةٍ، وهو إمَّا بَدَلَ كُلِّ نحو: ﴿ صِرَطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧] أَوْ بَعْضِ نحو: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٩] أو ٱشتِمَال نحو: ﴿ فِتَالِ فِيهِ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢١٧] أو إضراب نحو: ﴿ مَا كُتِبَ لَهُ فِصْفُهَا ثُلثُهَا رُبُعُهَا ﴾ أوْ نِسْيَانَ أَنْ غَلِط ك ﴿ جَاءَني زَيْدٌ عَمْرٌو ﴾ و ﴿ هَذَا زَيْدٌ حِمَارٌ ﴾ والأحْسَنُ عَطْفُ هذِهِ الثَّلاثَةِ بِبَلْ ، ويُوافِقُ مَتْبُوعَهُ ويُخَالِفُهُ ، في الإظْهَار والتَّعْرِيف وضِدّيهمَا ، وَلَكِنْ لا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِن ضَميرِ حَاضِرٍ ، إلاّ بَدَلَ بَعْضِ أو الشَّتمال مُطْلَقاً ، أوْ بَدَلَ كل إن أَفَادَ الإحاطة .

البدل في اللغة

وأقول: البدلُ في اللّغة العِوَضُ، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلْنَا خَيْرًا مِتْهَآ﴾ [القَلَم: الآية ٣٢] وفي الاصطلاح ما ذكر.

و «التابع» جنسٌ يشمل [جميع] التوابع.

و «المقصود بالحكم» فَصْل مخرج للنعت والبيان والتأكيد، فإنهُنَّ متممات للمقصود بالحكم، لا مقصودة بالحكم، ولنحو: «جاء القومُ لا زيدٌ» فإن زيداً منفي عنه الحكم، فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم، ولنحو: «عمرو» في «جاء زيد وعمرو» أو «فعمرو» أو «ثم عمرو» أو «القوم حتى عمرو»؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأول، فلا يَصْدُقُ عليه أنه المقصود بالحكم.

و «بلا واسطة» مُخْرِجٌ للمعطوف عَطْفَ النّسق في نحو: «جاء زيد بل عمرو»، فإنه وإنه كان المقصود بالحكم، لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف.

* * *

١ ـ أقسام البدل

وأقسامه ستة: بدلُ كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط.

١ ـ بدل الكلّ :

فبدل الكل نحو: ﴿أَهْدِنَا ٱلصِّرَطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَطَ ٱلَّذِينَ فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول.

٢ ـ بدل البعض:

وبدل البعض نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧] ف(مَنْ) في موضع خفض على أنها بدل من (الناس) والمستطيعُ بعضُ الناس لا كلهم.

٣ ـ بدل الاشتمال:

وبدل الاشتمال نحو: ﴿ يَتَعَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٧] فَ(قَتَال) بدل من (الشهر) وليس القتال نفسَ الشهرِ ولا بعضه، ولكنه ملابس له لوقوعه فيه.

٤ - بدل الإضراب:

وبدل الإضراب كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «إنَّ الرَّجُل لَيُصَلِّي الصَّلاَة مَا كُتِبَ لَهُ يَصْفُهَا ثُلثُهَا رُبُعُهَا» إلى العُشْرِ؛ وضابِطُهُ أن يكون البدلُ والمبدَلُ منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما تَوَافُق كما في بدل الكل، ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا مُلابسة كما في بدل الاشتمال.

٥ - بدل النسيان:

وبدل النسيان كقولك: «جاءني زيد عمرو» إذا كنت إنما قَصَدْت زيداً أولاً، ثم تبين فسادُ قصدك فذكرت عمراً.

٦ ـ بدل الغلط

وبدل الغلط كقولك: «هذَا زَيْدٌ حِمَارٌ» والأصلُ أنك أردت أن تقول: هذا حمار، فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إلى زيد؛ فرفعت الغلط بقولك: حمار، وسماه النحويون بَدَلَ الغلط، على معنى بدل الاسم الذي هو غلط، ألا ترى أن الحمار بدل من زيد، وأن زيداً إنما ذكر غلطاً.

ويصح أن يمثّل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك: «جاءني زيد عمرو»؛ لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدل إضراب، وإن كان المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط، وإن كان الأول قصد أولاً ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان.

* * *

أقسام البدل والمبدل منه

ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك لأنهما يكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين، وذلك على وجهين:

١ - إبدال الظاهر من المظهر:

فإبدال الظاهر من المظهر، نحو: «جَاءَني زَيْدٌ أُخُوكَ».

٢ ـ إبدال المضمر من المضمر:

وإبدال المضمر من المضمر، نحو: «ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ» فإياه: بدل أو توكيد، وأوجب ابنُ مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل، ولو قلت: «ضَرَبْتُهُ هُوَ» كان بالاتفاق توكيداً لا بدلاً.

٣ - إبدال المضمر من الظاهر:

وإبدال المضمر من الظاهر، نحو: "ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ" وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال: ولو سمع لأعرب توكيداً لا بدلاً، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكد القويُّ بالضعيف، وقد قالت العرب: "زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ" وَجَوَّزَ النحويون في «هو» أن يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فَصْلاً.

٤ - إبدال الظاهر من المضمر:

وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذَكُرُمُ الكهف: الآية ٦٣] فرأن أذكره) بدل من الهاء في (أنسانيه) بدل اشتمال، ومثله: ﴿وَنَرِثُهُم مَا يَقُولُ ﴾ [مريم: الآية ٨٠]، وقول الشاعر: [الطَّويل]

١١٧ - عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في الْقَوْمِ حَاتماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِٱلْمَاءِ حَاتِمِ اللهُ اللهُ كل من كل.

وإن كان ضميرَ حَاضِرٍ، فإن كان البدلُ بعضاً أو اشتمالاً جاز، نحو: «أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ» و «أَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ» وقوله: [الرّجز]

٢٣٢ ـ أَوْعَـدَنِـي بِـٱلـــَّــجُـن ِ وَالأَدَاهِــم ِ رَجْــلِـي فَـرِجْـلِـي شَــفْـنَـةُ الــمَـنَـاسِــم فـ«رجلي» بدل بعض من ياء «أَوْعَدَنِي»، وقوله: [الوافر]

٢٣٣ ـ ذَرِيـنِـي إِنَّ أَمْـرَكِ لَـنْ يُـطَـاعَـا وَمَـا أَلْـفَـيْـتِـنِـي حِـلْـمِـي مُـضَـاعَـا ف فـ(حلمي) بدل اشتمال من ياء (ألفيتني).

وإن كان بَدَلَ كل فإما أن يَدُلَّ على إحاطة، أو لا، فإن دَلَّ عليها جاز نحو: ﴿تَكُودُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَمَاخِرَنا﴾ [المَائدة: الآية ١١٤] وإن كان غَيْرَ ذلك امتنع، نحو: «قُمْتَ زَيْدٌ» و «رَأَيْتُكَ زَيْداً» وجوز ذلك الأخفش والكوفيون، تمسكاً بقوله: [البسيط] ٢٣٤ ـ بكُمْ قُرَيْش كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وأمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلَيلاً

أقسام البدل والمبدل منه من حيث التّعريف والتّنكير

٢٣٢ ـ هذا البيت للعديل بن الفرخ.

٢٣٣ ـ هذا البيت لعدي بن زيد.

٢٣٤ ـ لم ينسب.

٢٣٥ ـ لم ينسب.

الخامس: عطف النّسق

ثم قلت: الخامِسُ: عَطْفُ النَّسَق، وهو بِٱلْوَاوِ لِمُطْلَق ِ الْجَمْع ِ وبالْفَاءِ لِلْجَمْع ِ والتَّرْتِيبِ والمُهْلَةِ، وبِحَتَّى لِلْجَمْع ِ والغَايَةِ، وبِأَم ِ المُتَّصِلَةِ وهي: الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَة يُطْلَبُ بِهَا وبِأَم ِ التَّعْيينُ، وهي في غَيْرِ المُتَّصِلَةِ وهي: الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَة يُطْلَبُ بِهَا وبِأَم ِ التَّعْيينُ، وهي في غَيْرِ ذَلِكَ [مُنْقَطِعة] مُحْتَصَةٌ بِٱلْجُمَل ومُرَادِفَةٌ لِبَلْ، وقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الهَمْزَةِ، وبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّحْييرِ أَوِ الإَبَاحَةِ، وبَعْدَ الْخَبَرِ للشَّكِ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوِ التَقْسِيم ، وبِبَلْ بَعْدَ النَّفي الطَّلَب لِلتَّحْدِيرِ أَوِ الإَبَاحَةِ، وبَعْدَ الْخَبَرِ للشَّكِ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوِ التَّقْسِيم ، وبِبَلْ بَعْدَ النَّفي الطَّلَب لِلتَّعْدِيرِ مَتْلُوهَا وإثْبَات ِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا، كَلَكِنْ، وبَعْدَ الإثْبَات والأَمْرِ لِنَقْل حُكْم أَو التَّشْكِيكِ أَوِ التَّشْكِيلِ رَفْع مُتَصِل ، ولا يُؤكَّدُ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، وبِلاَ للتَّفي، ولاَ يُعْطَفُ غَالِباً عَلَى ضَمِيرِ رَفْع مُتَصِل ، ولا يُؤكَّدُ والتَّشْسِ أَوْ بِٱلعَيْنِ إلاّ بَعْدَ تَوْكِيدِه بِمُنْفَصِل أَوْ بَعْدَ فَاصِل مَا، ولاَ عَلَى ضَمِيرِ خَفْض إلاّ بِعَادَةِ الْخَافِض .

وأقولُ: معنى كون الواو لمطلق الجمع: أنها لا تَقْتَضِي ترتيباً، ولا عَكْسَهُ، ولا مَعِيَّةً، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله؛ فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِرَهِيمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٣] ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٣] ﴿كَذَلِكَ يُوحِى إِلَيْكَ وَإِلَىٰ الَّذِينَ مِن قَلِكَ ﴾ [السِّدورى: الآية ٣] ﴿أَعَبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُ ﴾ [السِّدورى: الآية ٣] ﴿أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البَقرَة: الآية ٢١] ﴿أَقَنُي لِرَبِكِ وَاسْجُدِى وَارْكَكِي مَعَ الرَّكِعِينَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية قَبْلُ أَلَى اللَّذِينَ فِي الْفَلْكِ ﴾ [الشَّعرَاء: الآية ١٩٤] ونحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ اللَّهَ ١٩٤] ونحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ اللَّهَ ١٩٤] . ومثالُ استعمالها في المصاحبة نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَهُ وَمَن مَعَهُ فِي ٱلْفُلْكِ ﴾ [الشَّعرَاء: الآية ١٩٤] ونحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ الْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَعِيلُ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٢٧] .

ومثالُ إفادة الفاء للترتيب والتعقيب، وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى: ، فعطف الإقبار على الإماتة بالفاء، والإنشار على الإقبار بثم، لأن الإقبار يعقب الإماتة، والإنشار يتراخى عن ذلك.

ومعنى «حتى» الغاية، وغاية الشيء: نهايَتُهُ، والمرادُ أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القِلّةِ، والزيادة إما في المقدار الحسي، كقولك: «تَصَدَّقَ فُلاَنٌ بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة» أو في المقدار المعنوي، كقولك: «مَاتَ النَّاسُ حتى الأنْبِيَاءُ»

وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي، كقولك: «اللَّهُ ـ سبحانه وتعالى! ـ يُحْصِي الأشْيَاء حتى مَثَاقِيلَ الذرِّ»، وتارةً في المقدار المعنوي، كقولك: «زَارَنِي النَّاسُ حتى الْحَجَّامُونَ».

و «أم» على قسمين: متصلة، ومنقطعة، وتسمى أيضاً منفصلة.

فالمتصلة هي: المسبوقة إما بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة يصحُّ حلولُ المصدر محلها، نحو: ﴿ سُوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَنتَهُمْ أَمْ لَمْ نُنذِنهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] ألا ترى أنه يصح أن يقال: سواء عليهم الإنذار وعَدَمُه، أو بهمزة يُطْلَبُ بها وبأم التعيين، نحو: «أزَيْدٌ في الدَّارِ أمْ عَمْرٌو» وسميت «أم» في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر.

والمنقطعة ما عدا ذلك، وهي بمعنى بَلْ، وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة، وقد لا تتضمنه، فالأول نحو: ﴿ أَمِ التَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ [الزّخرُف: الآية ١٦] أي: بل أتَّخذَ، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكاري، ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور، وإلا لزم إثباتُ الاتخاذِ المذكور، وهو مُحال، والثاني كقوله تعالى: ﴿ هَلَ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلَ شَتَوِى ٱلظُّمُنَ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرّعد: الآية ١٦] أي: بل هل تستوي، وذلك لأن «أم» اقترنت بهل وفلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة.

و «أو» لها أربعة معان؛ أحدها: التخيير، نحو: ﴿ فَكُفَّارَتُهُ وَلَمَامُ عَشَرَةِ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْمِعُونَ أَهْلِيكُمْ أَو كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المَاندة: الآية ٨٩] ، والشاني: الإباحة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُواْ مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآيِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَشَهَاتِكُمْ ﴾ [النّور: الآية ٢٦] ، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب، والثالث: الشك، نحو: ﴿ لِبَنْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف: الآية ١٩] ، والرابع: التشكيك، وهو الذي يُعَبَّر عنه بالإبهام، نحو: ﴿ وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِ ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [سَبَا: الآية ٢٤] ، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر.

وأما «بل» فيعطف بها بعد النفي، أو النهي، ومعناها حينئذ: تقريرُ ما قبلها بحالِهِ، وإثباتُ نقيضه لما بعدها، نحو: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»، و «لاَ يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»

وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذ: نَقْلُ الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وجَعْلُ الأول كالمسكوت عنه.

وأما «لكن» فلا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهي، ومعناها كمعنى بل، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياساً على بل، وأباهُ غيرهم لأنه لم يُسْمَع.

وأما «لا» فإنها لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها، فلذلك لا يعطف بها إلا بعد الإثبات، وذلك كقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو».

ومثالُ العطف على الضّمير المرفوع المتصل بعد التوكيد ﴿لَقَدَّ كُنتُمْ أَنتُمْ وَاَباَوُكُمْ فِي صَلَحَ ﴾ ومثالُه بعد الفصل [بالمفعول] ﴿يَنْفُونَا وَمَن صَلَحَ ﴾ ومثالُه بعد الفصل [بالمفعول] ﴿يَنْفُونَا وَمَن صَلَحَ ﴾ [الرّعد: الآية ٢٣] ، ف «مَنْ عطف على الواو من «يدخلونها» وجاز ذلك للفَصْلِ بينهما بضمير المفعول، ومثالُ العطف من غير توكيد ولا فصل قولُ النبي ﷺ: «كُنْتُ وأبو بكر وعُمَر» و «فَعَلْتُ وأبُو بَكُر وعُمَر» وقول بعضهم: «مَرَرْتُ بِرَجُل سواءٍ والعَدَمُ » ف «سواء صفة لرجل، وهو بمعنى مُسْتَو، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، و «العَدَّمُ» معطوف على ذلك الضّمير، ولا يقاسُ على هذا، خلافاً للكوفيين.

ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَمَا وَلِمَانُ اللَّهُ وَمِنْ كُلِّ كُرْبِ ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٤] وَلِلْأَرْضِ ﴾ [فُصَلَت: الآية ١١] ﴿قُلُ اللَّهُ يُنَجِّكُم مِنّهَا وَمِن كُلِّ كُرْبٍ ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٤] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تَحْمَلُونَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ ٢٢] ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاقَانُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ ﴾ [النّساء: الآية ١] بخفض (الأرحام)، وحكاية قطرب: «ما فيها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ».

تابع المنادي

ثم قلت: فصل ـ وإذا أُتْبِعَ المُنَادى بِبَدَل الْو نَسَق مُجَرَّدٍ مِنْ «أَلْ» فَهُوَ كالمُنَادى المُسْتَقِل مُطْلَقاً، وتابعُ المنادى المبني غَيْرَهُمَا يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ؛ إلاّ تابعَ «أَيِّ» فَيُرْفَعُ، وإلاّ التَّابِعَ المُضافَ المُجَرَّدَ مِن «أَل» فَيُنْصَبُ كَتابع المعرب.

أحكام تابع المنادى

وأقول: لتوابع المنادي أحكام تخصها؛ فلهذا أفْرَدْتُهَا بفصل.

والحاصل أن التابع إذا كان بدلاً أو نسقاً مجرداً من «أل» فإنه يستحقُّ حينئذ ما يستحقُّه لو كان منادى، تقول في البدل: «يا زيدُ كُرْزُ» بالضم، كما تقول: «يا كرزُ» وكذلك: «يا عبدَ اللَّهِ كرزُ» وفي النَّسَق: «يا زيدُ وخالدُ» بالضم، كما تقول: «يا خالدُ» وكذلك: «يا عبدَ اللَّهِ وخالدُ» لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معرباً أو مبنياً.

وإن كان التابع غير بدل ونَسَق مجرد من «أل» فإن كان المنادى مبنياً فالتابع له ثلاثة أقسام؛ ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يجوز فيه الوجهان:

فالواجب رفعه: نعتُ «أيِّ» نحو: ﴿ يَاأَيُّهُا ٱلْإِنسَانُ ﴾ [الانفطار: الآية ٦] ﴿ يَاأَيُّهُا الْإِنسَانُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦] وعن المازني إجازة نصبه، وأنه قرىء: ﴿ قُلْ يَاأَيُّهَا الكَافِرِينَ ﴾ وهذا إن ثَبَتَ فهو من الشذوذ بمكان.

والواجب نصبُه: التابعُ المضاف، مثاله في النعت نحو: «يا زيدُ صاحِبَ عَمْرو» ومثاله في التوكيد: «يا تميمُ كُلَّهُمْ» أو «كلَّكُمْ» ومثاله في البيان: «يا زيد أبا عبد الله».

والجائز فيه الوجهان: التابعُ المفردُ، نحو: «يا زيدُ الفاضلُ، والفاضلَ» و «يا تميمُ أجمعُونَ، وأجمعِينَ» و «يا سعيدُ كُرْزٌ، وكُرزاً» قال ذو الرمة:

٢٣١ - لَـقَـائِـلٌ يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـراً

وإن كان المنادى معرباً تعين نصبُ التابع، نحو: «يا عبدَ الله صاحِبَ عَمْرو» و «يا بني تميم كُلَّهُمْ» و «يا عبدَ اللَّهِ أبا زيدِ».

وإذا وجب نصب المضاف التابع للمبنيّ فنصبه تابعاً لمعرب أحقَّ، قال الله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الزُّمَر: الآية ٤٦] ففاطر: صفة لاسم الله سبحانه، وزعم سيبويه أن نداءٌ [ثانيًا حُذِفَ منه حرف النداء؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف، وكلمة «اللهمّ» لا تستعمل إلا في النداء.

باب موانع الصرف

ثم قلت: باب ـ مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قُولُهُ:

ٱجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنَّتْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَة فالْوَصْفُ قد كَمُلاَ

فالتّأنيثُ بالألف كَبُهْمَى وصَحْراء، والجَمْعُ المُمَاثِلُ لِمسَاجِدَ ومَصَابِيح، كلِّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُ بالمَنْعِ، والبَوَاقِي مِنْهَا مَا لا يَمْنَعُ إلا مَعَ العَلَمِيَّة، وهو التّأنيثُ كفاطِمة وطَلْحة وزَيْنَب؛ ويَجُوزُ في نحو: هِنْدِ وَجُهَانِ، بِخِلاَف نحو: سَقَرَ وبَلْخَ وَزَيْدَ لامْرَأة، والتّرْكِيبُ المَرْجِيُ كَمَعْدِيكِرِب، والعُجْمَةُ كإبْرَاهِيمَ وَمَا يمْنَعُ تَارَةً مَعَ العَلَمِيَّةِ وأُخْرَى مَعَ الصّفةِ، وهو العَيْدُلُ كعُمَر وزُفَر، وكمَثْنَى وثُلاَثَ وأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ، والوَزْنُ كأحْمَد وأحْمَر، والزِّيَادَةُ كعُثْمَانَ وغَضْبَانَ، وشَرْطُ تأثِيرِ الصّفَةِ أصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِها التّاء، فأرْنَبٌ وصَفْوَانٌ بمعنى كَعُثْمَانَ وغَضْبَانَ، وشَرْطُ المُنادَمَةِ مُنْصَرِفة. وشَرْطُ العُجْمَةِ كُونُ عَلَمِيَّتِهَا في العَجَمِيَّة والزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَقَةِ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ، وشَرْطُ الوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بالفِعْل كشَمَرَ وضُرْبَ عَلَمَيْنِ، أَوْ افْتِتَاحُهُ بزيادة هِيَ بالْفِعْلِ أَوْلَى كأحْمَرَ وكأَفْكلَ عَلَماً.

وأقول: الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ـ أعني مُنَوَّنة تنوين التمكين ـ وإنما تخرج عن هذا الأصل إذا وُجد فيها علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، والبيت المنظوم لبعض النحويين، وهو يجمع العلل المذكورة إما بصريح اسمها أو بالاشتقاق.

والذي يقوم مقام علتين شيئان: التأنيث بالألف، مقصورة كانت كبُهْمَى، أو ممدودة كصحراء، والجمع الذي لا نَظيرَ له في الآحاد ـ أي: لا مفرد على وزنه ـ وهو مَفَاعِلُ كمساجِد، ومفاعيلُ كمصابيح ودنانير، وإنما مثلت المقصورة ببُهْمَى دون حُبْلَى وللممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم.

وما عدا هاتين العلتين لا يؤثر إلا بانضمام علة أخرى له، ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية المجامعة لكل منهن العلمية، ولهذا صرفت صِنْجَةٌ وقائمةٌ، وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث، وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة، وما ذاك إلا لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية، وكذلك أذربيجان

- اسم لبلدة - فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة، قيل: وعلة خامسة وهي التأنيث؛ لأن البلدة مؤنثة، وليس بشيء؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان، ولو قُدِّر خُلُوه من العلمية وجب صرفه؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا، والألف والنون إذا لم تكن في صفة كسَكْرَان فلا تمنع إلا مع العلمية كسَلْمَان، ولا وصفية في أذربيجان؛ فتعينت العلمية، ولا علمية إذا نكرته؛ فوجب صرفه.

ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لأبيِّن أنه على ثلاثة أقسام: لفظي ومعنوي، ولفظي لا معنوي، ومعنوي لا لفظي.

وأما بقية العلل فإنها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة.

مثالُ العدل مع العلميَّة عُمَرُ وزُفَرُ وزُحَلُ وجُمَحُ ودُلَفُ؛ فإنَّها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف، وطريق معرفة ذلك أن يُتَلقَّى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علةٌ ظاهرة؛ فيحتاج حينئذ إلى تكلف دَعْوى العدل فيه.

ومثالُهُ مع الصفة أَحَادَ ومَوْحَد، وثُناءَ ومَثْنَى، وثُلاَت وأربعة أربعة، وربَّاعُ ومربع؛ فإنها معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، قال تعالى: ﴿أَوْلِمَ الْجَنِحَةِ مَنْنَى وَثُلاَتُ وَرُبَعَ الْفَاطِر: الآية ١] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنحة، وهي ممنوعة الصرف؛ لأنها معدولة عما ذكرنا؛ فلهذا كان خفضها بالفتحة، ولم يظهر ذلك في مثنى لأنه مقصور، وظهر في ثُلاَث ورباع لأنهما اسمان صحيحا الآخر، ومن ذلك ﴿أَخَرُ الله في نحو قوله تعالى: ﴿فَيدَة مُن اَيّامٍ السمان صحيحا الآخر، ومن ذلك ﴿أَخَرُ الله وهي معدولة عن آخر - بفتح الهمزة والمخاء وبينهما ألف - لأنها جمع أخرى أنثى آخَرَ بالفتح، وقياسُ فُعْلَى أفْعَلَ أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونة بلام التعريف، فأما ما لا إضافة فيه ولا لام فقياسُهُ أفعلُ كأفضل، تقول: «هندٌ أفضلُ و «الهندات أفضل» ولا تقول فُصْلَى ولا فَصْلَى ولا مُفَلِّل فأما أُخَرُ فصفة معدولة؛ فلهذا خفضت بالفتحة، فإن كانت أُخَرُ جمع أخرى أنثى آخِرٍ - بكسر الخاء - فهي مصروفة، تقول: «مررتُ بأوَّل وأُخرٍ» بالصرف، إذ عَدْل هنا.

ومثال الوزن مع العلمية أحْمَدُ ويزيدُ ويشكُرُ، ومع الصفة أحْمَرُ وأَفْضَلُ، ولا يكون

الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعلَ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية.

ومثال الزيادة مع العلمية سَلْمَانُ وعِمْرَانُ وعُثْمَانُ وأَصْبَهَانُ، ومثالها مع الصفة سَكْرَان وغَضْبَان، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فَعلانَ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية.

ويشترط لتأثير الصفة أمران، أحدهما: كونها أصلية، فيجب الصرف في نحو قولك: «هذا قلبٌ صَفْوَانٌ» بمعنى ذليل ، أي: ضعيف، والثاني: عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو: نَدْمَان وأرْمَل ، لقولهم نَدْمانة وأرْمَل ، لقولهم نَدْمانة وأرْمَلة، قال الشَّاعر: [الوافر]

٢٣٦ ـ وَنَدْمَان مِيزِيدُ الكَأْسَ طِيباً سَفَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النَّبِهُ ومُ

ويشترط لتأثير العجمة أمران؛ أحدهما: كون علميتها في اللغة العجمية؛ فنحو: لِجَامٍ وقَيْرُوز ـ عَلَميْن لمذكّرين ـ مصروف، والثاني: الزيادة على الثلاثة، فنوحٌ ولُوطٌ وهُودٌ ونحوهن مصروفة وَجْهاً واحداً، هذا هو الصحيح، قال الله تعالى: ﴿كُلّبَتْ فَرْمُ شُح الْمُرسَلِينَ ﴿ اللّهُ عَرَاء: الآية ١٠٥] وقال تعالى: ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَلَبِ مَدّيَنَ وقال تعالى: ﴿ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَلَبِ مَدّيَنَ وقال تعالى: ﴿ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَلَبِ مَدّيَنَ وقال تعالى: ﴿ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَلَبِ مَدّينَ فَيْ وَلَيْسَ فِي أَسْمَاء الأنبياء عليهم الصَّلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد ﷺ، وزعم عيسى بن عمر وابنُ قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه وجهين، وهو مردود، لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور، ولا شاذ.

وشرط الوزن كونه إما مختص بالفعل، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم، فالأول نحو: شَمَّرَ وضُرِبَ علمين، قال الشاعر: [الطّويل]

٢٣٧ ـ وَجَـدِّيَ يَا حَـجَّاجُ فَارِسُ شَـمَّرَا

والثاني: نحو: أَحْمَرَ صفة أو علماً، وأَفْكَل علماً، والأَفْكَل اسم للرُّعْدَةِ، فإن هذا

٢٣٦ ـ هذا البيت للبرج بن مسهر.

٢٣٧ ـ هذا البيت لجميل بن عبد الله بن عمر.

و (ثَلاَث عَشْرَةَ امْرَأَةً» بحذف الناء من ثلاث، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا شِعْهَ عَشَرَ اللهُ تَعالَى: ﴿عَلَيْهَا شِعْهَ عَشَرَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهَا شِعْهَ عَشَرَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِيَّا اللهُ اللهُ

القسم الثالث: ما فيه تفصيل، وهو العشرة؛ فإن كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وإن كانت مركبة جَرَتْ على القياس؛ فذكرت مع المذكر، وأنثت مع المؤنث، قال الله تعالى: ﴿إِنِّ رَأَيْتُ أَمَدَ عَشَرَ لَقِيالًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿ فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَثْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠] وتقول: «عندي إحْدَى عَشْرَةَ امرأة» و «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً».

* * *

أقسام الأعداد بالنسبة إلى التمييز

وأما الثاني ـ وهو التمييز ـ فإنها فيه على أقسام خمسة:

أحدها: ما لا يحتاج لتمييز أصلاً، وهو الواحد والاثنان، لا تقول: واحد رجل، ولا اثنًا رجلين، وأما قوله: [الرّجز]

٢٣٩ ـ . . . فِيهِ ثِنْتَا حَنْظُ ل

فضرورة.

والثاني: ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول: «عِنْدِي ثَلاَثَةُ رِجَالِ» و «عَشْرُ نِسْوَةِ» وكذا ما بينهما، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة «المائة» فإنها يجب إفرادها، تقول: «عِنْدِي ثَلاَثُمِائَةٍ» ولا يجوز «ثَلاَثُ مِئَاتٍ» ولا «ثَلاَثُ مِئينَ» إلا في ضرورة.

والثالث: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب، وهو الأَحَدَ عَشَرَ والتِّسْعَةُ والتِّسْعُونَ وما بينهما، نحو: ﴿إِنِّ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَرْبَكَ﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىٰ عَشَرَ نَقِيبُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ مَنْهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَتُ رَقِيبُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اله

٢٣٩ ـ الشاهد لأبي عمرو.

﴿ وَقَطَّعْنَهُمُ ٱثْنَتَى عَشَرَةَ أَسَبَاطًا ﴾ [الأعراف: الآية ١٦٠] فليس (أسباطاً) تمييزاً، بل بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة.

والرابع: ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض، وهو المائة والألف، تقول: «عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ، وأَلْفُ رَجُلٍ».

ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزُهُ تمييزُ «كم» الاستفهامية، وهي بمعنى أيُّ عدد، ولا يكون تمييزها إلا مفرداً؛ تقول: «كم غُلاَماً عِنْدَك» ولا يجوز «كم غلماناً» خلافاً للكوفيين.

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزُ «كم» الخبرية، وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار: يُسْتَعمل للتكثير، ولهذا إنما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييز يبين جِنْسَ المرادِ به، ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما، وتارة يكون مفرداً، كتمييز المائة والألف وما فوقها.

والخامس: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض، وهو «كم» الاستفهامية المجرورة، نحو: «بِكَمْ دِرْهَم ٱشْتَرَيْتَ» فالنصب على الأصل، والجر بمن مضمرة، لا بالإضافة، خلافاً للزّجاج.

وإنما لم أذكر في المقدمة أن تمييز «كم» الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأنني قد ذكرته في باب التمييز؛ فلذلك اختصرت إعادته في هذا الموضع من المقدمة.

* * *

والحمد لله على إحسانه، وقد أتيت على ما أردتُ إيراده في شرح هذه المقدمة ولله - سبحانه وتعالى! - الحمدُ والمِنَّةُ، وإياهُ أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصاً مصروفاً، وعلى النفع به موقوفاً، وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يُدخِلني برحمته في عباده الصالحين، بمنه وكرمه آمين، والصَّلاة والسلام على سيّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.



محتوى كتاب شرح شُذور الذَهَب في معرفة كلام العرب

4	ة المؤلّف	لدم
١	مة وأقسامها	کل
١.	تعريف الكلمة	
١,	أقسام الكلمة	
11	الاسم اصطلاحاً ولغة	
11	الفِعل اصطلاحاً ولغة	
11	الحرف اصطلاحاً ولغة	
۱۲	الاسم وعلاماته	
11	من علامات الاسم قبول «أل»	
۱٤	من علامات الاسم: النَّداء	
1 8	من علامات الاسم الإسناد إليه	
۱٥	﴿ أَقْسَامُ الْفَعَلُ وَعَلَامَاتُهَا	
٥١	علامة الفعل الماضي	
7	علامة فعل الأمر	
۱۷	علامة الفعل المضارع	
۸۱	علامة الحرف وأنواعه	
	لام والإعراب	کا
	تعريف الكلام اصطلاحاً ولغةً	
1	أقسام الكلام وأنواعه	
	، الإعراب	اب
	تعريف الإعراب وبيان معناه لغةً واصطلاحاً	
	أنواع الإعراب	

۲٥	ما خرج عن الأصل في الإعراب
	١ ـ الاسم الذي لا ينصرف
	٢ ـ ما جمع بالألف والتّاء
	٣ ـ الأسماء السَّتة
۲٩	خلافهم في «الهن»
٣٠	كا ـ المثنّى
٣٢	أوجه القراءات في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَلَانِ لَسَنِحِرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣]
	ما يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ
	٥ ـ جمع المذكّر السَّالم
٣٧	ما يلحق بجمع المذكر السّالم
٤٠	٦ ـ الأفعال الخمسة
	٧ ـ الفعل المضارع المعتل الآخر
٤٢	الإعراب التّقديريّ
	أقسام الإعراب التقديري
٤٢	القسم الأوّل: ما تقدّر فيه الحركات الثّلاث
٤٤	القسم الثاني: ما تقدّر فيه الحركتان
٤٤	القسم الثَّالث: ما تقدّر فيه حرّكة واحدة
٤٥	البناءالبناء
٤٥	تعريف البناء
٤٦	المبني على السّكون
٤٧	المبني علَى السَّكون أو نائبه
٤٨	المبني على الفتح
	المبني على الفتح أو نائبه
٥٣	اسم «لا» النّافية للجنس
٥٣	ما يستحق البناء على الفتح
٥۶	ما يستحق البناء على الباء

0 &	ما يستحق البناء على الكسر
	وجه نعت اسم «لا»
00	العطف على اسم «لا» مع التكرار
۲٥	المبني على الكسر
٥٧	شروط صوغ «فَعَال»
	المبني على الضمّ
71	أنواع المبني على الضمّ
٦٢	ما ألحق بالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنَّى
78	المبنى على الضمّ أو نائبه
٦٤	لمنادى المفرد المعرفة
٦٤	ما يراد بالمعرفة
77	جواز نصب المنادى المبني على الضّم في الشعر
77	شروط جواز فتح المنادى فتحة إتباع
٦٦	لمبنى دون قاعدة ثابتة
٦٦	لمبنى دون قاعدة ثابتة
77 7V	
777V	لمبني دون قاعدة ثابتة
777V7V	لمبني دون قاعدة ثابتة
777V7V	لمبني دون قاعدة ثابتة
77	لمبني دون قاعدة ثابتة ما بني على السكون من أسماء الأفعال ما بني على الفتح ما بني على الكسر ما بني على الكسر ذان وتان واللّذان واللّتان معربات إلحاقاً بالمثنى اسم الشّرط «أيّ» معرب في الشّرط والاستفهام لنّكرة والمعرفة علامة النّكرة حلامة النّكرة خلافهم في الضّمير الراجع إلى نكرة
77	لمبني دون قاعدة ثابتة

VV	العلم ونوعاه
٧٨	علم الشَّخص وأقسامه
	اسم الإشارة وما لحق به
	أقسام أسماء الإشارة
٧٩	«ها» ليست من اسم الإشارة
	وجوب ترك اللاَّم
۸٠	الاسم الموصول
۸١	ألفاظ الموصول ستة أقسام
۸۲	الموصولات العامّة
Λξ	الخامس المحلّى بأل
٨٥	ثبوت أل وحذفها
۸٧	
۸٧	باب المرفوعات
۸۸	الفاعل ونائب الفاعل
۸۸	الفاعل
۸۸	فاعل الوصف
۸٩	نائب الفاعل
ل ۸۹	تغيير صيغة الفعل عند الإسناد إلى نائب الفاعا
۸٩	ما ينوب عن الفاعلما
47	أحكام الفاعل ونائب الفاعل
4v	الثالث المبتدأ
	المبتدأ نوعان
٩٨	
44	الرَّابع خبر المبتدأ
1 * •	الرّابع خبر المبتدأ لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات

١٠٠	عمل كان وأخواتها
	أقسام أخوات كان من حيث شروط العمل
1.1	حالات حذف كان
1.1	شروط وجوب حذف كان وحدها
	حذف كان مع اسمها
	شروط حذف نون «كان»
۱۰۲	السّادس أسماء أفعال المقاربة
۱۰۳	أفعال المقاربة باعتبار معانيها ثلاثة أقسام
١٠٤	السّابع اسم ما حمل على «ليس»
1.0	شروط عمل «ما» الحجازيّة
	شروط عمل «لا» عمل «ليس»
۱۰۷	شروط عمل «إنْ» عمل ليس
۱۰۷	شبروط عمل «لات» عمل ليس
۱۰۸	الثَّامن خبر إنَّ وأخواتها
۱۰۸	عمل إنّ وأخواتها
1 • 9	لا يتقدم الخبر على إنّ وأخواتها
1.9	مواضع كسر همزة إنَّ
	وجوب كسر همزة إنَّ في تسع مسائل
111	مواضع فتح همزة «إنَّ» وجوباً
117	مواضع يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها
115	التَّاسع خبر «لا» التي لنفي الجنس
	خبر لا النَّافية للجنس
118	شرط إعمال لا عمل إنَّ
	جواز حذف خبر «لا»
110	العاشر المضارع المجرّد من النَّاصب والجازم
117	باب المنصوبات

117	الأوّل: المفعول به
	نواصب المفعول به
	إضمار ناصب المفعول جوازاً
	إضمار ناصب المفعول وجوباً
114	المنادى نوع من أنواع المفعول به
	المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل
119	ما جاء محذوف العامل
17	الإغراء مفعول محذوف العامل
171	الثَّاني المفعول المطلق
177	الثالث المفعول له
177	شروط مجيء المفعول له
174	الرابع المفعول فيه
178	أقسام ظرف المكان
177	أقسام ظرف المكانالخامس المفعول معه
177	شروط مجيء المفعول معه
179	السادس: المشبّه بالمفعول به
	السابع الحال
	أقسام الحال
147	صاحب الحال
	أحكام الحال
140	الثَّامن التَّمييز
١٣٥	تعريف التّمييز
١٣٦	الفرق ما بين الحال والتمييز
١٣٦	التمييز نوعان وكلّ منهما على أربعة أقسام
	(أ) أقسام التّمييز المبيّن للذّات
١٣٦	العدد الصّريح

۱۳۷	العدد الكناية
۱۳۸	(ب) التمييز المبيّن لجهة النّسبة
144	التّاسع المستثنى
18.	حالات وجوب نصب المستثنى
124	العاشر خبر كان وأخواتها
1 2 2	الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وأحوال اقترانه بدان»
127	الثَّاني عشر خبر ما حمل على ليس
127	الثَّالث عشر اسم إنَّ وأخواتها
127	اقتران «ماً» الزّائدة بـ«إنَّ» يلغي عملها وجوباً
١٤٨	الأحرف المشبَّهة ذات النَّون تحذف نونها المتحرِّكة استثقالاً
۱٤٨	اسم لا النّافة للحنس
۱٤۸	تخفيف «إنَّ» المكسورة الهمزة
٨٤٨	تخفيف أنَّ المفتوحة الهمزة
	تخفيف كأنَّ
10.	تخفيف لكن يوجب إلغاءها
	الرَّابِعَ عشر اسم «لا» النَّافية للجنس
101.	المضارع المسوق بحرف ناصب
101.	الأحرف النَّاصية أربعة
١٥١.	۱ ـ لن ناصبة دائماً
01.	٢ ـ كي وشرط عملها
٥٢.	٣ ـ إذن وشروط إعمالها
٥٣.	
٥٤.	إضمار أن بعد ثلاثة من حروف الجر
00.	إضمار أن بعد حتى وشرط إضمارها
٥٦.	أقسام اللاَّم التي تضمر «أن» بعدها
٥٧	

إضمار أن بعد الحروف العاطفة وأحكامها
إضمار أن بعد أو
إضمار أن بعد فاء السّبيّة وواو المعيّة وجوباً
أقسام الطَّلب
١ ـ النَّفي
٢ ـ الأمر
٣ ـ النَّهي
٤ ـ الدّعاء
٥ - الاستفهام
٦ ـ العرض
٧ ـ التَّحضيض
٨ ـ التَّمنِّي٨
إضمار أن بعد واو المعيَّة
١ ـ بعد النَّفي
۱ ـ بعد النَّفي
۱ ـ بعد النفي
ا ـ بعد النفي
ا ـ بعد النفي
ا ـ بعد النفي
۱ - بعد النفي
ا ـ بعد النفي
۱٦٠ بعد النفي إضمار أن جوازاً لا وجوباً إضمار أن بعد أو إذا عطفت على اسم صريح إضمار أن جوازاً بعد الواو إضمار أن جوازاً بعد الفاء إذا عطفت على اسم صريح إضمار أن جوازاً بعد ثمّ إذا عطفت على اسم صريح باب المجرورات أنواع المجرورات أثواع المجرورات الحروف الجارة
۱ - بعد النفي
۱٦٠ بعد النفي إضمار أن جوازاً لا وجوباً إضمار أن بعد أو إذا عطفت على اسم صريح إضمار أن جوازاً بعد الواو إضمار أن جوازاً بعد الفاء إذا عطفت على اسم صريح إضمار أن جوازاً بعد ثمّ إذا عطفت على اسم صريح باب المجرورات أنواع المجرورات أثواع المجرورات الحروف الجارة
۱ ـ بعد النفي

171	حذف رُبّ بعد «بل»
171	حذف لام التعليل إذا جرَّت كي المصدريَّة وصلتها
171	حذف حرف الجر إذا كان المجرور أنَّ وصلتها أو أنْ وصلتها
	ثانياً: المجرور بالإضافة
	تعريف الإضافة
۱۷۳	الإضافة نوعان
۱۷٤	(أ) الإضافة غير المحضة
۱۷٤	(ب) الإضافة المحضة
140	الإضافة المعنويَّة ثلاثة أقسام
۱۷٥	١ ـ المقدَّرة بفي
177	٢ ـ المقدَّرة بمن
177	٢ ـ المقدَّرة بمن
171	ثالثاً: المجرور بالمجاورة ومواقعه
۱۷۸	باب المجزومات
۱۷۸	الأحرف الجازمة لفعل واحد
174	الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها
14.	شه وط فعل الشرط
141.	جواب الشَّرط
۱۸۱	يجب اقتران جواب الشّرط بالفاء أو إذا فيما لا يصلح أن يأتي شرطاً
۱۸۳.	جواز حذف الشرط أو جواب الشرط
۱۸۳.	حذف جواب الشّرط وحده
	حذف فعل الشَّرط وحده
۱۸٤.	حذف أداة الشَّرط وفعل الشرط
. ۱۸۵	أحكام حذف جواب الشرط
۲۸۱.	حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو بعد الشّرط والجواب أو بينهما
۲۸۱.	حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب

۱۸۷	حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب
۱۸۷	باب عمل الفعل
۱۸۸	بيان ما تشترك فيه الأفعال
۱۸۸	الأفعال بالنَّسبة إلى المفعول على سبعة أنواع
	حالات أفعال القلوب
	بيان الأفعال المتعدّية إلى مفعولين الأول مطلق والثاني مطلق
190	تارة ومقیّد به أخرى
197	الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل
	جواز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل
۱۹۸	اختلافهم في إجراء القول مجرى الظّن وبيان ذلك
	شروط إجراء القول مجرى الظّن
199	باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل
۲.,	الأوَّل: عمل المصدر
۲٠١	الثاني: عمل اسم الفاعل
۲٠۲	اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة يعمل عمل فعله مطلقاً
۲۰۳	اسم الفاعل المجرد من أل يعمل بشرطين
۲ • ٤	النَّالث: إعمال صنع المبالغة
	الرَّابِع: إعمال اسم المفعول
	شروط إعمال اسم المفعول
۲٠٦	الخامس: إعمال الصّفة المشبَّهة
۲٠٦	أوجه الاختلاف ما بين الصّفة المشبَّهة واسم الفاعل
	أوجه إعراب الاسم بعد الصَّفة المشبَّهة
	السّادس: عمل اسم الفعل
۲ • ۸	أنواع اسم الفعل
۲ • ٩	أحكام اسم الفعل
	السَّابع والثَّامن: عمل الظِّ ف والمحود

11.	شروط عمل الظُّرف والمجرور واختلاف النَّحاة في ذلك	
	التَّاسع: إعمال اسم المصدر	
	أحوال عمل اسم المصدر	
	العاشر: إعمال اسم التّفضيل	
717	مجالات إعمال اسم التفضيل	
۲۱۳	المجالات التي لا يعمل فيها اسم التَّفضيل	
418	أحوال مطابقة اسم التّفضيل لمن هو له	
710	شروط بناء اسم التفضيل	
717	التَّنازع	باب
717	معنى التَّنازع وشرطا وقوعه	
	الاشتغال	باب
414	معنى الاشتغال	
419	للاسم المتقدّم على العامل وجهان من الإعراب	
419	أحكام الاسم المتقدّم على العامل	
	التوابع	
	(,)	باب
771	أقسام التوابع خمسة	باب
		باب
771	أقسام التّوابع خمسة	باب
771 777	أقسام التوابع خمسة	باب
771 771 771	أقسام التّوابع خمسة	باب
771 777 772 77V	أقسام التوابع خمسة	باب
771 777 772 77V	أقسام التّوابع خمسة	باب
771 772 772 77V 77V	أقسام التوابع خمسة الأوّل: التأكيد التَّاني: النّعت الثَّالث: عطف البيان الرّابع: البدل الرّابع: البدل البد	
771 772 772 77V 77V	أقسام التوابع خمسة الأوّل: التأكيد التأني: النّعت النّاني: النّعت النّاك: عطف البيان الرّابع: البدل الرّابع: البدل البد	
7 7 7 7 7 7 7 7 2 7 7 V 7 7 V 7 7 A 7 7 A	أقسام التوابع خمسة الأوّل: التأكيد التَّاني: النّعت الثَّالث: عطف البيان الرّابع: البدل الرّابع: البدل البد	

777	تابع المنادى
	ب أحكام تابع المنادى
	اب موانع الصّرفا
	اب العددا
	أقسام الأعداد بالنسبة إلى التذكير والتأنيث
	أقسام الأعداد بالنّسبة إلى التمييز